الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

جامعـة الأمير عبد القـادر
للعلــوم الإسلاميـــة
قسنطينـــة

كلية الآداب والحضارة الإسلامية
قســم اللغــة العـربيـــة

رقــم التسجيــل : .....

الرقم التسلسلي : .....

ظـاهرة الزّيادة في اللّغـة العربيّة
دراســة دلاليــة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللّغة والدّراسات القرآنيّة

إعـداد الطّالبـة :
سامية بـوزيـاد

إشـراف الدّكتـورة
ذهبيــة بــورويــس

لجنـــة المنــاقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصّفة
د. ذهبية بورويس	أستاذة محاضرة	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	مشرفا

السّنــة الجامعيّــة

1432ـ1433هـ / 2011ـ2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

تعدّ الزّيادة في العربيّة محورا لغويّا رئيسا، ومطلبا سياقيّا، يعدّل الأسلوب الخطابيّ الموجّه للمتكلّم، وإنني أسعى في هذا البحث إلى استجلاء ظاهرة التّكامل والتّواصل بين علوم اللّغة العربيّة بوساطة الزّيادة، فهي حلقة تتشكّل بالتّناسق الوظيفيّ بين علم النّحو وعلم الرّسم القرآنيّ وعلم العروض ومسائل الإيقاع.

وستتّضح الفائدة المتوخّاة من استعمال الكلمة الزّائدة في السّياق اللّغوي وفق النّصوص القرآنية أو الشّعرية التي تحمل المعاني الثّانية في ارتباطها بهذا الزّائد، فيتشكّل لدينا معجم دلاليّ يختصّ بالكلمة الزّائدة، أي حرف المبنى وحرف المعنى، والفعل النّاقص، والفعل التّامّ والاسم، متبوعا بنصّه الذي يكون فيه زائدا ويضيف إلى ذلك السياق معنى جديدا يتمثّل في المستويات اللّغوية؛ الصّوتية والصّرفية والتّركيبيّة والدّلالية .

إنّ ظاهرة الزيادة في العربيّة تتوزّع على أجزاء البناء اللّغوي، وهذا التّوزّع الوظيفي يُكسب البحث غاية معرفيّة شريفة وأصيلة تتعلّق بلسان عربيّ مبين، نزل به القرآن الكريم، ثمّ إنّ هذا التّوزّع الدّلالي يتطلّب مشتركا لغويا موحّدا يؤدّي إلى تنسيق النّظام اللّغوي، وهذا المطلب هو الغاية الّتي يسعى إليها البحث، لأنّ الرّبط والتّواصل في اللّغة العربيّة بوساطة الزّيادة لم يكن حاصلا في مؤلّفات القدماء ولا في مؤلّفات المعاصرين، وإنّما كان متفرّقا، فتجد حروف المباني في مباحث علم التّصريف، وحروف المعاني في القضايا النّحويّة أو في الكتب الّتي تخصّصت في دراسة الحرف وتجد الزّيادة في الرّسم القرآني في كتب القراءات، وأمّا الزّيادة في العروض فلا تتجاوز كتب العروضيّين في باب الكتابة العروضيّة وذلك باقتضاب لا يفي بالحاجة المعرفية.

أمّا المصادر التي اعتمدتها في هذه الدّراسة فأذكر بعضها مثل الكتاب لسيبويه، سرّ صناعة الإعراب لابن جنّى، الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي، رصف المباني للمالقي، الأزهية للهروي. أمّا ما ألّفه المعاصرون في الزّيادة النّحوية فنجد، اللاّم المقحمة لخالد أبي جندية، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع لهيفاء عثمان عبّاس، حروف المعاني الزّائدة لسميّة طارق خضر... فقد تناولت هذه المصادر والمراجع الزّيادة النّحويّة بشكلها النّظري حتّى في تحليل بعض النّصوص اللّغوية، حيث تُوجَّه الزّيادة في الكلمة بعرض أقوال أهل النّحو وأهل التّفسير في الآية، أمّا النّص الشّعري فقد كان غائبا في عملية التّحليل والتّوجيه، لذلك سعيت في هذا البحث إلى تخصيص الدّراسة للتطبيق والتّحليل ومحاولة كشف الأسرار الدّلالية في استعمال هذا الزّائد في السّياق اللّغوي، دون الالتفات إلى التّنظير إلاّ ما أستعين به لتوضيح ما يأتي في الجانب التّطبيقي.

وقد أعانتني كتب التّفسير اللّغوي في استجلاء ظاهرة الزّيادة في النّص القرآني واستقصاء دلالاتها مثل: البحر المحيط لأبي حيّان، الكشاف للزمخشري، المحرّر الوجيز لابن عطيّة، روح المعاني للألوسي، التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور...

أمّا الزّيادة في الرّسم القرآني وفي الرّسم العروضي فقد لفت انتباهي – قبل أن أسجّل هذا البحث مشروعًا أوّلاً – ذلك التشابه بين مصطلحات علم النّحو ومصطلحات الرّسم والعروض في الزّيادة فهي متوافقة من حيث التّسمية والحروف الّتي هي موضع تلك الزّيادة، ففي النّحو، أكثر الحروف الّتي تزاد هي، الألف والواو والياء وكذلك في الرّسم القرآني، فالزّيادة متعلّقة بهذه الحروف فحسب، أمّا في العروض، فالزّيادة بهذه الحروف المدّية (ا، و، ى)، تكون خاصّة في حروف الإطلاق وحروف الإشباع.

ثمّ إنّ مادّة الرّسم في العربية قد كانت متفرّقة في الكتب المتخصّصة، فحاولت أن أؤسّس لهذا النّوع من الزّيادة لأنّها تعتمد على خطّ لا يقاس عليه، قد يثبت في النّطق وقد لا يثبت، وجمعت بعض المصطلحات الّتي تخدم هذه الدّراسة، ثمّ أتبعتها بالتّعريف والتّوضيح، ورجّحت الرّأي الذي أظنّه صوابًا حين تتعدّد المذاهب والأقوال للوصول إلى الحقيقة اللّغوية الّتي يحتملها النّص، معتمدة في ذلك على كتب القراءات والرّسم مثل : المقنع للدّاني، الطّراز للتنسي، رسم المصحف لغانم قدوري الحمد، إرشاد القرّاء للمخلّلاتي.

أمّا عن مادّة العروض، فهي ضنينة من حيث حاجة هذا البحث، ولكنّي حاولت جمع الأقوال والآراء في القضيّة الواحدة، ثمّ إتباعها بالشاهد الذي أنتقيه من النّصوص الشّعرية وتحليله وفق منهج العروضيّين، وربط ذلك الشاهد بالحالة النّفسية للشّاعر وفق المقام اللّغوي، واستعنت في ذلك بمظانّ هذا العلم منها : كتاب العروض للأخفش، كتاب العروض لابن جنّي، المعيار لابن السّرّاج، الوافي في العروض والقوافي للتّبريزي، ضرائر الشعر لابن عصفور، وعروض الورقة للجوهري.

فكان المنهج المتّبع وفق ما سبق، منهجا وصفيّا في الجانب النظري، وتحليليّا في الجانب التّطبيقي، وذلك للوصول إلى نتائج علميّة مؤسّسة، تؤصّل لظاهرة الزّيادة في اللّغة العربيّة وفق المستويات اللّغوية ؛ الصّوتية، والصّرفية، والدّلالية.

ولأنّ منهج البحث كان تطبيقيّا بحتا – وقد اعتمدت في كثير من النّصوص اللّغوية تحليلي للظاهرة، لأنّ اللّغويين لم يتطرّقوا لذلك الشاهد، خاصّة النّص الشّعري – فالخطّة اقتصرت على مدخل وثلاثة فصول، ففي المدخل تناولت مفهوم الزّيادة عند القدماء، واختلاف المصطلحات الدّالة عليها وهي الإلغاء والصّلة والإقحام، ثمّ ربطها بهذه الدّراسة، لأنّها تتجاوز الزّيادة النّحوية إلى الزّيادة في الرّسم القرآني والعروضي، والجزء الآخر من هذا المدخل، خصّصته لمذاهب

النّحويّين المعاصرة في الزّيادة، وهي تتعلق بالمنهج التّحويليّ، والتّأويل والازدواج والتّضامّ.

أمّا الفصل الأوّل فهو الذي يعنى بالزّيادة في حروف المباني، المجموعة في قولهم (سألتمونيها)، فصّلت الحديث عنها حرفا حرفا، مع إتباع كلّ حرف بشاهده من القرآن الكريم أو الشّعر، أمّا الفصل الثاني، فهو يخصّ الزّيادة في حروف المعاني وقد قسمته إلى أربعة أقسام، الأول يتعلّق بحروف المعاني الزّائدة المتّفق عليها وهي : ما، الباء، من، اللاّم، لا، إن ، أن، الكاف، والقسم الثاني يتعلّق بحروف المعاني الزّائدة المختلف فيها وهي : الواو، الفاء، على، عن، وقد تجاوزت كثيرًا من الأمور في هذين القسمين لأنني تعرّضت إليها في بحث الماجستير، لذلك ركزت على تحليل الشاهد، وتبيين الفائدة الدّلالية من زيادة حرف المعنى في السّياق، وأما القسم الثالث فهو يخص زيادة الأفعال، أي النّواسخ الفعلية، وقد اتفق النحاة على زيادة " كان " واختلفوا في زيادة بعض أخواتها، أما القسم الأخير فهو الذي يتعلق بزيادة الأسماء، فمنها المتفق عليه وهو ضمير الفصل ومنها المختلف فيه مثل : مَنْ، ذُو، اسم ، والفصل الثالث هو الأخير قسمته إلى قسمين، الأوّل يخصّ الزّيادة في الرّسم القرآني وقد عرّفت الرّسم لغة واصطلاحا ثمّ مهّدت لهذه الدّراسة بملخّص حول مراحل جمع القرآن، ثمّ فصّلت مواضع الزّيادة في حروف المدّ الثلاثة (الألف، الواو، الياء)، والقسم الآخر يخصّ الزّيادة في العروض والتي تتعلّق بالكتابة العروضية مثل : فكّ المدغم وفكّ المشدّد، والإشباع والإطلاق، وأتبعته بقسم يتعلّق بالضّرورة الشّعرية، فعرّفتها لغة واصطلاحا ، وعرضت مذاهب أهل اللغة والعروض في حدّ الضّرورة ثم أخذت أنموذجا من كلام العرب في إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح، وأمّا القسم الآخر فهو الزّيادة في العلل العروضيّة، وهي التّرفيل والتّذييل، والتّسبيغ والخزم ، وأتبعت هذه الزّيادة ببيت من الشّعر يوضّح إحدى هذه العلل، ويبيّن علاقة تلك الزّيادة العروضية بالحالة النّفسية للشّاعر.

وقد ختمت البحث بالنّتائج التي توصّلت إليها وهي تبيّن الأثر الدّلالي الذي يلحق بالسّياق اللّغوي حين تعتري الزّيادة أجْزَاءَ التَركيب.

إنّ هذا البحث يُعَدُّ لَبِنَةً في البناء اللّغوي، فقد سعيت فيه إلى كشف التّنوعَات الوظيفيّة التي تجلبها الزّيادة في التّركيب اللّغوي، وأرجو أن يكون جهدي في هذا البحث صائبا يفيد منه المتخصّصون في اللّغة وعلومها كما يفيد منه الباحثون في العلوم الشّرعية.

ثمّ إنّي أتقدّم بالشّكر للأستاذة المشرفة الدّكتورة ذهبية بورويس فقد أفدت منها بمصادر هذه المادّة، وكذلك بتوجيهاتها اللّغوية، وأشكر اللّجنة الموقّرة على تحمّلها عناء القراءة والتّوجيه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مدخـــــــــل البحـــــث

مفهوم الزّيادة بين القدماء والمحدثين

1– مفهوم الزّيادة عند القدماء :

– الصّلة.

– الإلغاء.

– الإقحام.

2- مفهوم الزّيادة عند المعاصرين :

– الزّيادة في المنهج التّحويلي

– الزّيادة والتضامّ.

– الزّيادة والتّأويل.

– الزّيادة والازدواج.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مفهوم الزّيادة بين القدماء والمحدثين :

تعدّ الزّيادة في العربيّة مصطلحا شائعا في كتب القدماء، فقد وظّفه النّحاة حين تحدّثوا عن حروف المباني (سألتمونيها)، وحروف المعاني (من، الباء، اللاّم ...)، ونجده عند أهل القراءة في باب الرّسم القرآني، وكذلك فالمصطلح متداول بين أهل العروض في الكتابة العروضية، وفي باب علل الزّيادة، وقد نجد بعض المصطلحات التي تزاحم مصطلح " الزيادة " مثل: الصّلة، الإلغاء، الإقحام، لذلك سأعرّف هذه المصطلحات في أصل اللّغة، لكي تتجلّى الدّلالة التي ترتبط بالمصطلح، وتعدّ هذه المفاهيم أوّل قسم في هذا المدخل، أمّا القسم الآخر، فيخصّ مفهوم الزّيادة عند المعاصرين وفق المناهج اللّغوية الحديثة.

1- مفهوم الزّيادة عند القدماء :

يقول ابن منظور : « الزّيادة، النّمُوُّ، وكذلك الزّوادة، والزّيادة خلاف النّقصان ... والزّوائد: الزّمعات اللّواتي في مؤخّر الرّحل لزيادتها » [1] .

ويعرّفها الأصفهاني « الزّيادة : أن ينضمّ إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر، يقال، زدته فازداد » [2] .

إنّ المعنى اللّغوي للزّيادة يرتبط بالنّموّ، فالزّائد في اللّفظ أوفي الخطّ، هو حرف وظيفي محمّل بالدّلالات اللّغوية والسّياقية، فينمّي المعنى، ويحسّن الأداء الصّوتي، ويكمّل عملية الأداء الكلامي التي قد يعجز عنها الحرف الأصليّ في الكلمة.

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين مادة (زيد)، دار المعارف م3، ص 1897، 1898 .

(2)- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط، محمد خليل عيتاني – ط1 – 1418ه، 1998م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 215 .

والزّيادة هي نوع من الانضمام اللّفظيّ ؛ أي إضافة مقطع صوتيّ إلى مقاطع الكلمة، فإذا قلت : ما جاء أحَدٌ، ثمّ أردت أن تزيد لفظا على التّركيب، فتقول : ما جاء مِنْ أَحَـــدٍ، فالنّحويون يقصدون بالزّائد ما لا حاجة إليه في اللّفظ، أي زائد على التّركيب، فالحرف "من" هو زيادة في عدد الألفاظ، والّتي تشكّل بنية لغويّة واحدة تؤدّي معنى دلاليا يضاف إلى الجملة الأصليّة، وإذا قلت في التّقطيع العروضي : عتابـــا، كلامكمـــو، فيهـــي... وأصلها: عتاب، كلامكم، فيه، فهذه الزّيادة في آخر الكلمة هي مقابلات صوتيّة تراعي اللّفظ، وتثبت في الخطّ.

فنقول إنّ الزّيادة في اللّغة العربيّة هي إضافة كلمة في البناء اللّغوي، تثبت في الخطّ أوفي اللّفظ أوفيهما معا، تجلب للسّياق إضافة دلالية، لم تكن لتحصل إلاّ بوجودها.

أمّا المصطلحات الّتي تحمل معنى الزّيادة، والّتي وردت في كتب القدماء فهي:

- **الصّلة :**

يقول ابن منظور : « ووَصَل الشّيء إلى الشّيء وصولا وتوصّل إليه : انتـــهى إليـــه وبلغه، وَوَصَّلَهُ إليه وأَوْصَلَهُ : أنهاه إليه وأبلغه إيّاه » [1]، وقد نسب النّحويّون [2] هـــذا المصطلح إلى الكوفيّين، خاصّة إذا وردت الكلمة الزّائدة في القرآن الكريم، يقول المختار أحمد ديرة : « إنّ الفرّاء يطلق على الأحرف الزّائدة في القرآن الكريم مصطلح الصّـــلة، تأدّبا وتورّعا من أن يكون في القرآن الكريم زائد » [3]، وقد استعمل الفرّاء مصـــطلح " الصّلة " في القرآن، كما استعمله وهو يتحدّث عن الشّعر، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف 12]، « المعنى والله أعلم – أن تســـجد، و(أن) في هذا الموضع تصحبها لا، وتكون (لا) صلة » [4]، ويقول في موضع آخر حين يتحـــدّث

(1)– ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، م6، ص 4850 .

(2)– انظر ابن يعيش، شرح المفصّل – دط – عالم الكتب، بيروت، ج8، ص 128 .

(3)– المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي – ط1 – 1411ه، 1991م، دار قتيبة، بيروت ص 247.

(4)– الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ج1، ص 374 .

عن الياء في قول امرئ القيس : " ألا أيّها اللّيل الطّويل ألا انجلي" « فهذه الياء ليست بلام الفعل، هي صلة لكسرة اللاّم كما توصل القوافي بإعراب رويّها ... » [1] والفرّاء يستعمل مصطلحا آخر للدّلالة على الزّيادة في القرآن الكريم، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران 152]، فيتحدّث عن الواو في قوله " وتنازعتم " « يقال : إنّه مقدّم ومؤخّر، ومعناه " حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم " فهذه الواو معناها السّقوط كما يقال: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ [الصافات 103، 104]، معناه ناديناه » [2]، فقد استعمل مصطلح " السّقوط " ومعناه " الزّيادة "، وهذا المصطلح يقارب معنى " اللّغو" فلم يقتصر الفرّاء على مصطلح "الصّلة" في القرآن الكريم، بل تجاوزه إلى مصطلحات توافقه، لأنّ السّقوط أو اللّغو متعلّق باللّفظ لا بالدّلالة، لذلك لا حرج في استعمال المصطلح في القرآن الكريم أوفي الشّعر، لأنّها مترادفات تؤدّي معنى واحدا، وإن اختلفت الألفاظ.

ويعدّ مصطلح الصّلة والزّيادة ثنائيّا دلاليّا، لأنّ زيادة " ما " في حروف المعاني، أو زيادة الواو في الرّسم (سأوريكم)، أو زيادة الياء في الشّعر (الصّياريف)، هي بلوغ وانتهاء إلى الغاية الصّوتيّة واللّغويّة، تُوَصِّلُنَا إلى اكتشاف الحقيقة الدّلالية في استعمال الحرف الصّلة.

- **الإلغاء :**

يقول ابن منظور : « اللّغو واللّغا : السّقط وما لا يعتدّ به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع ... وكلّ ما أسقط فلم يعتدّ به ملغىً » [3] .

ويعرّفه ابن السّرّاج : « اعلم أنّ الإلغاء إنّما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت ممّا تعرب، وإنّما متى أسقطت من الكلام لم يختلّ الكلام ... » [4].

---

(1)- المصدر السابق، ج1، ص 162 .

(2)- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 238 .

(3)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (لغا)، م5، ص 4049 .

(4)- ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج2 ص 257 .

فالإلغاء مشتقّ من اللّغو، واللّغو هو ما لا يعتدّ به من الكلام، أي إذا سقط من الكلام لم يختلّ التّركيب، ويتعلّق الإلغاء هنا باللّفظ لا بالمعنى، فالكلمة ملغاة لأنّها زيادة على حاجة التّركيب ولكنّها محمّلة بدلالة تختصّ بها ولا تحصل بحذفها.

وقد استعمل الفرّاء مصطلح الإلغاء، وهو يعلّق على بيت لقيس بن زهير : (على الطويل)

– لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلَمُ عَامِرُ –

فيقول: « فاللاّم في " لئن " ملغاة، ولكنّها كثرت في الكلام حتّى صارت بمنزلة "إن"»[1] وكذلك فالواو في " كلامكمو" ملغاة في الخطّ القياسي، ولكنّها ثابتة في اللّفظ، وثابتة في الخطّ العروضيّ، وقولنا : ما كان أحسنَ زيدًا، فالفعل النّاقص " كان " ملغى في اللّفظ زائد على التّركيب إذا حذفناه لم يختلّ المعنى، لأنّ أصل الكلام : ما أحسن زيدا، ولكنّ زيادته في اللّفظ وإلغاءه، تقابلها زيادة في المعنى لترسيخ الدّلالة .

- **الإقحام :**

يقول ابن منظور : « وَقَحَمَ الرّجُل في الأمر يَقْحُمُ قُحُومًا واقتحم، وانْقَحَمَ، وهما أفصح، رمى بنفسه فيه من غير رويّة ... وتقحيم النّفس في الشّيء : إدخالها فيه من غير رويّة... »[2].

وقد استعمل هذا المصطلح الخليل، يقول : « وباء الإقحام مثل قوله تعالى ﴿ **وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ** ﴾ [الدخان 54]، معناه : حورا عينا، وقوله : ﴿ **تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ** ﴾ [المؤمنون 20]، أي تُنبِتُ الدُّهْنَ »[3] . ونجد هذا المصطلح عند الزّجّاج حين يفسّر

(1)– الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 67 .

(2)– ابن منظور، لسان العرب، مادة (قحم)، م5، ص 3539 .

(3)– الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة – ط1 – 1405ه، 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت ص 317 .

قوله تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴾ [الصّافات 103] يقول : " فإنّ الجواب محذوف أيضا، وقيل : بل الواو مقحمة " (1) .

فحين نقول : إنّ اللّفظ قد رمى بنفسه في التّركيب فهو مقحم، يستقيم الكلام بحذفه، هذا على مستوى اللّفظ، أمّا على مستوى الدّلالة، فرمي اللّفظ لازم وضرورة يقتضيها المعنى ويتطلّبها السّياق.

إنّ هذه المصطلحات هي مرادفات لغوية ودلالية لمصطلح الزّيادة، فلا حرج في استعمالها مع ربطها بالمعنى المراد، وقد يتنكّب بعض اللّغويين عن توظيفها لقداسة النصّ القرآني، فرأيهم محوج إلى النّظر والتّثبّت، لأنّ هذه المصطلحات في أصل اللّغة تحتمل النّموّ والتوصّل إلى المعنى، والإسقاط والرّمي يخصّان اللّفظ لا المعنى، لذلك فحكم استعمالها جائز وسائغ، يتطلّبه السّياق، وكلّ لفظ له دلالة يتعلّق بها، ودليل هذا ثبوت تلك الألفاظ عند القدماء.

2- مفهوم الزّيادة عند المعاصرين :

تعدّدت نظرة اللّغويّين إلى مفهوم الزّيادة(*)، فبعضهم أدرجها ضمن قواعد المدرسة التّحويلية التّوليدية، وبعضهم عدّها من مظاهر التّأويل في النّص اللّغوي، ومنهم من تناولها ضمن أساليب العدول، وسأذكر هذه الآراء منسوبة إلى أصحابها.

• الزّيادة في المنهج التّحويلي :

سأتناول الزّيادة في المنهج التّحويلي وفق ما يعنى به البحث، لأنّ هذه المدرسة تَعُدُّ كُلَّ إضافة في البنية العميقة هي زيادة، مثل أدوات الاستفهام، وأدوات الشّرط والنّواسخ ...، ويسمّى هذا المبنى في التّركيب الجديد " البنية السّطحية "، وكذلك

(1)- الزّجّاج، إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري – ط2 – 1402ه، 1982م دار الكتاب اللبناني، بيروت، القسم الأول ص27.

(*)- يقابله المصطلح الأجنبي ADDITION.

فزيادة الحرف أو الفعل أو الاسم هي زيادة، ويعرّفها خليل أحمد عمـــايرة : « نقصـــد بالزيادة هنا زيادة مبنى في إطار الجملة التوليدية، فيحوّلها إلى جملة تحويلية مع الإبقاء على تسميتها اسميّة أو فعليّة كما كانت قبل التّحويل ... » [1] .

فإذا قلنا : هل جاء من أحدٍ، فهذه الجملة تعدّ " بنية سطحيّة "(*) ، لأنّ الحرف " من " زائد في التّركيب، يضيف معنى جديدا في الدّلالة، وتعدّ هذه الجملة جملة تحويليّة أمّا " البنية العميقة " (**) فهي : هل جاء أَحَدٌ، وهي جملة توليديّة تتولّد منها أبنيـــة لغويّـــة متغايرة، فقد أضفنا إلى الجملة الأصليّة لفظا زائدا، تتبعه فائدة معنويّة، يقول رابح بومعزة عن التّحويل بالزّيادة : « والزّيادة التي تعدّ عنصرا من عناصر التّحويل هي تلك الزّيـــادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسناديّة التّوليديّة كلمات قد تكـــون فضـــلات أوقيودا وقد تكون عوامل متمثّلة في النّواسخ لتحقيق زيادة في المعنى، وأساس ذلـــك أنّ كلّ زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى ... » [2] .

وقد توسّع اللّغويون[3] في توضيح علاقة الزّيادة في العربيّة بالزّيادة الـــتي قـــال بهـــا أصحاب النّظرية التّحويليّة التّوليديّة يقصر المقام عن ذكرها، وبعضهم ربط ظاهرة الزّيادة

---

(1)- خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، ط1، 1407ه، 1987م، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ص 216.

(*)- يقابله المصطلح الأجنبي (surface structure).

(**)- يقابله المصطلح الأجنبي (deep structure).

(2)- رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العـــربي – د.ط – 2008م، دار ومؤسســـة رسلان، سوريا، دمشق ص 147.

(3)- انظر، حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصـــرة –ط1– 2006م، دار وائل، عمان، الأردن، ص 230 – 236/ حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربية – ط1 – 1423ه، 2003م، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ص 07/ محمد أحمد خضـــير، علاقـــة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص 55، 56 .

في العربيّة بالزّيادة في اللّغة الإنجليزية[1]، إلاّ أنّ السّياق يختلف باختلاف أصل اللّغة وطبيعة المجتمع، فلا يمكن أن نسقط قواعد لغة أخرى على لغتنا، لأنّ الزّيادة في العربيّة ترتبط باللّفظ فحسب، وهي في المعنى تضيف دلالة جديدة تسقط بسقوط الكلمة الزّائدة.

- **الزّيادة والتضامّ :**

يَعُدُّ تمّام حسّان الزّيادةَ من ظواهر التّضامّ، وهذه الزّيادة هي نوع من أنواع العدول، ويعرّف تمّام حسّان العدول بقوله : « الأسلوب العدولي خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ولكنّ هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال قدرا من الاطّراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها ... » [2]، فأنت إذا قلت : أنت عن ذمّ الرّجال بمنتزاح، فكلمة " منتزاح " هي تضامّ جديد في الجملة، أدّى إلى عدول أسلوبيّ عن الكلام الأصليّ وهو" بمنتزح " إلى الآخر الفرعيّ وهو" بمنتزاح "، فيعدّ بذلك خروجا عن المألوف، وإذا أنت وجدت في الرّسم القرآني كلمة " الربا " تكتب بشكل مختلف (الرّبوا)، فاعلم أنّه خروج عن قياس اللّغة المعروف، وتجاوز لأساليب المتكلّمين المنطوقة والمكتوبة، لتحقيق أغراض دلاليّة تتناسب مع السّياق وتؤدّي وظيفة الخطاب مع المتكلّم، فالزّيادة هي ظاهرة من ظواهر التضامّ، الذي يخصّ كثيرا من الأساليب النّحوية، يقول تمّام حسّان :«... فلا يكاد باب من أبواب النّحو العربيّ يخلو من ظاهرة التضامّ إمّا في صورتها الإيجابيّة كالافتقار والاختصاص والتّوارد وإمّا في صورتها السّلبية كالتّنافي والتّنافر ... وممّا يقع في حيّز القول في ظاهرة التضامّ الحذف والزّيادة والفصل...» [3].

---

(1)- انظر عبده الرّاجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج –د.ط – 1406ه، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، ص 152 – 154/ نادية رمضان النجار، اللّغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندرية ص 190– 193 .

(2)- تمّام حسان، البيان في روائع القرآن – ط2 – 1420ه، 2000م، عالم الكتب، القاهرة ص 77.

(3)- المرجع نفسه، ص 89 – 91 .

- **الزّيادة والتّأويل :**

يَعُدُّ بَعْضُ النّحويين الزّيادةَ مظهرا من مظاهر التّأويل، حين تعجز القاعدة عن إخضاع الكلمة للقوانين اللّغوية، ويعرّف الصادق خليفة راشد التّأويل فيقول : « ... يعدّ مظهرا من مظاهر التصرّف في التّركيب اللّغوي حتّى يتوافق مع القاعدة – عندما يكون ظاهريّا غير متلائم معهما ... » [1]، ويقول علي أبو المكارم عن التّأويل في الزّيادة، وقد ربطها بظاهرة الحذف لأنّها نوع من التّأويل كذلك : « ودعوى الزّيادة هذه هي الجانب المكمّل لدعوى الحذف، فإنّها تبدأ – بدورها – من الصورة الذّهنية للنّصّ، وليس من النّصّ نفسه ... وعلى هذا النّحو تكون الزّيادة مكمّلة للحذف إذ في الحذف يزعم سقوط بعض المعمولات في الغالب، وفي الزّيادة يدّعى حذف بعض العوامل حتّى لا يضطرّ النّحوي إلى تقدير معمولاتها » [2]، ووفق هذا المذهب فإنّ النّحوي يتحايل على النّص لكي لا يصطدم بمخالفة القواعد النّحوية، فيجعل الكلمة زائدة، مثال ذلك : ليس زيد بقائم، فإذا لم يعترف النّحوي بزيادة الباء، وأنّ الذي بعدها مجرور لفظا منصوب محلاّ على أنّه خبر "ليس "، سيضطرّ إلى البحث عن هذا الخبر وتقديره، لذلك فالزّيادة هي حلّ لغويّ لفكّ إشكال البحث عن المعمولات .

إنّ هذا المذهب ينظر إلى ظاهر النّص، ويلغي المعاني الثّانية التي يريدها المتكلّم حين يوظّف الزّائد في البناء اللّغوي.

- **الزّيادة والازدواج :**

قد تعدّ بعض قضايا الزّيادة ازدواجا، أي أنّها جاءت لغرض المجانسة والمماثلة تبعا للّفظ الذي يرادفها في السّياق، ويعرّف جزاء مصاروة الازدواج بقوله : « هو تغيير

(1)– الصادق خليفة راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة – د.ط – 1996م، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ص 43 .

(2)– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي – ط1 – 2006م، دار غريب، القاهرة، مصر ص 267 .

اللّفظ عن هيئته الّتي يجب أن يكون عليها في أصل الوضع ليشابه لفظا آخر ورد معه في السّياق نفسه ميلا إلى الانسجام اللّفظي ... »[1]، والمواضع الّتي تتجلّى فيها الزّيادة لغرض الازدواج كثيرة منها زيادة الحركة، فكّ الحرف المشدّد، مطل الحركة، ومن ذلك زيادة ألف على المعرّف المنصوب بفتحة كقوله تعالى: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب10]، فقد جاءت الألف زائدة في "الظنونا" ليتناسق اللّفظ مع رؤوس الآيات الّتي بعدها وهي قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب 66، 67]، فوردت الألفاظ القرآنية (الرّسولا، السّبيلا) متجانسة مع ما قبلها في زيادة الألف على آخر هذا المنصوب، فَتُشَكِّلُ بذلك لونا صوتيّا إيقاعيّا يشدّ السّامع ويلفت انتباهه، فالقرآن الكريم نزل على طرائق العرب في كلامها فهي تأتي بالكلمات المتآلفة في اللّفظ وإن تغيّر شكلها المعتاد، لتحصّل مطلبا صوتيّا يقول جزاء مصاروة : «إنّ ظاهرة الازدواج تدلّ على مدى اهتمام العربيّ بتنميق ألفاظه وتزيينها دون أن يخرج على نظام لغته المعروف »[2] .

لقد تعدّدت رؤية المحدثين لظاهرة الزّيادة في اللّغة العربيّة، ولكنّ هذا الاختلاف هو تكامل وتواصل معرفيّ يجدّد الدّرس اللّغوي ويثري دلالاته في السّياق، فالزّيادة في البناء اللّغوي هي جملة سطحيّة، تولّدت من جملة عميقة، عن طريق قانون التّحويل، والزّائد يشكّل نوعا من العدول في أسلوب التضامّ اللّغوي، وزيادة الكلمة هو تجانس وتآلف يؤدّي إلى تناسق صوتيّ يجدّد العملية الكلاميّة بين المُخَاطِب والمُخَاطَب .

---

(1)- جزاء مصاروة، ظاهرة الازدواج في العربية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها م1، ع1.شعبان 1426ه، تشرين أوّل 2005م ص 18.

(2)- المرجع نفسه ، ص 41 .

الفصـــــــــل الأوّل

زيادة حروف المباني ودلالتها

تمهيد

I.1 تعريف حرف المبنى الزّائد.

أدلّة معرفة الحرف الزّائد.

I.1.1 الاشتقـــاق الأصغـــر.

I.1.2 التّصـــريف.

I.1.3 الكثـــرة.

I.1.4 النظّيـــر.

I.1.5 كون الزّيـــادة لمعنًى.

I.2 مواضع زيادة حروف المباني ودلالتها.

I.2.1 زيـــادة الألـــف.

I.2.1.1 ألـــف الندبـــة.

I.2.1.2 ألـــف الإنكار والتّذكـــار.

I.2.1.3 الألـــف الفـــاصلة.

I.2.1.4 ألفـــات تـــزاد في الـــوقف.

I.2.1.5 ألفـــات زيدت في المبنى أو لأغراض مقصودة.

I.2.2 زيـــادة الـــواو.

I.2.2.1 علامة للجمع والضمير.

I.2.2.2 دلالتها على التّذكير أو التّذكير والجمع.

I.2.2.3 زيادتها في جماعة المذكرين أو في بنية الكلمة.

I.2.2.4 زيادتها للتذّكر والإنكار والحكاية.

I.2.3 زيـــادة اليـــاء .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I.2.1.3 زيادتها في التصغير.

I.2.2.3 دلالتها على النّسبة.

I.2.3.3 زيادتها في بنية الكلمة.

I.2.4 زيادة النّون.

I.2.4.1 دلالتها على التوكيد.

I.2.4.2 زيادتها علامة للرّفع أو التنوين.

I.2.4.3 زيادتها للوقاية.

I.2.4.4 زيادتها للعوض.

I.2.5 زيادة الهمزة.

I.2.5.1 دلالتها على المضارعة.

I.2.5.2 دلالتها على التّوصّل.

I.2.6 زيادة اللاّم.

I.2.6.1 زيادتها في "لعلّ".

I.2.6.2 دلالتها على التَّبعيد.

I.2.7 زيادة التّاء.

I.2.7 دلالتها على التّأنيث.

I.2.8 زيادة الهاء.

I.2.8.1 زيادتها للاستراحة والتبيين.

I.2.8.2 زيادتها للتوصل.

I.2.9 زيادة الميم.

I.2.9 زيادتها للعوض أو التكثير.

I.2.10 زيادة السّين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

زيادة حروف المباني ودلالتها

تعتمد العربية في أداء وظائفها اللغوية البناء الثلاثي أكثر من الأبنية الأخرى، كاعتمادها التقسيم الثلاثي للكلم، فالعرب تميل بفطرتها إلى الاختصار والإيجاز دون التطويل والإسهاب ويستوعبُ هذا البناءُ مقاصد المتكلِّم، فهو آلية للتواصل والتكامل وفق الأغراض والوظائف اللغوية.

وتتّسعُ الطّرائق الأسلوبية لِتُضْفي على البناء الثلاثي تنوُّعاتٍ دلاليةً تكسب السياق مرونة وخفّة ترْقى بالمتكلِّم إلى مستويات تعبيرية، فإذا قلنا أَكْتُبُ، وهو كاتبٌ ومكتوبٌ فالهمزة والألف والواو هي وسائل تبليغية وتحويلية مكَّنت المتكلّم من أداء أغراضه اللغوية، وهذه الدّلالة تَخُصُّ حروف المباني الزائدة.

1.I تعريف حرف المبنى الزّائد.

1/- يقول ابن جني « وينبغي أن تعلم أن معنى قولنا الحروف الزوائد، إنما نريد به أنها هي التي يجوز أن تزاد في بعض المواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدّلالة »[1].

2/- ويعرّفها ابن يعيش « معنى الزّيادة أن يضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها ممَّا قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام ... »[2].

([1]) - ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق، البدراوي زهران - ط1 - 2001م، دار نوبار، القاهرة، ص 48.

([2]) - ابن يعيش، شرح المفصّل،ج6، ص 113.

3/- ويقول عنها القوشجي(*) « الحرف الزائد ما يكون في الاسم المتمكّن أو الفعل واتّصل به بحيث يصير معه بمنزلة كلمة واحدة، ولم يكن من حروفه الأصول »[1].

يتّضح لنا من هذه التعريفات أن الحرف الزائد يتّصل في الكلمة بالحروف الأصول، ويحذف حين تُصرّف الكلمة، ولا تُقابله حروف الميزان الصرفي (الفاء، والعين واللام)، وتدخل الحروف الزوائد الفعل والاسم المتمكّن، ولا نحكم بزيادته إلاّ إذا قامت الدّلالة عليه، ويصير الزّائد مع الأصلي كلمةً واحدةً، تُؤدِّي دلالتها الوظيفية في السياق اللغوي والتركيبي دون أن تثقل بنية الكلمة أو تُفْسد الإيقاع الصوتي للجملة، لأنّها أخفُّ حروف المعجم كما يقول ابن جني: « ...فأخفّ الحروف عندهم وأقلّها تكلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة وهي : الألف، والياء، والواو ... »[2].

وقد جمعها النحاة في قولهم "سألتمونيها" أو "اليوم تنساه" أو "هويت السِّمان" فهي عشرة أحرف (السين، الهمزة، اللام، التاء، الميم، الواو، النون، الياء، الهاء، الألف).

(*) - هو علي بن محمد القوشجي، علاء الدين (... - 879هـ .. - 1474م) فلكي رياضي، من فقهاء الحنفية، أصله من سمرقند، من مؤلفاته، رسالة في الحساب سماها المحمدية، وله حاشية على أوائل حواشي الكشاف للتفتزاني "و" عنقود الزواهر، في الصرف، وكتب أخرى بالعربية والفارسية، الزركلي، الأعلام - ط7 - 1986م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ج5، ص 09.

(1) - القوشجي، عقود الزّواهر في الصرف، تحقيق، أحمد عفيفي - ط1 - 1421هـ،2001م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ص 264.

(2) - ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق، حسن هنداوي - ط2 - 1413هـ، 1993م، دار القلم، دمشق، ج2، ص 811.

يقول الزمخشري في المفصّل « والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك اليوم تنساه أو أتاه سليمان أو سألتمونيها، أو السمان هويت ... »[1].

إن قضية الزيادة في الحرف هي فرع فيه، وإن كانت تُكسبُ الكلمة دلالات وظيفية أكثر ممَّا يكسبُهُ الحرف الأصل، ويدلُّنا على ذلك كثرة أبنية المزيد وقلّة أبنية المجرّد، فالحرف الزائد يولّدُ الأبنية في العربية فتتّسعُ الدّلالات وتمنح المتكلّم معجمًا وافرًا يؤدّي حاجاته اللغوية.

واستدلّ "ابن جنّي" على فضل الزائد بقضية الحذف في الكلمة، إذ إنّنا قد نُسقط حرفًا أصليًا ونترك الزائد مثل قولنا هذا قاضٍ، فقد حذفت الياء وهي لام الكلمة لأجل "التنوين" يقول السيوطي في "الأحاجي" في إيثار الزيادة على الأصالة « أخبرني عن زيادة أوثرت على أصالة ... حذفهم الألف والياء الأصليتين وإبقاء التنوين في (هذه عصًا)، (وهذا قاضٍ) ... وحذف العين في شاك ولاث وإبقاء ألف فاعل ... »[2].

واستشهد ابن جنّي بقول الشاعر[3] : (الرَّجز).

بني عقيل ماذِه الخنافِق ! * المال هَدي والنّساء طالق

يقول "ابن جني" معلّقًا على كلمة "الخنافق" في البيت « (فالخنافق) جمع خنفقيق والنون زائدة، والقاف الأولى عند الخليل هي الزائدة، والثانية هي الأصل وهي المحذوفة ... والنون والقاف جميعًا لمعنى واحد، وهو الإلحاق ... فإذا كانوا قد

([1]) – الزمخشري، المفصّل في صنعةالإعراب، قدّم له وبوّبه، علي بولحم – ط1 – 1993م، دار الهلال، بيروت، لبنان، ص 501.

([2]) – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح، عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ج2، ص 610.

([3])– لم أهتد إليه في خزانة الأدب ولا في كتب النحو، وإنّما هو منسوب لأحد الرجّاز.

حذفوا الأصل للزائد وهما في طبقة واحدة –أعني اجتماعهما على كونهما للإلحاق –فكيف– ليت شعري تكون الحال إذا كان الزائد لمعنى والأصلي المحذوف لغير معنى ! ... »[1].

لقد أسّس هذا النص لقضية الزيادة في المباني، وأصّل الحرف الزائد، فحُذف الأصلي وبقي الزائد وإن لم يدلّ على معنى، لعلوِّ قدره في الكلمة وشرف مترلته، فكيف به إذا كان لمعنى يُوجّه دلالة الكلمة ومن ثمّ دلالة السياق، فقد استحقّ الأصليُّ الحذف، واستوجب الزائد الإثبات، ويُعلِّلُ ابن جني حذف الأصلي للزائد بقوله « ... وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصلي للزائد تنويهًا به وإعلاءً له وتثبيتًا لقدمِه في أنفسهم، وليُعلموا بذلك قدره عندهم وحرمته في تصوّرهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدهم ... »[2].

أدلّة معرفة الحرف الزّائد

سنعرضُ باختصار الأدلّة التي يُتَوصّل بها إلى معرفة الحرف الزائد من الأصل[*] وهي تسعة : الاشتقاق الأصغر، والتصريف، والكثرة، ولزوم الحرف للزيادة، لزوم حرف الزيادة للبناء، كون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عنه، والدخول في أوسع البابين، وسأنتقي من الأدلّة التسعة ما يُعرف به الزائد والأقوى، وأترك بعضها لضيق المقام عن ذلك.

([1]) – ابن جني، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار – ط2 – دار الهدى، بيروت، لبنان، ج2، ص 478.

([2]) – المصدر نفسه، ج2، ص 479.

([*]) – يعرّف ابن جني الأصل بقوله « الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها إلاّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفًا أو لعلة عارضة » التصريف الملوكي، ص 47.

I.1.1 الاشتقـــاق الأصغـــر.

يعرِّفه ابن عصفور بقوله « هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمـــة علـــى معنى واحد »[1].

ومثال ذلك عالم ومعلوم وعليم فكلّها تعود إلى أصل واحد وهو (ع ل م) فقد سقطت الحروف الزوائد من الأصل وثبتت في الفرع.

I.1.2 التّصـــريف.

يقول عنه أبو حيّان « هو تغيير صيغة إلي صيغة ، فيسقط من الفرع ويثبت في الأصل »[2]. مثل عجوز وعجْز، وكتاب وكَتْب، فالواو الزائدة ثبتت في "عجوز" وسقطت من "عجْز".

I.1.3 الكثـــرة:

وهي «أن يكون الحرف في موضع ما قد كثر وجوده زائدًا فيما عـــرف لـــه اشتقاق أو تصريف»[3]، وذلك نحو: أحمر، أصفر، أفضل، فإنها زائدة حملا علـــى الأكثر.

I.1.4 النّظيـــر:

« هو أن يكون في الكلمة حرفٌ لا يمكن حمله إلاّ على أنّه زائد ثم يسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يحتمل الحرف فيها أن يحمل على الأصالة والزيادة، فيقضى

([1]) – ابن عصفور، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبـــوري – ط1 – 1391هـــ، 1971م، ج2، ص 144.

([2]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق، مصطفى أحمد النماس – ط1 – 1404هـــ، 1984م، مصر، ج1، ص 25.

([3]) – ابن عصفور، المقرّب، ج2، ص 145.

عليها بالزيادة ... »[1]، ومثال ذلك (تُتْفُل) [*] فيها لغتان فتح التاء وضَمُّها، فالتاء زائدة في لغة الفتح، ثم سُمِعت هذه الكلمة بالضّمّ واحتملت الوجهين، الزيـــادة أو الأصالة، فَحُكِم عليها بالزيادة لثبوت زيادتها في اللغة الأخرى، وكذلك (تنضُب) و(نَرجس) [2].

I.5.1. كون الزّيـــادة لمعنًى.

أي أنّ الحرف الزائد في الكلمة لابدّ أن يكون لمعنى، فكل زيادة في المبنى لهـــا زيادة في المعنى وذلك مثل : حروف المضارعة (أنيت) وياء التصغير، وتاء التأنيـــث وألف "فاعل" ... يقول ابن عصفور في فائدة الزائد « ... فإنّه لمجرّد وجود الحرف يعطي معنى ينبغي أن يجعل زائدًا لأنّه لم يوجد قط حرفٌ أصلي في الكلمة يعطـــى معنًى »[3].

ويقول محمّد القوشجي « إن من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون لـــه معنى ... »[4].

وقد ذكر السيوطي أدلّة الزيادة وجمعها في أبيات شعرية، نسبها إلى بعضهم وهي : (الخفيف)

([1]) – المصدر السابق، ج2، ص 147.

([*]) – والتَّتْفُل والتُّتْفُل الثعلب، وقيل جَرْوُه، والأنثى من كل ذلك بالهاء، ابن منظور، لسان العرب مادة تفل م1، ص1436.

([2]) – انظر أبو حيان، ارتشاق الضرب، ج1، ص 27.

([3]) – ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص 147

([4]) – القوشحي، عقود الزواهر، ص 264.

يُعرف الأصل من مزيد الحروف * باشتقـــاقٍ لهـــا وبالتّصريـــــــف
ولـــزومٍ وكثـــــرةٍ ونظيـــــرٍ * وخـــروج منه، اصغ للتعريـــــف
وبـــأن يلزم المزيـــــد بنـــــاءً * أو يُرِي الحرفُ حرفَ معنَى لطيف
ولفَقْد النظيـــــر أوســـعُ بابٍ * فتفطَّـــن مخـــــافة التحريـــف[1].

([1]) – السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، ج2، ص 333.

I.2 مواضع زيادة حروف المباني ودلالتها.

I.2.1 زيـــادة الألـــف.

تزاد الألف في مواضع كثيرة، وتلحق هذه الزيادةَ أغراضٌ صوتية وصرفيّة ومن هذه الألفات، ألف الندبة، ألف التذكّر، ألف تدخل بين همزتين، ألف تلحق أسماء الإشارة ... وسنعْرض أقوال النحاة في كلِّ ألفٍ ثم نُتبع ذلك بالأغراض والشواهد القرآنية والشعرية فيتواصل التنظير مع التطبيق ليتشكّل البناء الـــدّلالي في صـــورة متكاملة.

I.2.1.1 ألـــف النّدبـــة.

وهي ألف تلحق آخر المندوب جوازًا، والندبة هي« المذكور تفجّعًا لفقـــده حقيقة أو حكمًا »[1] والمندوب أنواع، حقيقة أو حكمًا، أي ندبُ مَـــنْ هـــو في حكم الغائب والندبة تلحق النداء وتختصّ بحرفين "يا" و "وا" مثل : يـــا زيـــدا ، وازيدا، يقول ابن هشام : « حكم المندوب وهو المتفجّع عليه أو المتوجَّع منـــه – حكم المنادى، فيُضَمُّ في نحو "وازيدا" وينصب في نحو "وَاأمِيرَ المـــؤمنين... »[2]، والندبة من كلام النِّساء دون الرِّجال يقول ابن عصفور «ولا يتكلّم بالنّدبة مـــن العرب إلاّ النساء وأمّا الرجال فإنهم يعاملون معاملة غير المندوب »[3].

([1]) – ابن مالك، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختـــون، – ط1 – 1410هـــ، 1990م، هجر للطباعة والنشر، المهندسين، الجيـــزة، ج3، ص 413.

([2]) – ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح، محمد محي الـــدين عبـــد الحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ج4، ص 52.

([3]) – ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص 186.

ولكن الندبة لا تنحصر في كلام النّساء بل هي غالبة فيه يقول أبو حيّان : « والنُّدبة من كلام النساء غالبًا »[1]. وقد ثبتت الندبة في كلام الرّجال مثل رثاء جرير عُمر، وقول أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- "واعمراه" يقول ابن مالك « والمندوب تفجّعًا لكونه في حكم المفقود كقول أمير المؤمنين عمر -رضي الله عنه- : واعمراه، واعمراه حين أعلم بجدب شديد أصاب قومًا من العرب» [2]، وألف النّدبة ألف زائدةٌ غير لازمة يقول سيبويه : « ... فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأنّ الندبة كأنهن يترنَّمون فيها، وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النّداء »[3].

ولزيادة الألف في الندبة أغراض صوتية تُوافق حاجة المتكلّم النفسية، وشاهد ذلك قول جرير : (البسيط) [4].

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرتَ له * وقُمت فيه بأمرِ الله يا عُمَرَا[5].

فالشاعر يرثي أمير المؤمنين "عمر بن عبد العزيز" في هذه المقطوعة بعنوان "الشمس كاسفة" وتمامها قوله :

([1]) – أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج5، ص 2215.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 413.

([3]) – سيبويه، الكتاب، (بشرح السيرافي)، – ط1 – 1316هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ج1، ص 321.

([4]) – جرير، الديوان، تحقيق: رمزي مكاوي ط1 ، 1429هـ–2008م المكتبة العصرية صيدا، بيروت ص300.

([5]) – استشهد به ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، 413 / ابن هشام، أوضح المسالك، ج 4، ص 53 ، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد السلام محمّد هارون، عبد العال سالم مكرم – د.ط – 1421هـ، 2001م، عالم الكتب، القاهرة، ج3، ص 70.

تنعى النُّعاة أمير المؤمنيـــــــــن لَنا * يا خير من حجَّ بيتَ الله واعتمَرَا
حُمِّلت أمرًا عظيمًا فاصْطَبَرْت لـــه * وقُمت فيه بأمر الله يا عُمَـــــرَا
فالشمسُ كاسفةٌ ليست بطالعـــةٍ * تبكي عليك نجومَ الليل والقَمَرَا

فقول الشاعر : "يا عمرا" نِداءٌ يحمِلُ معنى النُّدبة، متوجّع عليـــه حقيقـــة لا حُكْمًا، والشاعر يدعوه وهو يعلم أنّه لا يجيب، كي يخفِّف مـــن وقْـــع المصـــيبة وتسكُنَ نَفْسُهُ أُنْسًا بحضور "عمر" المعنوي والمتمثِّل في النّداء، فهو يناديه تأسِّـــيًا، ويتفجَّعُ عليه لفُقدانه، واجتمعت مع " يا " الألف في آخر المندوب زيادةً في مـــدِّ الصوت وإطلاقه، لأنّ المَدَّ يُنفِّس عن المتوجِّع كُرْبَتَهُ فَيُحدِثُ ترنُّمًا وطربًا، يقـــول ابن يعيش « ... ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألـــف آخِرًا للترنُّم ... »[1]، واختاروا الألف دون الواو والياء لأنَّ المدّ فيها أمكن وأوسع وأوفى بحاجة المتوجّع لأنّ مخرجها أشدّ اتّساعًا حيث يخرج الصّوت حُرًّا لا تعترضه الحوائل يقول ابن جنّي« ... وذلك لأنّ أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها »[2].

وحين يقول الشاعر "يَا عُمرَا" تجتمع آليات التّواصل مع البعيد والتوجّع عليه وهي النداء والندبة والألف المدّية التي حَمَّلَتِ المعنى تنوّعاتٍ صوتيةً عميقـــةً مـــن طربٍ(*) وترنُّمٍ (**)، وتكثير الصوت يقـــول الســـيرافي في شـــرحه للكتـــاب :

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص 13.
([2]) – ابن جني، الخصائص، ج3، 127.
(*) – الطّرب: الفرحُ والحزن، وقيل الطَّربُ خِفَّةٌ تعتري عِنْد شدّة الفرح أو الحزن، وطَرَّب فلانٌ في غنائه تطريبًا إذا رجّع صوْته وزيَّنهُ، والتطريب في الصوت مـــدّهُ وتحسينه، لسان العرب، مادة (طرب)،م4، ص 649.
(*) – الرّنيم والتّرنيم : تطريب الصوت، التـــرنّم : التطريـــب والتّغنِّـــي وتحســـينُ الصّوت بالتّلاوة، ابن منظور، لسان العرب، مادة (رنم)، م3، ص 1745.

« ... ولّما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت فألزموا أوّلـه "يـا" أو "وا" وآخره الألف في الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصّوت وأمكـن للمدّ »[1]، وجاء في "شرح الجمل" « ... لأنّ المقصود تكثير الصـوت لأنّ المتفجِّـع يصيبه طَرَبٌ لشدّة جزعه فيكثر الصوت لذلك ... »[2].

2.1.2.I ألـف الإنكار والتّذكـار

وقد جمعتُ بين ألف التذكر وألف الإنكار لاشتراكهما في الأحكام والأغـراض الصوتية، وتأتي الألف للإنكار أي في كلام مَنْ أنْكر سَمَاعه خبرًا كقولك لمن قـال : لقيت محمّدًا، أمحمَّدَاه ؟ وأنت تنكرُ لقاءً له، وجاء باب الإنكار في كتـاب سـيبويه : "هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام"، ويقول عن زيادة الإنكار « إذا أنكرت أن تثبـت رأيـه علـى مـا ذكـر أو أنكـرت أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرفَ الذي هو قبلها الذي ليس بينه وبينها شيء ... »[3].

ويقول السيوطي عن ألف الإنكار « ... وترد للإنكار جـوازًا في منتـهى المنكور وقْفًا بعد همزة لم تُفصل »[4]، ويقول ابن الحاجب « وأما حرف الإنكـار فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصّة »[5]، فزيـادة الألـف في الإنكار هي الأصل، وتتحوّل إلى واو أو ياء إذا تغيّر الحرف الذي قبلها، وهذا المدّ

(**) – الطّرب: الفرحُ والحزن، وقيل الطَّربُ خِفَّةٌ تعتري عِنْد شدّة الفرح أو الحزن، وطَرَّب فلانٌ في غنائه تطريبًا إذا رجّع صوْته وزَيَّنهُ، والتطريب في الصوت مـدّهُ وتحسينه، لسان العرب، مادة (طرب)،م4، ص 649.

(1) – شرح السيرافي على الكتاب، ج1، ص 321.

(2) – ابن عصفور، شرح الجمل، تح، صاحب أبو جناح، ج2، ص 128.

(3) – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 406.

(4) – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 364.

(5) – ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص 409.

بالألف قد نَاسبَ غرض المتكلّم في إنكاره لَما سَمِعَهُ وتعجُّبِه من الخبر الذي طَرأ، لما في الألف من مَدِّ الصوت وتطاوُله، كالمدِّ الذي في الندبة، يقول ابن جني في إيضاح الغرض من مَدِّ الإنكار « ... إنّما هو مَطْل(*) الصوت ومدّه وتراخيه والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك، وإذا كان الأمر كذلك فالألف أحقّ به دون أختيها لأنّها أمدّهنّ صوتًا وأنداهنّ وأشدّهنّ إبعادًا وأنآهنّ ...»[1]، ويُفسّر عبد القادر عبد الجليل مصطلح المطل عند ابن جني بقوله « فالمطل عند ابن جني في ما أورده هو زيادة قوّة الارتكاز بالإشباع أو التضعيف ... والقصد من هذا الإشباع زيادة الضغط على مقطع من المقاطع لإبرازه في السمع، لتحقيق غرض قصدي.»[2].

إن المطل في نصّ ابن جني يقترب كثيرًا من مصطلح "النّبر" الذي يحمل معنى "الضغط"، أي أن المتكلِّم المُسْتذكِر يرتكز على الفتحة في "قَامَ" فتتولّدُ الألف "قَامَا" لتحقيق غرضٍ دلالي يتلّقاه المخاطب فتتضّحُ لديه أجزاء الكلام المتبقية نحو جوابك لمن قال : رأيت عثمان "أعثماناه" فقد أنكرْتَ قوله وردَدْتَ عليه ذلك، فجاء الاستفهام دالاً على معنى الإنكار ثم ثنّتْهُ الألف زيادة في الإنكار وإبعادًا لقول المتكلِّم فأنت متعجِّب مرتاب متردِّد، وقد أطلقت هذه الدّلالات النفسية وأثبتّها في ذهن المتلقي بوسائط لغوية أدّت الغرض وصَارت علمًا عليه، يقول ابن يعيش « اعلم أنّ هذه الزيادة أتى بها علمًا على الإنكار وهو حرف من حروف المدِّ كالزيادة اللاحقة للندبة »[3].

(*) – المطل : التّسويف والمدافعة بالعدّة والدّيْنِ ولِيَّانِه، والمطل : الطول، وكل محدود ممطول، واسم مَمْطول طال بإضافةٍ أو صلةٍ ابن منظور، لسان العرب، مادة (مطل) ، م6، ص 4225، 4226.

(1) – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 155.

(2) – عبد القادر عبد الجليل ، التنوعات اللغوية – ط1 – 1417هـ، 1997م، دار صفاء، عمان، الأردن، ص 111.

(3) – ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 52.

وأمّا ألف التذكار فهي تزاد إذا نَسيَ المتكلّم أمْرًا، وأراد تذكّره مثل الـــذي أراد أن يقول رأيت الرّجل الكريم، فنسي فقال : رأيت الرَّجُلاَ، يقول ابن يعـــيش « اعلم أنّ هذه المدّة قد تزاد بعد الكلمة أو الحرف إذا أريد اللفظ بما بعده ونسي ذلك المراد فيقف متذكّرًا، ولا يقطع كلامه لأنّه لم ينته كلامه إذ غايته ما يتوقّعـــه بعده فيطول وقوفه »[1].

ونسبها ابن الحاجب إلى كلام العامَّة فيقول : « وأمّا حرف التذكير فليس في كلام فصيح ... »[2].

إنّ هذه الزيادة تُعلِمُ المتلقّي بكلامٍ محذوفٍ ومُرادٍ تذكّرُه، يتّصل بمـــا قبلـــه ويكمِّل دلالته، فالمتكلّم مُتذكِّر يرجو الوصل لا الوقف، والسّامع مستشرف متطلّع بسبب تلك الزيادة، يقول ابن جني : « ... لكنك لّما وقفت ومطلت الحرف، علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تالٍ للأوّل منوطٍ به، معقود ما قبله علـــى تضـــمّنه وخلطه بجملته »[3].

والألف هي نوعٌ من أنواع المورفيمات[*] التي تقيِّد الكلمة بدلالة معيّنة ؛ هي تذكُّر اللاحق والوقوف عند السابق وقوفًا عارضًا، يقول عبد الغفار حامد هـــلال « فتعدّ الإطالة مورفيم التذكر أي عدم انتهاء الكلام ... »[4].

([1]) – المصدر السابق، ج9 ، ص 52.

([2]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 411.

([3]) – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 128.

([*]) – المورفيم (MORPHEME)أحد القيم الصّرفية، وهو أصغر وحدة صـــرفية في بنية الكلمة / عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، ص 54.

([4]) – عبد الغفار حامد هلال، الصوتيات اللغويـــة – ط1 – 2008م، دار الكتـــاب الحديث، القاهرة، ص355.

I.2.1.3 الألـــف الفـــاصلة.

*/ قد جمعت بين ألِفين هما: الألف التي تفصل بين النونات، والألف التي تفصل بين همزتين محققتين وذلك لاشتراكهما في معنى الفصل، فأمّا الألف التي تدخل بين همزتين؛ فهي ألف زائدة بين همزة الاستفهام، وهمزة القطع مثل قولك: أَأَكرَمْتَ زَيْدًا؟، فاجتمعت همزة الاستفهام وهمزة القطع وهذا تستثقله العرب، فَأَدْخَلَتْ بينهما ألفًا زائدة، وقالت: آ أكْرمت زيدًا، وهذه لغة من لغات العرب يقول سيبويه «ومن العرب ناس يُدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا»[1]، ومن العرب من يخفّف الهمزة الثانية بين بين، فيقول : آكْرَمْتَ زَيْدًا، ونُسبت اللغة الأولى لبني تميم، والأخرى لأهل الحجاز، يقول ابن يعيش:«...منهم من يحقق الهمزتين، وهم بنو تميم ومنهم من يخفّف الثانية وهم أهل الحجاز»[2]، وقد ذكر النّحاة شواهد كثيرة في الألف الفاصلة بين همزتين، وردت في القرآن الكريم وفي شعر العرب، سأنتقي بعضها للإيضاح والبيان قـــال تعالى﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ** ﴾[البقرة:06]فقد فُصِل بين الهمزتين بألف زائدة، وفيها وجهان؛ إمّا تحقيق الهمزتين ثم الفصل، فتتّصل همزة الاستفهام بالألف الزائدة(آ) وتحقّق همزة القطع، وإمّا تحقيق الأولى، وتخفيف الثانية فتقول (آنْذرتهم)، وقد نسب القرطبي وابن عطية والألوسي وابن منظور الوجه الأوّل لابن أبي إسحاق وابن عباس ونَسبُوا الوجه الآخر لأبي عمرو، وقالون عن الإمام نافع، يقول ابن عطية: « وقرأ

([1]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 168.

([2]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص 120.

ابن عباس وابن أبي إسحاق بتحقيق الهمزتين وإدخال ألف بينهما »[1].

ويقول الألوسي في الوجه الآخر : « ... فقرأ الحرميان وأبو عمرو وهشام بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلاّ أن أبا عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام يدخلون بينهما ألفًا »[2].

– لقد فصلت الألف الزائدة بين الهمزتين المحقَّقتين عند بني تميم، وأدّى هذا الفصل وظائف صوتية سهّلت على المتكلّم النطق بهمزتين متجاورتين، لأنّ العرب تستثقل الجمع بينهما، يقول ابن يعيش « فمن حقّق فإنّما المراد الفرار من التقاء الهمزتين وقد حصل ذلك بالألف »[3]، وذلك لأنّ الهمزة حرف شديد قوي يحتاج إلى جُهد، واجتماع المثلين بهذه الصفات يُؤدِّي إلى إرهاق المتكلّم، يقول سيبويه عن حرف "الهمزة" : « ... لأنّه بَعُدَ مخرجها ولأنّها نَبْرَةٌ في الصَّدر تُخرج باجتهاد »[4].

– وأمّا من فصَل بالألف بين همزتين إحداهما محقّقة والأخرى مخفّفَة، أو مسهّلة وهم أهل الحجاز فقد قرأوا قوله تعالى « آنْذرتهم » بهمزة واحدة متَّصلة بالألف الفاصلة والهمزة الأخرى مسَّهلة بين بين، يعرِّف ابن جني هذه الهمزة « أي هي بين الهمزة

([1]) – ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح، عبد السلام عبد الشافي محمّد – ط1 – 1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص 87.

([2]) – الألوسي، روح المعاني، ضبطه وصحّحه، علي عبد الباري عطية – ط1 – 1415هـ، 1994م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ج1، ص 132 / وانظر الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير – د.ط – 1984م، الدار التونسية للنشر تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج1، ص 251.

([3]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص 120.

([4]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 167.

وبين الحرف الذي منه حركتها »[1]. أي تأخُذُ حكم المتحّرك لأنّنا اختلسنا الحركة، وهي همزة مُخفاة منويّةٌ في حقيقة الكلام، وإنّما سُهّلت زيادة في التخفيف، فالحجازيون لا يهمزون، ويميلون إلى الخفَّة، يقول الزمخشري : « والتخفيف أعرب وأكثر »[2].

إنّ لغة التّسهيل هي تنوّع من تنوّعات الفونيم (الهمزة) والذي يُعَـدُّ فونيمًـا رئيسًا وأساسًا، وقد أحسن الهروي وصف هذه الهمزة المسهّلة بقوله : « فتصـير الهمزة الأولى مع الألف همزة بمدّ ثم تلين الهمزة الثانية وتترك نبرتها، وتُشَمُّ حركتها بلا نبرة »[3]، وهذا يفسِّر لنا "بين بين" أي نترك النبرة[*] وهي الهمـزة حقيقـة وحكمًا، ونختلس حركتها بلا همز لفظًا.

وقد وردت هذه الظاهرة (الألف الفاصلة) في الشعر، وحَمَلَتْ دلالات سياقية وظيفية، كما في قول ذي الرُّمَّة[4] (الطويل) :

([1]) – ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص 53.

([2]) – الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص 48.

([3]) – الهروي، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيـق، عبـد المعـين الملّـوحي – د.ط – 1413هـ، 1993م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 35.

([*]) – النّبْرُ بالكلام : الهَمْزُ، قال : وكلّ شيء رفع شيئًا، فقد نبره، والنّبرُ : مصْدَرُ نَبَرَ الحَـرْفَ ينْبُرُه نبْرًا، هَمَزَهُ / والنَّبْر : هَمْزُ الحرف، والنّبرةُ، الهمزة / ابن منظور، لسان العـرب، مـادة (نبر)، م6، ص 4323.

([4]) – ذو الرُّمّة، الدّيوان ، اعتنى به وشرح غريبـه، عبـد الـرحمن المصـطاوي – ط1 – 1427هـ، 2006م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 264.

– شرح الشنتمري البيت في هامش الكتاب : الوعساء رملة لينة، وجلاجل موضـع بعينـه، ويروى بالحاء غير المعجمة، والنقاء الكثيب من الرّمل، وأراد شدة تقارب الشبه بـين الظبيـة والمرأة، فاستفهم استفهام شاك مبالغة في التشبيه / سيبويه، الكتاب، ج2، ص168.

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجل * وبين النّقا آ أنتِ أمْ أمُّ سَالِم[1].

ففي قول الشاعر "آ أنت" فصل بين همزتين محقّقتين لطلب الخفّة والمرونة، وقد وصف ابن منظور هذه اللغة : « وهي لغة سائرة بين العرب »[2]، وهذه الألف الزائدة بينهما حاجز حصين لإبْعاد المماثلة الحاصلة من تكرار حرف شديد وإنْ كان المعنى مختلفًا، فالأولى للاستفهام والأخرى قطعية أصلية في الكلمة، والشاعر حَصَلَ لَهُ لَبْسٌ بين الظبية وأُمّ سالم لقوّة الشبهِ بينهما، فسأل سؤال شاكٍّ مرتاب "آ أَنتِ أمْ أمُّ سالِم"، فقد أدّت هذه الألفُ المتوسطة بين الهمزتين معانيَ وظيفية ودلالية من الخفّة والسهولة واللّين، ما نَاسَب غَرضَ الشّاعر حين دُهش من هذا الشبه المتجانس فأسرع لِسانُه إلى إبداء التعجّب، وأصَّل كلاَمَهُ باستفهام يحمل معنى الشّكّ، وهذه اللغة في الفصل بين الهمزتين قد استحسنها الفارسي فيقول :

« ... وإذا كان كذلك ثبت أنّ أوْلى هذه الوجوه وأصحّها في مقاييس العربية الفصل بينهما بالألف »[3].

/ وأمّا الألف الفاصلة بين النّونات، فهي أَلِفٌ دخلت بين نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة مثل قولنا لجماعة من النّساء : تَعلَّمْنَ، ثمّ أردْت توكيد الفعل بالثقيلة فتقول : تَعَلَّمْنَنَّ، فاجتمعت النُّونات، فحصل الثقل، فَفَصلَتِ العرب بينَهُنَّ بالألف الزائدة، فقالت : تَعلّمْنَانِّ، فزال الثقل، وحصلت الخفّة، ومثلُ هذه الألف تلك التي فَصَلَتْ بين الهمزتين، فكلتاهما دخلت بين المتماثلين لغرض الفصل، وقد

([1]) – استشهد بهذا البيت سيبويه، الكتاب، ج2، ص 168 / ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 723 / الهروي، الأزهية، ص 36 / ابن يعيش، شرح المفصّل، ج8، ص 119.

([2]) – ابن منظور، لسان العرب، م1، ص 22.

([3]) – الفارسي ، الحجة للقراء السبعة، تح، بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي – ط2 – 1413هـ، 1993م، دار المأمون للتراث، ج1، ص 289.

اختّصت هذه الألف بالنونّ الثقيلة خاصَّة، و لم يُجزْ الجمهور دخولها مع النون الخفيفة لتجنّب التقاء الساكنين، وأجاز ذلك يونس، يقول سيبويه : « وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون اضربانْ زيدًا واضربْنانْ زيدًا، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها»[1]، ووافقه النحاة على ذلك، وفي قوله "ناس من النحويين"، نسبه بعضهم إلى الكوفيين[2]، وقد ذكر ابن جنّي مثالاً من قول العرب على الفصل بين النُّونات : « ومن كلام أبي مهدية "اخْسَأْنَانِّ عَنِّي »[*] [3]، فهذه الألف فصلت بين النُّونات، وأزالت الثقل الحاصل من اجتماعهنّ، وسهَّلَت النطق على المتكلِّم، فَأَدَّت الغرض المبْتَغَى، وجَمَعَتْ بين النُّونات في يُسْرٍ ولينٍ، فهي فاصلة واصلة، ولعلَّ وصلها بين النُّونات جعل المُزني يسمّيها ألف الصّلة يقول : « وأَمَّا أَلِفُ الصلة فهي الألف التي من جمع نون التأنيث والنون الثقيلة نحو اضربنانِّ »[4]، وقد حدث الفصل الصَّوتي الذي أَدَّى إلى فصل وظيفي وتحسين بياني، يقول ابن الحاجب : « وأَمَّا الأَلِفُ في اضربنان فلم تحذف لأنها مجتلبةٌ

([1]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 157.

([2]) – انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 38 / المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة محمّد نديم فاضل – ط1 – 1413هـ، 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 143 / السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 405.

([*]) – جاء في لسان العرب، الخاسئُ من الكلاب والشياطين : المُبعَدُ الذي لا يُترك أن يَدْنُوَ من الإنسان / قال الأصمعي في تفسير قول أبي مهدية : أظنّهُ يعني الشياطين / ابن منظور، لسان العرب، مادة (خسأ) م2، ص 1155، 1156.

([3]) – ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 722.

([4]) – المزني، الحروف، حققه وعلق عليه وقدّم له، محمود حسن محمود، محمّد حسن عوّاد – ط1 – 1403هـ، 1983م، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ص 49.

للفصل بين النُّونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فرّ منه »[1]، وقال ابن يعيش: « ... أدخلوا ألفًا فاصلة بين النونات ليزول في اللفظ اجتماعهن »[2].

وقد عدَّ رمضان عبد التواب هذه الألف أصلية في الفعل، واستدلَّ على ذلك ببقائها في العبرية يقول: « ... وهذه النون فتحتها كانت في الأصل طويلة كذلك، بدليل بقاء هذا الأصل في العبرية مثل tiktolna وعودة هذا الأصل للظهور في العربية عند اتصال المضارع بنون التوكيد : في مثل قولنا "يقتلنانِّ »[3].

وهذا القول مُخالفٌ لما اتفق عليه حُذَّاق النّحـــاة القـــدماء والمتـــأخّرين، إذ اجتمعوا على زيادة الألف الفاصلة وثبوتها في الفعل المسندِ إلى جماعة النساء والذي اتصلت به نون التوكيد الثقيلة.

وقد عُدَّتِ الألف الزائدة الفاصلة بين الهمزات أو النُّونات في الدّرس اللغوي الحديث، نوعًا من أنواع المخالفة بـــين الصَّـــوامت، يقـــول فـــوزي الشـــايب: « والطريقة الأخرى التي تتَّبعها العربية في المخالفة بين الصَّوامت هي إطالة حركـــة الصامت الأول، ليكون في طول الحركة فسحة زمنية وفاصل يخفّف من ثقل تتابع المتماثلين في السياق »[4].

– إنّ هذه الألف الفاصلة قد أدّت أغراضًا صوتيةً تبعتها دلالات وظيفيـــة حسَّـــنَت الأداء الصوتي، وأكسبته مُرونة وخفّة، وأخرجت السياق اللغوي من ثقل المتماثلين

([1]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 405.

([2]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص 38.

([3]) – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغـــوي – ط2 – 1405هـــ، 1985م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 275.

([4]) – فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية فـــي بنـــاء الكلمـــة العربيـــة – ط1 – 1425هـــ، 2004م، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 367.

وتتابعهما إلى المخالفة بين تلك الصَّوامِت بإطالة حركة الفتحة، وتشكيل نوع من الانسجام بين الهمزتين أو النُّونين عن طريق الزيادة الفاصلة.

I.2.1.4 ألفـــات تـــزاد في الـــوقف.

وهي أَلِفات زيدت وقفًا لا وصْلاً مثل، ألف الخروج (السـبيلا، الظنونـا)، وألف تكون بدلاً من النُّون الخفيفة، وألف "أنا" و "حيَّهَلاَ".

*/ فأمّا ألف الخروج فقد وردت في النصوص القرآنية، والتسمية منسوبة للخليل بن أحمد وقد ضمَّها إلى ألف الترنّم يقول : « وأمّا ألف الخـروج والتـرنّم : لا يكون إلاّ في رؤوس الآي أو عند القوافي، وإنما فعلوا ذلك لبُعد الصّوت ... »[1]، وهي عند المزني "ألف الوقف" يقول : « وأمّا ألف الوقف فهي التي تدخل عنـد تمام الكلام إبانةً عند الوقف ... »[2]، وقد اجتمعت ثـلاثُ ألفـاتٍ في سـورة الأحزاب وهـي : قولـه تعـالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحـزاب:10] ، ﴿ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب:66]، ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب : 67].

*/ وسنأخذ الآية الأولى مثالاً للتطبيق وهي قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ نزلت هذه الآية لتُذكِّر المؤمنين بنعمة الله عليهم حين نصرهم في غزوة الخنـدق، واجتمعت عليهم أحزاب قريش وأحاطت بهم، من فوقهم ومن أسفل منهم فزاغت الأبصار، وبلغت القلوب الحناجر قـال تعالى ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب 10]، وقولـه تعـالى:﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ أمـرٌ جـامع لظـنِّ

([1]) – الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص 236.

([2]) – المزني، الحروف، ص 53.

المؤمنين، والمنافقين يقول الزمخشري عن كِلا الفريقين : « ... فَظَنَّ الأولون أنّه يبتليهم ويفتنهم فخافوا الزَّلَلَ وضعف الاحتمال، وأمّا الآخرون فظنُّوا بالله ما حكى عنهم »[1]. هذا التدّرج في الآيات من جنودٍ أُرسلت عليهم ريحٌ، ثم جاءوا من فوقهم ومن أسفل منهم، فزاغت الأبصار، وابْتُليَ هنالك المؤمنون، أمَّا المنافقون فقد ظنُّوا الهزيمة للمسلمين، فجاء قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ لتجمع كلّ الظنون والأوهام، وقرئ "الظنونا" بألف وبغير ألف، وأقوال القرّاء فيها مبسوطة في كتب التفسير والقراءات[2]، وهذه الألف زائدة على أصل الكلمة تلحق الاسم المنصوب المعرّف بـ"أل"، وقد اتفق أهل التفسير أنّ هذه الألف جاءت مراعاةً لتناسب رؤوس الآي، قال ابن عطية « وقرأ ابن كثير والكسائي وعاصم وأبو عمرو بالألف في الوقف، وبحذفها في الوصل، وعلّلوا الوقف بتساوي رؤوس الآي »[3]، فهذا المَدُّ المجانِسُ للفتحة قد حمَل المعاني المتعدّدة للظنون المحيطة بالبشر، وزيادة الألف قد عدَّلت فواصل الآيات في السورة، ثم إن إثبات الألف هي اتباع لرسم المصحف ومُوافقة لطرائق العرب في كلامهم، إذ يأتون بالألف في القوافي[*]، وينقل القرطبي قول ابن الأنباري في الآية : « وقال ابن الأنباري:ومن وصل بغير ألف ووقف بألف فجائز أن يحتج بأن الألف احتاج إليها عند السكت، حرصًا

([1]) – الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 527.

([2]) – انظر : الحجة، الفارسي، ج5، ص 469، 470 / القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص 145 / ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج3، ص 383 / الألوسي، روح المعاني، ج11، ص 155 / أبو حيان، البحر المحيط، مراجعة، صدقي محمد جميل د.ط – 1425هـ، 2005م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج8، ص 458، 459 / الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج21، ص 282.

([3]) – ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج4، ص 383.

([*]) – سيأتي ذكر الألف التي تلحق القوافي في فصل لاحق يخصُّ الزيادة في علم العَروض.

على بقاء الفتحة، وأن الألف تدعمها وتقوّيها »[1]، ويقول الألوسي : « ... أمّا إثباتها في الوقف ففيه اتباع الرسم، وموافقة لبعض مذاهب العرب »[2].

*/ وأمّا الألف التي تكون عِوَضًا من النّون الخفيفة فهي أَلِفٌ أُبْدلت من تلك النون عند الوقف فتقول : اجْلِسَنْ وصْلاً، فإذا وقفت على النون الخفيفة قلت : اجْلسا، وقد وضعها المالقي في قسم الألف التي هي بدل من حرف أصلي[3]، وسَمَّاها المُزَني "ألف البدل"[4]، وقد شبهها النحاة بالألف التي تبدل من تنوين المنصوب مثل : رأيت زيدًا، فإذا وقفْت قلت : رأيت زيدَا، يقول ابن يعيش : « وأما نون التوكيد الخفيفة نحو قوله تعالى ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق : 15] واضْربن في الأمر فإنها تبدل في الوقف ألفا كالتنوين لمضارعتها إيّاه، لأنهما جميعًا من حروف المعاني ومحلهما آخر الكلمة »[5].

وقد ذكر النحاة شواهد كثيرة في الألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، سأنتقي منها شاهدين ، آيةً وبيتًا شعريًّا، كي تتّضح الدّلالات بتنوع النصوص اللغوية.

* قال تعالى : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : 32]، وهذه الآية وعيد وتهديد من امرأة العزيز لسيّدنا يوسف –عليه السلام– إذا امتنع عمَّا تدعوه إليه، وهي في

([1]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص 146.

([2]) – الألوسي، روح المعاني، ج11، ص 155.

([3]) – المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تح، أحمد محمد خراط – د.ط – 1395هـ، 1975م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص 32.

([4]) – المزني، الحروف، ص 43.

([5]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص 88.

سياق ورد في آيات قبلها قال تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [يوسف، 30، 31، 32].

سمِعت امرأة العزيز بمكْر النّسوة، فأعتدت لهُنّ طعامًا وشرابًا، وأمرت سيِّدنا يوسف بأن يخرج عليهنّ كي يَعْذُرْها في حبِّها له إذا رأيْنَ حُسنَهُ البديع، فحصل الذي أرادته، فعاودت مُرَاوَدَته، وكأنّها لّما رأت تعجّب النّسوة من جماله وهي على شغفها به، جاهرت بدعوتها إيّاه بعد أن أسرّتها، وتوعّدته بالسجن فأكّدت كلامها بالنون الثقيلة، لأنّ الأمر حاصل مُؤَكَّد، ثم قالت « وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ » أكّدته بالنّون الخفيفة التي أُبدلت أَلِفًا لبُعْد الأمر عن يوسف وأنّه لن يكون من الأذلاّء، يقول الألوسي : « وأكّدت السّجن بالنّون الثّقيلة قيل، لتحقّقه، وما بعده بالنون الخفيفة لأنّه غير متحقّق »[1]، أو لأنّ الأمر سيتحقق بعد السجن، لذلك أَكّدته بالخفيفة. يقول الألوسي : « وقيل لأنّ ذلك الكون من توابع السجن ولوازمه، فاكْتفَتْ في تأكيده بالنون الخفيفة بعد أن أكدت الأول بالثقيلة »[2].

([1])- الألوسي، روح المعاني، ج12، ص424.

([2])- المصدر نفسه، ج12، ص 424.

وقد اتفق جمهور القرّاء والمفسّرين[1] على إبدال النّون ألفًا في هذه الآية، يقول أبو حيّان: « وكتبها في المصحف بالألف مراعاة لقراءة الجمهور بالنون الخفيفة، ويوقفُ عليها بالألف »[2]، ويقول الطبري : « وأمّا قوله (ولَيَكُونا) فإن الوقف عليه بالألف، لأنّها النون الخفيفة ...» [3].

وقد أُبدلت النون الخفيفة ألفًا دون النّون الشديدة لضعفها وخفّتها[4]، فحين وقَفْنا عليها أُبْدلت خطًّا لا لفظًا، وحلَّت الألِفُ مَحَلَّها لأنّها أمكن منها وأمَدُّ للصّوت، وأنسبُ للوقف، يقول المالقي في الألف المبدلة «... ولأنّها أمَدُّ صوتًا منها، وأكثر تبيينًا منها للحركة »[5].

وأمّا ما ورد من الشعر في الألف المبدلة من النون الخفيفة، فقد انتقيت قول الأعشى[6] : (الطويل) :

([1]) – الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 467 / ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج3، ص 241 / القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص 184 / الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح وتعليق، السيّد هاشم الرسولي المحلاّتي والسيد فضل الله اليزدي الطباطبائي – ط1 – 1406هـ، 1986م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، م3، 351.

([2]) – أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص 272.

([3]) – الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن – د.ط – 1405هـ، 1984م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج12، ص 210.

([4]) – انظر ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص 88.

([5]) – المالقي، رصف المباني، ص 32.

([6]) – الأعشى الكبير ميمون بن قيس، الديوان، شرحه وقدّم له، مهدي محمد ناصر الدين – ط1 – 1407هـ، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 51، وجاء البيت في الدّيوان : ولا تحمد الأوثان والله فاحمدا.

فصَلِّ على حين العشيّات والضّحى * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدَا[1].

وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها الأعشى الرسول -ﷺ- وكان يَنْوي لقاءه، والجهر بإسلامه، فزيّن له أهل مكّة العدول عن ذلك[2]، فهو ينهى عن عبادة الشيطان، ويأمر بعبادة الله (والله فاعْبُدا)، وأصل الكلام (والله فاعْبُدَن) فلزِم الوقفُ إبدَال النّون ألفًا، لخفتها وضعفِها -كما ذُكر سابقًا- وقد دخلت هذه النّون على فعل الأمر، والأمر طلب، والطلب يستدعي التوكيد، خاصّة والشاعر في حالة إيمانية، وتواصلية مع الذات الإلاهية حين أراد الإسلام، ووقف على النّون بالألف، فهي خليفّتها في تأدية الغرض المُراد، يقول ابن منظور : « وهذه الألف خلَفٌ من النّون »[3]، وامتلاكها قدرة المدّ المتّسع جعلها تخلف تلك النّون، وكذلك لسهولة مخرجها وخفّتها وهذا يناسب مواضع الوقف، يقول ابن الحاجب : « لأنّ الوقف استراحة، ومحلّ التخفيف الأواخر، لأنّ الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها »[4].

فالأمر يستدعي الطلب، والطلب مُحِوجٌ إلى التأكيد، والوقف محَلُّ الاستراحة، فالألف المُبْدلة قد أدّت غرضها الوظيفي، ووافقت المعاني النفسية للشاعر التي أطلقها وأراد الجَهْر بها أمام الرسول -ﷺ-.

([1]) - وجاء البيت في كتاب سيبويه : فإيّاك والميتات لا تقرّبنها، الكتاب، ج2، ص 149، وكذلك ورد في مغني اللّبيب، ابن هشام، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد - د.ط - 1411هـ-1991م، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج2، ص 428.

([2]) - انظر شرح الشنتمري لأبيات الكتاب، هامش الكتاب، سيبويه، ج2، ص 150.

([3]) - ابن منظور، لسان العرب، (باب الهمزة)، ج1، ص 02.

([4]) - شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تح، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد د.ط - 1402هـ، 1982م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص 274.

*/ وأمّا ألف "أنا" و "حيَّهلاَ" فهي ألف زائدة عند البصريين، أمّا الكوفيّون فقد عدّوها أصلاً في الكلمة[1]، تظهر في الوقف، وفي الوصل، تقول : أنَ دَرَسْتُ، وحَيَّهَلَ[*] بزيدٍ، يقول ابن مالك : « وزعم الأكثرون أن ألف "أنا" زائدة للوقف كزيادة هاء السكت »[2]، ولم يسمع عن العرب الوقوف بالألف إلاَّ في هذين الموضعين، وقد يقف بعضهم عليها بالهاء، يقول ابن الحاجب « ... وبعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف، فيقول : أنَهْ، وهو قليل »[3].

*/ وسنأخذ قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [الكهف : 38]، مثالاً للتطبيق، فقد وردت هذه الآية على لسان المؤمن الذي يخاطب الكافر، فيعترف بربوبيّة الله –ﷻ–، وخالقه الواحد الأحد، وأنّه لا يشرك به أحدًا، ويذكّره بنعمة الله عليه ﴿ قَالَ لَهُۥ صَٰحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف : 37، 38]. فيقول المؤمن ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ وأصل "لكنّا" لكنْ أنا، فحذفت الهمزة، وأدغمت النُّونان وألف "أنا" زائدة في الوقف وجب إثباتها، واتّفق على ذلك جمهور القرّاء، وبعضهم أثبتها في الوصل، يقول الطبري : « ... وأمّا في الوقف فإنّ القراءة تثبت فيها الألف »[4]، ويقول الطاهر ابن عاشور : « واتّفق القرّاء العشرة على إثبات الألف في النطق في حال الوقف، وأمّا في حال الوصل فقرأ الجمهور بدون نطق

([1]) – انظر ابن يعيش، شرح الفصّل، ج9، ص 84.

([*]) –ابن منظور، لسان العرب، (مادة حيا)، م2، ص 1082.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 140.

([3]) – رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص 294.

([4]) – الطبري، جامع البيان، م9، ج15، ص 247.

بالألف ... »[1]، وقد رويت قراءات كثيرة في قوله "لكنّا"[2] في الوصل والوقف، فحرف الاستدراك (لكنْ) مُضافٌ إليه ضمير المتكلّم (أنا) مُركَّبٌ بياني في غاية الدِّقة والتكامل، فهو قولُ المؤمن المتثبّت من عقيدته الرّاسخة في نفسه رسوخًا أبديًّا، والضمير "أنا" مؤكِّد وظيفيّ حَمَّل السياق القرآني معنى العبودية المطلقة، وهذه الألف زادت الضمير تأكيدًا وإثباتًا وبيانًا، فقد وضّحت الحركة الخفيّة في النّون، يقول القرطبي : « وهي ألف أنا لبيان الحركة »[3]، ويقول الفارسي: « ... لأنّها إنّما تلحق في الوقف لتبيّن الحرف الموقوف عليه ... »[4]، وذلك لأنّ آخر الضمير "أنا" خفيّ فزيدت الألف وقفًا، يقول سيبويه : « ... والنون خفية فجمعت أنها على أقلّ عدد ما يتكلّم به مفردًا، وأنّ آخرها خفيّ ليس بحرف إعراب فحملهم ذلك على هذا »[5]، وقد زيدت هذه الألف لبيان الحركة وقفًا في هذين الموضعين فقط (أنا، حيّهلا) يقول ابن يعيش : « ... ولم يقف العرب في شيء من كلامها بالألف لبيان الحركة إلاّ في هذين الموضعين أعني هلا وأنا »[6].

إنّ هذه الألف الزائدة الموقوف عليها، لاحقةٌ بالضمير مؤَكِّدةٌ له، فأصبحت كأنّها أصلية فيه لا تُفارقه لاتصالها اتِّصالاً بيانيًا وصوتيا في توضيح آخره، وتعديل السّياق الصوتي بإضافة ذلك المَدِّ المتَّسع ليُحقِّقَ كُلَّ معاني العبودية والإيمان المطلق بالواحد الأحد الفرد الصَّمد.

([1]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج15، ص 322.

([2]) – انظر ، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 722 / أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص 178، 179.

([3]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص 405.

([4]) – الحجّة ، الفارسي، ج5، ص 145.

([5]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 280.

([6]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج9، ص84.

I.2.1.5 ألفـــات زيدت في المبنى أو لأغراض مقصودة

أمّا الألفات التي هي مصوغة في الكلمة لا تنفصل عن بنائها، فهـــي ألـــف الإلحاق، وألف المثنّى والألف التي تزاد ثانيا أو ثالثا أو رابعـــا، وألفـــات زيـــدت لأغراض أريدت دخلت الكلمة، لتحقّق معاني دلاليةً، وهي منفصلة عنها في الأصل مثل الألف التي تلحق أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، في التصغير، والألف الـــتي تتصل بهاء الضمير المؤنثة، وقد جمعت بين الألفين، لأن هذه الأخيرة مادّتها ضنينة، لا تُحقّق مطلبًا منفصلاً.

قبل أنْ نعيّن حدّ ألف الإلحاق، وجب أن نعرّف الإلحاق، فقد جاء في شرح الشافية : « ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثـــل كلمـــة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات... »[1]، فالإلحاق هو إتباع كلمةٍ بناءَ كلمةٍ أخرى، لتوازيها في الحروف والحركات، وذلك بزيادة حرف، أو حرفين على الكلمة الملْحَقة، وألف الإلحاق هي ألفٌ تأتي طرفًا في الكلمة، يقـــول ابن جني «... الأول نحو قولهم أرْطًى(*) هو مُلْحق بالألف مـــن آخـــره بـــوزن "جعفر" »[2]، ولا تكون الألف للإلحاق إلاّ آخرا، فلا يصحّ دخولها أوّلاً، لأنّهـــا حرف ساكن، ولا حشْوًا لأنّها تقع لمعنى من المعاني، يقول ابن جني : « ... وأيضًا فإنّ الألف لا تكون للإلحاق حشْوًا أبدًا، إنّما تكون له إذا وقعت طرفًا لا غـــير، كأرطًى ... »[3]، فكلمة "أَرْطًى" على وزن "جَعْفر" في الحركات والسّـــكنات،

([1]) – رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص 52.

(*)– الأرْطَى: شجر ينبت بالرّمل، واحدته أرطاة/اللسان، مادة (أرط)، م1، ص63.

([2]) – ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 691.

([3]) –ابن جني، الخصائص، ج2، ص 483.

وعدد الحروف يقول أبو حيّان : « ... ويُوازن ما أُلحق به حركةً وسكونًا، وصحّةً وإعلالاً، وزيادة ومقابلة أصْلٍ »[1].

فقد اخترعت العرب هذا الطريق –والذي لا يقوم إلاّ بزيادة معيّنة– للاتساع في الكلام وتوليد المفردات اللغوية، فكلما زدنا حرفًا أو حرفين على أصل الكلمة زادت الكلمات وتكاثرت واكتسبت معاني جديدة تُضاف إلى المعجم اللّغوي فتتولّد الوظائف الدّلالية للمفردات بالإلحاق، الذي يعدُّ وسيلة لغوية تُنمِّي الرّصيد اللغوي، وتوسِّع قدرة المتكلِّم، فتُتيحُ لَهُ وفْرَةً وطاقة للتعبير عن حاجاته النفسية، وقد سمّاه ابن جني "صناعة لفظية" يقول « ... من حيث كان الإلحاق طريقًا صناعيًا لفظيًا، والمعنى طريقًا مفيدًا معنويًا »[2]، وجاء في شرح الشافية : « وفائدة الإلحاق أنّه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع »[3]، لقد عدّ ابن جنيّ الإلحاق صناعة لفظية، وفي شرح الشافية يحتاجه الشعر أو السجع، وهذا يتعلّق باللفظ دون المعنى، فلا يُزادُ حرفٌ على أصل الكلمة إلاَّ وله دلالة يُضْفيها على المفردة، ومن ثمَّ على السياق، فكلّ زيادة في المبنى تلحقها زيادة في المعنى، وهذا ما أكّده ناصر حسين علي يقول : « ولا يمكن إنكار المعنى الحاصل من زيادة الإلحاق للكلمات التي تدلّ على معنى قبل هذه الزيادة، لأنّ الغرض من الإلحاق ليس تكثير أحرف الكلمة الملحقة بغيرها ممّا هو أكثر منها حروفًا فحسب، بل لابد أن يحقق زيادة في المعنى بقدر الأحرف التي تزاد على أصول الكلمة الملحقة ... »[4].

([1]) – أبو حيّان ارتشاف الضرب، ج1، ص 233.

([2]) – ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 483 ، انظر المرجع نفسه، ج1، ص 224.

([3]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 52.

([4]) – ناصر حسين، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقًا ودلالةً – د.ط – 1409هـ، 1989م، المطبعة التعاونية، دمشق،ص 251.

*/ وأمّا الألف التي تزاد ثانيا فمثل ألف (فاعِل) أو (فَاعل)، الأولى تختصّ باسم الفاعل والأخرى تدخل على الفعل المجرّد وسنكتفي في التمثيل بصيغة (فَاعِل)، واسم الفاعل هو : « ما اشْتُقَّ من فعلٍ لمنْ قام به على معنى الحدوث كضاربٍ ومُكرم ... »[1]، فهذه الألف حوّلت دلالة الصيغة من الفعلية إلى الاسمية وأَكْسَبتها معنى الثبوت، واللّزوم دون التجدّد والحدوث، وقد سمَّاها ابن منظور "الألف المجهولة"[2]، وسمَّاها المزني "ألف الفاعل"[3]، وتلحق هذه الزيادة أغراض صوتية ودلالية ستتّضح حين نقدّمها في سياقها القرآنيّ أو الشّعريّ.

قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [البقرة: 69].

لّما أمر الله –ﷻ– بني إسرائيل بذبح بقرة لتعرّف القاتل، طلبوا من موسى –عليه السلام– أن يبيّن لهم أوصاف تلك البقرة بقولهم ﴿ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ﴾ فجاء الجواب بأنّها لا فارض ولا بِكْر عَوَان بين ذلك، ثم تعنّتوا في طلب لونها ما هو؟ قال أبو حيّان : « ... إذ لو امتثلوا فذبحوا بقرة لكانوا قد أتوا بالمأمور، ولكن شدّدوا، فشدّد الله عليهم ... »[4]، وقد وُصفت البقرة بأنها صفراء فاقع لونها، فاسم الفاعل "فاقع" هو صفة للبقرة، ثابتة لا تتغيّر، لأنّ اللون من الأوصاف التي لا تزول، ولو قيل "يفقع لونها" لما ناسَبَ الغرض المراد، وهو لزوم تلك الصّفة للصّفرة، وتكليف بني إسرائيل بإيجاد بقرةٍ تلك أوصافها، معيّنةٌ دون سائر البقر، فلمّا شدّدوا شدَّد الله عليهم، أن يبحثوا عن بقرة لا فارض ولا بكر، شديدة

([1]) – ابن هشام، شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ص 385.

([2]) – ابن منظور، لسان العرب (باب الهمزة)، ج1، ص 01.

([3]) – المزني، الحروف، ص 54.

([4]) – أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص 451.

الصّفرة، فاقع لونها، يقول القرطبي : « يريد خالصًا لونها لا لون فيها سوى لون جلدها»[1]، فهذه الألف في اسم الفاعل "فاقع" قد أكسبت الصيغة معانيَ وظيفية أكّدت السياق، ونوّعت دلالاته الصوتية، ولم تكن الألف لإشباع الفتحة كما قال ابن منظور[2]، فقد تغيّر مدلول الكلمة، بدخول ذلك الصَّائت الطويل بين الصَّوامت (ف، ا، ق، ع)، فأصبح جزءًا من الصيغة، وقد سمَّتها كوليزار كاكل عزيز : (التحوّل الداخلي)، تقول : « ... فالفرق بين (عَلِم، عالم) ليس إلاّ في طول حركة عين الكلمة ومع ذلك فإنّ هذا الطول قد غيّر دلالة الكلمة من كونها فعلاً تامًّا إلى كونها اسم فاعل، وهذه الظاهرة يطلق عليها التحوّل الداخلي، أو الاشتقاق الدّاخلي »[3]، وهذه الألف يقتضيها المعنى القرآني وفقًا للسياق المطلوب، وقد أطلقت عليها أشواق محمد، "اللواصق الاشتقاقية الطويلة"[*]واصفة إيَّاها بالاقتضاء، فتقول : « تقع اللّواصق الاشتقاقية (الألف، الياء، والواو) في حشو مجموعة من الأبنية بحسب اقتضاءات معيّنة »[4].

/ أمّا الألفات التي تزاد ثالثة ورابعة وخامسة وسادسة، وألف التأنيث فمثالها (كتاب، حساب، حِمْلاق، حَبَرْكَى، قَبَعثرى، حبلى، سكرى، غَضْبى ...) فقد

([1]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 451.

([2]) – ابن منظور، لسان العرب، م1، ص 01.

([3]) – كوليزار كاكل عزيز، دلالات أصوات اللين في اللغة العربية– ط1– 2009م، دار دجلة، عمان، الأردن ص 138.

([*]) – يقابله المصطلح الأجنبي "the long Dérivation Affixes Implication".

([4]) – أشواق محمد إسماعيل النجار، الاقتضاء، دلالاته وتطبيقاته في القرآن الكريم–ط1– 1429هـ، 2008م، دار دجلة عمان، الأردن، ص 177.

زيدت للمدّ أو للتكثير، و لم نفصِّل الحديث فيها لأنّها سُمعت عن العرب أو قيست في بعضها، وقد ذكر النحاة أوزانها ممَّا أغنى عن إعادتها[1].

*/ وأما ألف المثنّى فهي ألف تلحق الاسم الدال على اثنين، يقول الخليل : وألف التّثنية ليّنة وهي أمارة الرّفع... »[2]، والمثنّى هو :« كل اسم دال على اثنين، وكان اختصارًا للمتعاطفين .. »[3]، فنحن إذا قلنا قام الزيدان، فهذه الألف من لواحق الكلمة ؛ جمعت بين اثنين واختصرت الكلام (زيد وزيد)، يقول ابن يعيش : « ... فكما كانت الألف في التثنية عوضًا من ضمّ اسم إلى اسم وهو معنى الدلالة على التثنية »[4]، وقد ناسبت الألف ما دلّ عليه المثنى، وعلّة هذه المناسبة يذكرها ابن الحاجب « ... لمناسبة الألف بخفّته لقلّة عدد المثنّى »[5]، فقد وضّحت هذه الألف الزائدة الدّلالة، وأدّت الغرض، ونوّعت الصيغ الكلامية، فهي " مورفيم " يحمل قيمًا وظيفية، ويوجّه السياق النحوي والتركيبي، وهذه الألف في الدّرس الصوتي الحديث هي مورفيم مقيّدٌ غير جذري تقول أشواق محمّد النجار : « ... وهذا يعني أن الجذرية[*] تعطي معاني

([1]) – انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 312 / المبرّد، المقتضب، تحقيق، عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 56 المفصّل، الزمخشري، ص 501 / ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 688–693. الخصائص، ج1، ص 236 / أبوحيّان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 200–201 / المالقي، رصف المباني، ص 14 / شرح شافية، ابن الحاجب، ج1، ص66.

([2]) – الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص 235.

([3]) – ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 44.

([4]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص 07.

([5]) – ابن الحاجب، الكافية، ج1، ص 29.

([*]) – تقصد بالجذرية، المورفيمات الحرة (Roots)، لها قيمة معجمية مثل (كتب) كُتُبٌ) كاتِبٌ)، انظر أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية – ط2 – 2009م، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 39.

معجمية مستقلة معينة، وغير الجذرية لها إسهام دلالي تصريفي تعين الوحدات المعجمية، وتعمل على تنويع معاني هذه الوحدات أو تنظيم العلاقة بين وحدات معجمية متنوعة »[1].

*/ أمّا الألفات التي زيدت لأغراض أريدت، فهي الألف التي تلحق أسماء الإشارة والموصولة في التصغير مثل الذي (اللّذيّا) و (تيَّا) ... وهذه الألف هي عوضٌ عن ضمَّة أوّل المصغّر، يقول ابن جني : « ومن ذلك الألف التي تلحق أواخر الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة إذا حقرت عوضا من ضمّة أوّلٍ الحرف »[2]، ويقول المالقي : « ... أن تكون عوضًا من ضمّه أوّل الحرف المصغّر إذا كان موصولاً أو اسم إشارة »[3]، ويقول المرادي :« ... والألف المزيدة في آخر المبهمات، إذا صغّرت عوضًا عن ضمّ أوّلها »[4]، وشاهد ذلك قول الأعشى[5] : (الطويل).

أَلاَ قُل لِتَيَّا قبل مِرَّها اسلمي * تحيَّةُ مُشتاقٍ إليها مُتَيَّمِ

وهذا البيت من قصيدة يهجو فيها عمير بن عبد الله بن المنذر بن عبدان، وهي موسومة بـ "لنا فضل عليكم" وهو أوّل بيت في القصيدة كعادة العرب في مقدّماتها الغزلية التي تفتتح بها قبل الإفصاح عن بيت القصيد.

*وأصل "تَيَّا" "تي" اسم إشارة أُريد به التصغير، فهو يخاطب محبوبته بلفظ "تَيَّا" وهي للمؤنث القريب، لقرب منزلتها من الشاعر، ثمّ أضفى عليها معنى التصغير،

([1]) – المرجع السابق، ص 40.
([2]) – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 723.
([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 31.
([4]) – المرادي، الجنى الدّاني، ص 178.
([5]) – الأعشى، الديوان، ص 180 / وقد رواه ابن منظور، تحيّة مشتاق إليها مسلِّم، لسان العرب، مادة (مرر)، م6، ص 4174.

وقد أراد أن يُضفيَ به معنى الدّلال على المخاطب لعظم شأنه وعلُوِّ قدره، وهـــذه الألف هي عوضٌ عن الضمّ في أوّل المصغّر، وقد اتصلت باسم الإشارة وألحقت به لتتبيّن الدّلالة ويتضح الغرض بهذا المدِّ الموصول الذي صار عوضًا عـــن الضّـــمّة المحذوفة في أوّل الكلام، ولامتناعها، خَلَفَتْها الألف لتدُلَّ عليها وتؤدِّيَ الغـــرض الوظيفي في بناء الكلمة، والمتّصل بشأن المخاطب.

وكذلك تزاد الألف علامة للتأنيث بعد هاء الضمير مثل (ضربتها ورأيتـــها)، يقول ابن جني : « ومن ذلك زيادتها بعد هاء الضمير علامة للتأنيث »[1].

وأمّا ألف الإطلاق وألف الإشباع فسنفصِّل فيها في الفصل الذي يخصّ الزيادة في العروض.

I.2.2 زيـــادة الـــواو.

I.2.2.1 علامة للجمع والضمير:

تأتي الواو زائدة علامة للجمع والضمير في الفعل مثل : يجلسون، يتعلّمـــون، فهذه الواو ضمير وهي علامة الرّفع، ودالّة على جماعـــة المـــذكَّر دون المثنّـــى أو النّسوة، وقد تأتي للدّلالة على الجمع دون الضّمير في لغة "أكلوني البراغيث"، وقد نسب أبو عبيدة هذه الجملة إلى أبي عمرو الهذلي[2]، وهي لغة طيء أو أزد شنوءة، يقول ابـــن هشـــام « واو علامـــة المـــذكرين في لغـــة طـــيء أو أزد شـــنوءة أو بلْحارث »[3].

([1]) – ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص 726.

([2]) – أبو عبيدة، مجاز القرآن، عارضهُ بأصوله وعلّق عليه، محمد فؤاد ســـزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج2، ص 34.

([3]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 421.

وقد اختلف النحاة واللغويون في توجيه النّصوص التي جاءت على هذه اللغة، فمن جعل هذه اللغة كثيرة فاشية أوّل الضمير المتصل بالفعل أنّه دالّ على الجمع، والاسم بعده فاعل، ومن جعل تلك اللغة قليلة شاذّة تأوّل كلّ النصوص، إمّا على البدل أو الخبرية أو على وجوه نحوية توافِق النص، فمن الذين قالوا بالرأي الأوّل أبو عبيدة، الزمخشري، المرادي، ابن يعيش، ومن الفريق الآخر : ابن هشام، أبو حيّان، المالقي، يقول ابن يعيش : « وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم »[1]، يقول المرادي : « وهي لغة ثانية خلافًا لمن أنكرها »[2]، وعند المالقي هي لغة شاذّة : « وهذه اللغة شاذّة قليلة الاستعمال »[3]، ويقول في موضع آخر : « وهي لغة قليلة والأكثر حذفها لكونها توهم الضمير »[4].

وقد حمل بعضهم على هذه اللّغة قوله تعالى ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء : 03] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾ [المائدة : 71]

فالحرف في قوله : " وَأَسَرُّواْ " وقوله "عَمُواْ وَصَمُّواْ" واوٌ زائدة للدّلالة على الجمع، والفاعل هو "الذين" و "كثير" على أحد الأقوال، يقول أبو عبيدة : « ... وقال آخرون بل قد تفعل العرب هذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدءوا بالفعل ... ومجازه مجازما يُبدأُ بالمفعول قبل الفاعل لأن النجوى المفعولة

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 87.

([2]) – المرادي، الجني الدّاني، ص 170.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 434.

([4]) – المصدر نفسه، ص 18.

جاءت قبل الذين أسروها والعرب قد تفعل ذلك ... »[1]، وقد ثبتت هذه اللغة في شعر العرب يقول الشاعر[2] : (المتقارب).

يلومونني في اشتراء النخيـ * لِ أهْلـي فكُلُّهُـمُ أَلْـوَمُ[3].

وقـال الآخر[4] : (السريع).

ألْفيتا عيْناك عند القفـا * أوْلى فأوْلـى لك ذا واعيـهْ.

وقد جوّز الأخفش هذه اللّغة في النّص القرآني، يقول في المعاني : « قـال " وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى" كأنّه قال "وَأَسَرُّواْ " ثم فسّره بعد فقال : « هم "الَّذِينَ ظَلَمُـوا" أو جاء هذا على لغة الذين يقولون "ضربوني قومك" »[5]، وأمّا الزمخشري فيقول : « أبدل الذين ظلموا من واو وأسرّوا، إشعارًا بأنّهم الموسومون بالظلم الفـاحش فيما أسرّوا به أو جاء على لغة من قال "أكلوني البراغيث" ... »[6]، وذكر ابـن هشام في الآيتين أحد عشر وجْهًا، وردَّ على من حمل تلك النصوص القرآنية علـى

([1]) – أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص 34.

([2]) – لم أعثر على قائله وهو غير منسوب في كتب النحو.

([3]) – استشهد به أبو حيّان، البحر المحيط، ج7، ص 408 / ابن هشام، مغنـي اللبيـب، ج2، ص 421 / ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 87 / ابـن الشـجري، الأمـالي، تحقيق ودراسة، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ج1، ص 201، ابن جني، سـرّ صناعة الإعراب، ج2، ص 629.

([4]) – نسبهُ صاحب الخزانة إلى عمرو بن مِلْقَطٍ الطائى، البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون – ط2 –1408هـ، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصـر، ج9، ص 21 / واستشهد به ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 427 / ابن يعيش، ج3، ص 88 / ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص 132.

([5]) – الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة – ط1– 1411ه–1990م مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ج2، ص 447.

([6]) – الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 102.

هذه اللغة فقال : « وحملُها على غير هذه اللغة أوْلى لضعفها »[1]، وكذلك فَعَل المرادي: « ... قلت ولا ينبغي ذلك لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يُحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة »[2].

وأمّا الحديث النبوي فقد ذكرت كتب النّحو شاهدًا على ذلك، فقد جاء في صحيح البخاري، حدّثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : [يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ , مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ][3]، فالواو في (يتعاقبون) حرفٌ دالٌّ على الجمع و"ملائكة" فاعل، وقد جاء هذا الحديث موافِقًا لبعض لغات العرب، ولم يخرج عن سننهم في الكلام، وقد استشهد به ابن مالك في أربعة مواضع[4]، ونَفَى قول بعضهم أنَّ الواو والألف والياء إذا اتصلت بالفعل فهي ضمائر، فقال معلِّقًا على الحديث وبعض الشعر الذي جاء على لغة "أكلوني البراغيث" : « وأمّا أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح، لأنّ أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره »[5].

فمهما اختلفت التأويلات وتعدّدت التوجيهات في النصوص اللّغوية، فإنّ هذه اللغة ثابتة في شعر العرب وفي قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وجاء القرآن الكريم على طرائق العرب في كلامهم فهي لغة فاشية كثيرة لا يمكن إنكارها، وتلك الواو التي

([1]) – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 422.

([2]) – المرادي، الجني الداني، ص 171.

([3]) – صحيح البخاري، بحاشية السِّندي، كتاب التوحيد، مكتبة زهران، ج4، ص 282.

([4])–ابن مالك، شرح التسهيل،ج1، ص 50/ ج1، ص 272/ج2، ص116/ ج3، ص99.

([5]) – المصدر نفسه، ج2، ص 117.

اتصلت بالفعل هي حرف دَالّ على الجماعة (يتعاقبون، أسرّوا، عمُـوا وصـمُّوا) وكذلك الياء والألف في التثنية (يلومونني، أُلفيتا)، وهي واو دالّة على عدد الفاعلين وجماعتهم، وكأنّ هؤلاء القوم من العرب أصحاب هذه اللغة أرادوا إثبات الفاعل مرّة بالجمع ومرّة بالضمير أو الاسم، الأولى متصلة بالفعل، والأخرى منفصلة عنه، وهذه الواو هي مورفيم أُلغيت دلالته على الفاعلية، وإن كان متَّصلاً بالفعل، وهو أشبه بواو جمع المذكّر السالم التي تتَّصل بالأسماء فهذه اللغة نوعٌ من الاتساع في الكلام، وهي تنويع سياقي أضْفى على الدّلالة التركيبية جماليّاتٍ أسلوبية، حسّنت الأداء اللغوي في النصوص.

I.2.2.2 دلالتها على التّذكير أو التّذكير والجمع.

وتلحق هذه الواو الزائدة الضميرَ الدالَّ على المفرد المذكّر أو الضمير الدالَّ على المذكّر الجمع مثل : لقيتُهُو ولقيتهُمُو، وهذه الواو كالتي تلحق ضمير المؤنث (علّمتها)، قال ابن جنّي : « فهذه الواو في المذكر نظيرة الألف في المؤنث في نحو "ضربْتُهَا" و "كلّمتها" ... »[1]، ويكون إلحاق الواو بالهاء في حالة الوصل، فإذا وقفت حذفتها، وتلحق الواو بعد الضم كالذي سبق، وبعد الكسر أو الياء على لغة أهل الحجاز فإنهم يقولون (فِيهُو، من بَعْدِهُو) ولا يبالون بمناسبة الياء للكسرة، بل يلحقون الواو في كلّ ذلك، أمّا أهل تميم فإنهم يقولون (فيهي، من بعدهي)، يقول الأخفش « ... وإنما يكسر بَنُو تميم، فأمّا أهل الحجاز فإنّهم يضمُّون بعد الكسر وبعد "الياء" أيضا »[2].

([1]) – ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 629، 630.

([2]) – الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 28.

والشواهد القرآنية على إلحاق الواو بالهاء كثيرة، ذكرها أهل القراءة والتفسير مثل قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥۗ ﴾ [البقرة : 270]، ﴿ فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥ ﴾ [سبأ : 39]، ﴿ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴾ [عبس : 19]، وهذا الإلحاق هو إلحاق صوتيّ، لا يكتب خَطًّا.

وسأنتقي شاهدًا على قراءة أهل الحجاز وهو قوله تعالى ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهُو ﴾ [البقرة : 02]، وقد نسب ابن عطية وأبو حيّان هذه القراءة لابن أبي إسحاق[1]، وأمّا الذين قرؤوا بضمِّ الهاء دون وصلها بواو (فِيهِ) فهم الزهري، وابن محيصن، ومسلم بن جندب، وعبيد بن عمير[2]، وقد ذكر الطبرسي أربعة وجوه في "فيه" فيقول : « اعلم أنّه يجوز في العربية في فيه أربعة أوجه فيهو وفيهى وفيهُ وفيهِ، والأصل فيهو كما قيل لهو مال ... »[3].

وقد أجمع النحاة والقرّاء والمفسّرون على أن الغرض من تلك الزيادة هو خفاء الهاء، فجاءت الواو لتُبيّن حركتها، يقول المبرِّد« ... وذلك أنَّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة لأنّ الهاء خفية فتُوصِل بها الواو إذا وصلت »[4]، ويقول ابن يعيش « ... إلاّ أنك تزيد معها حرفًا آخر وهو الواو وذلك لخفاء الهاء »[5].

لقد نُفي الرّيب عن ذلك الكتاب وهو القرآن الكريم، ويعود الضمير في (فيه) عليه، لذلك وُصلت تلك الهاء بواو تبيّن حركتها، ومن ثمّ تقوّي معناها الذي تدلّ

([1]) – ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج1، ص 84 / أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص63.

([2]) – ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج1، ص 84.

([3]) – الطبرسي، مجمع البيان، ج1، ص 115.

([4]) – المبرِّد، المقتضب، ج1، ص 36.

([5]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 92.

عليه بنفسها، فحركة الهاء كسرة، والتي تناسبها الياء، فاختار أهل الحجاز الـــواو لأنّها تحمل معنى القوّة والشدّة وناسبت الضمّة قبلها، فهـــي تعضُـــدُها، وتُؤكِّـــد دلالتها الواقعة على "ذلك الكتاب" وفي الانتقال من الكسر إلى الضمّ، ومن اليـــاء إلى الواو تنبيهٌ قويّ للقارئ يصدع شكّهُ ورَيْبَهُ، ويُقوِّي إيمانه في الكتاب الذي بين يديه، فَهذه الواو هي وصل وتنبيه وتأكيد قاطع أن لا ريب فيه، وهي تحوُّلٌ دلالي في السياق القرآني، وتلوُّنٌ صوتيّ، وإثْراء للوظائف التركيـــــبية، وبيـــانٌ لخفـــاءٍ حَاصِلٍ في الهاء.

* / وأمّا الواو التي تلحق الضمير الدالّ على المذكّر الجمع (لقيتهمو) ، فهـــي في تركيبٍ أصْلٍ، و(لقيتهم) فرع عليه، يقول ابن يعيش : « ... وتقـــول في جمـــع المذكر ضربتهم والأصل ضربتهموا بواو بعد الميم، وتحذف الواو وتسكن ما قبلها تخفيفًا »[1]. فحذف الواو من هذا التركيب إنّما هو للتخفيف، لأن العرب تميـــل بفطرتها إلى الإيجاز والاختصار دون التطويل والإســـهاب، وإلى التخفيـــف دون التثقيل، وإثبات الواو في أصل التركيب كإثبات ألف المـــثنى، قـــال ســـيبويه : « ... فالإثبات عليكُمُوا وأنتُمُو ذاهبون ولدَيْهِي مالٌ، فأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت عَلَيْكُمَا وأنتما ولدَيْهِمَا »[2]، وقد نُسبت هذه اللغة إلى أهل الحجاز مثلما نُسبت الأولى كذلك، ونسبها الفارسي إلى قريش وبعض فصحاء اليمن[3]، وهي شائعة في شعر العرب وفي النّصّ القرآني.

([1]) – المصدر السابق، ج3، ص 92.

([2]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 292.

([3]) – انظر الفارسي، الحجّة، ج1، ص 60.

قـــال تعالى : ﴿ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة : 07].

فقد قرأ ابن كثير (عَلَيْهِمو) وكذلك قرأ قوله تعالى: ﴿ عَلَى قُلُوبِهِمـــو وَعَلَـــى سَمْعِهِمو وَعَلَى أَبْصَارِهِمو غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة : 07]، يقول الفارسي: « ... واختلفوا في الميم فكان عبد الله بن كثير يصل المـــيم بـــواوٍ، انضـــمّت الهـــاء قبلـــها أو انكسرت»[1]، وزاد الطاهر ابن عاشور أبا جعفر وقالون في رواية عنـــه[2]، وقـــد زيدت هذه الواو على الميم لتدلّ دلالة قطعية على الجمع، لأنّ هذه الميم تتصل بهاء الضمير في المثنى، فقد بيّنت هذه الواو نوع الضمير في الكلمة، ومن ثمّ تتّضحُ المعالم اللغوية في الجملة الإسنادية، فتتخَصّصُ الدّلالة للجمع لا للمثنى، يقول ابن جـــني : « وينبغي أن تعلم : أن أصل هذا الاسم المضمر الهاءُ، ثم زيدت عليها الميم علامـــة لتجاوز الواحد من غير اختصاص بالجمع، ألا ترى المـــيم موجـــودة في التثنيـــة : "عليهُما"، وأما الواو فلإخلاص الجمعية »[3].

فلحاقُها يأتي لمعانٍ توافقُ السياق اللغوي كما في هذه الآية، حـــين أكّـــدت وأثبتت الذين أنعم الله عليهم، وغير المغضوب عليهم، يقول الفارسي : « ... ولم تخلُ هذه الواو والياء في عليهم من أن تكون بمنزلة ما هو من نفس الكلمة أو ممّـــا لحق لمعنى »[4].

([1]) – انظر المرجع السابق ، ج1، ص 57.

([2]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص 200.

([3]) – ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق، علي النجدي ناصف وآخرون – د.ط – 1415هـــ، 1994م، القاهرة، ج1، ص44.

([4]) – الفارسي، الحجة، ج1، ص 79.

وأمّا ما جاء على هذه اللغة من الشعر فقول لبيد بن ربيعة[1] : (الكامل)

وَهُمُ السُّعاةُ إذا العشيرةُ أُفْظِعَتْ * وهُمُ فوارسُها وهُمْ حُكّامُهَـــا

وهذا بيت من معلّقته المشهورة والتي مطلعها :

عَفَت الدّيار محلُّهـــــا فمُقامُها * بمـــنىً تأبّد غوْلُها فرجامهـــا[2].

فقول الشاعر (وهُمُو فوارسها) لغة في (هُمُ) فمنهم من يقرأها بالوصل ومن يقرأها بالإسكان (هُمْ) وقد وردت اللغتان في هذا الشطر، واستشهد به الطاهر ابن عاشور في تفسيره حين حديثه عن لغة الوصل، يقول : « ... وهي لغـــة لـــبعض العرب وعليها قول لبيد " وهمو فوارسها وهمْ حكامها " فجاء باللغتين »[3]، فهذا الوصل الذي لحق الميم، يدل على الجمع ويؤكّده، فالشاعر يصف فرسان القبيلـــة، وكأنّه يعظّم شأنهم لأنّهم يَسْعَوْنَ في حماية القبيلة إذا أصابتها فظيعة ولا يَتَوانَوْنَ في ذلك، فهذا المدّ قد شدّ جمعهم، وأيّد الضمير المسند إلـــيهم (وهُـــمُ فوارســـها) فأصبحت الواو الزائدة وكأنّها أصل في بناء الكلمة، وقد لحقت لغرضِ الإشـــادة بشجاعتهم وتعظيم مكانتهم وقدرهم.

I.3.2.2 زيادتها في جماعة المذكرين أو في بنية الكلمة:

* / وتزاد الواو علامةً للجمع المذكّر السالم كقولـــك (المعلّمـــون، الزيـــدون، القادمون ...) لتدُلَّ على جماعة الذّكور دون الإناث، وعلى الجمع الســـالم دون جمع التكسير، يقول ابن يعيش : « وفي هذه الواو ست علامات، الجمع والتذكير، لأنّ هذا الضرب من الجمع إنما هو للمذكرين ممن يعقل، والسلامة والقلة وعلامة

([1]) – لبيد بن ربيعة، الديوان، اعتنى بـــه حمْـــدُو طمّـــاس – ط1 – 1425هـــــ، 2004م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 116.

([2]) – المصدر نفسه ص 107.

([3]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص 200.

الرفع وعلامة الإعراب »[1]، إنّ هذه الواو لم تكتفِ بالدّلالة على المذكر الجمع السالم فحسب، بل هي دليل القلة، وعلامة الرفع، وهي علامة إعراب الاسم دون بنائه، فهي مورفيم جَامِع لِصفات صرفية وصوتية وتركيبية، وقد حوّلت البنية الكلامية من مقطعين إلى أربعة مقاطع إذا أضفنا إليها النّون، فمثلا (مُقبِل) تتكون من :

ص[*]ص ق، ص+ ص ص ق، ص ، وإذا دخلت الواو (مقبلون) تحولت البنية إلى:

م1 م2

ص ص ق، ص + ص ص ق + ص ص ق، ص ط + ص .

م1 م2 م3 م4

فزيادة الواو أدّت إلى زيادة في العدد، وتغيُّرٍ في النّوع، ولحق هذا التغيّر تحوُّلٌ في البنية الصرفية وزيادة في المقاطع الصوتية.

وقد تزاد هذه الواو في جمع المذكر عوضًا عن المحذوف مثل (عضون، مئون، سِنون...)، لأنّها محذوفة اللاّم وأصلها (عضة، مائة، سنة)، يقول ابن جني « ... فكأنّهم إنّما عوّضوها الجمع بالواو والنون مما لحقها من الجهد والحذف ليكون ذلك عوضًا لها »[2]، ويقول المالقي: « ... فهذه الألفاظ كلها لمّا حذفت منها لاماتها عُوِّض منها الواو دلالة على ما حذف منها »[3].

تُعدُّ هذه الواو تحوُّلاً بنائيًا، وملوِّنًا وظيفيًّا، وتعويضًا تكميليًّا للمحذوفات.

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص 07.

([*]) – ص : صامت / ص ق : صائت قصير / ص ط : صائت طويل / م1 : المقطع الأوّل.

([2]) – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 607.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 430.

* / وأمّا زيادتها في بنية الكلمة، فقد تزاد ثانية (كوثر) أو ثالثة (جدول) أو رابعة (زُرْنوق) (**) أو خامسة (منْجنون) (***) [1]، وهذا الضرب من زيادتها موقوفٌ على السّماع، لا يحتاج إلى تعليل أو استدلال، يقول المالقي « الموضع الثامن : أن تكون في بنية الكلمة فلا تعلّل لأنّها مبدأ لغة ولكن يُوقفُ فيه مع السّماع »[2].

I.4.2.2 زيادتها للتذّكر والإنكار والحكاية:

* وأمّا زيادتها للتذكّر والإنكار مثل قولك مستذْكِرًا : يقومو، وأنت تريد : يقوم زيدٌ، وإذا أنكرت قلت : أَعَمْروه، فقد سبق شرحها وبيانها في باب الألف مِمَّا أغنى عن إعادتها في هذا الموضع، وقد عدَّ ابن هشام هذين الموضعين من زيادة الواو إشباعًا للحركة[3].

* ويلحق بهذا الموضع زيادة الحكاية في الوقف، إذا قال أحدهم : جاءني رجل، قلتَ : مَنُو، وهذه الزيادة تكون في النكرة دون المعرفة، يقول الفارسي : « ... ولو قال : رأيت عبد الله، لم يقل مَنَا لأنّ هذا يكون في النكرة خاصة»[4]، فالواو للدّلالة على المرفوع وقفًا لا وصْلاً، وكناية عن النكرة المستفهِم عنها، وتلحق المبني دون المعرب.

(**) – الزرانيق، دُعُم البئر، واحدها زُرنُوق، والزُّرنوق، النهر الصغير / لسان العرب مادة (زرنق)، م3، ص 1829.

([1]) – انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 313 / المبرّد، المقتضب، ج1، ص 57 / ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 594.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 438.

([3]) – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 424.

([4]) – الفارسي، التكملة، تحقيق، حسن شاذلي فرهود – د.ط – 1984م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 32.

* ومثلها الزيادة التي يلحِقُها "أزد السراة" يقولون : هذا زيدو، في الوقف، وقد جعلها ابن السّراج في المنصوب فقط، ثم ألحق هذه اللغة بتلك، يقول : « وأزد السراة يقولون هذا زيدو، وهذا عَمرُوْ وبكرُوْ، ومررت بزيدي، يجعلون الخفض والرفع مثل النصب ... »[1].

وفائدة هذه الواو إمّا بيان الإعراب كيف هو في الوصل، أو هي عوضٌ عن التنوين في الوصل كذلك، جاء في شرح الشافية : « وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون هذا زيدو، ومررت بزيدي، كما يقال : رأيت زيدَا، حرصًا على بيان الإعراب »[2]، ويقول المالقي عن هذه اللغة، وفائدة تلك الزيادة : « ... وهي لغة قليلة الاستعمال، وكأنّ الواو في الوقف عندهم في المرفوع عوضٌ من التنوين في الوصل، فلذلك أثبتوها دلالة عليه »[3].

* / وأمّا زيادة الواو في اسم المفعول فلا أذكرها هنا لأنّها لا تنفرد بهذه الدّلالة بل تشاركها الميم، وهي أقوى منها في ذلك، يقول ابن الشجري ناقلاً قول الخليل وسيبويه : « ... ولكنّها والميم مشتركان في ذلك ودلالة الميم أقوى من دلالتها عليه ألا تراها تنفردُ بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة نحو مُخرَج ومدَ حرَج ومستخرَج وليست الواو كذلك ... »[4].

([1]) – ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 372، 373.

([2]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص 280.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 437.

([4]) – ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص 316.

I.3.2 زيـــادة اليـــاء:

I.3.2.1 زيادتهـــا في التصغيـــر.

* / تزاد الياء في المصغّر ثالثة مثل : خالد، خُوَيْلِد، ويسميه ســـيبويه في بعـــض المواضع "التحقير"، يقول : « هذا باب تحقير ما كان على أربعة مواضع ... »[1]، والتّصغير هو « ما زيد فيه شيء حتى يدل على تقليل »[2]، ولا يكون التصغير إلاّ بضمِّ الأوّل وفتح الثاني، وأغراضه كثيرة من بينـــها الـــتحقير والتقليـــل، يقـــول السيوطي: « المصغّر هو المصنوع لتحقير أو تقليل، أو تقريب أو تعطّـــف، قـــال الكوفيّة أو تعظيم، بضمّ أوّله وفتح ثانية، وزيادة ياء ساكنة بعده قيل أو ألف »[3].

ولا يعنينا في هذا الموضع أبنية التصغير فهي مبسوطة في كتب النحو[4]، وإنّما الغرضُ بيانُ الفائدة المتوخّاة من زيادة الياء في التصغير، فهي ثالثة في المصغّر وهـــي أوسط حروف المدّ بين الألف والواو فهي بين اتساع الألف وثقل الواو، فعند قولنا رجل، رُجيل، وجَعفَر، جُعَيْفِر، قد أخذت الياء موقعها الصوتي حين جاءت بعـــد ثقل الضمّ في أوّل الكلمة وهي أخفّ منه، وتوسطتهما الفتحة لتخفّف وقع الثقلين وقد اختير للمصغّر هذا الثقل لقلة أبنيته، يقول الرّضي في شرح الشافية « ... ثم لما كان أبنية المصغّر قليلة واستعمالها في الكلام أيضًا قليلاً، صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثقل مع القلّة محتمل فجلبوا لأوّلها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد

([1]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 109.

([2]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 190.

([3]) – السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص 130.

([4]) – انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 109–143 / خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه – ط1 – 2003م، مكتبة لبنان، ناشرون، ص 232–250.

ثقلا، وهو الياء لئلا يكون ثقيلا بمرة، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات وهو الفتحة، لتقاوم شيئا من ثقلهما ... »[1].

فجاء الثقيل ثم الخفيف فالمتوسط، لأنّ الضمّ يشير إلى التقليل وهي دلالة التصغير، ثم الفتح ليحدث التوازن الصوتي في الكلمة، فتأتي الياء لتُشكّل متوسطًا صوتيًّا وبنائيًّا، ثم إنّ الياء من حروف المدّ واللين وهي خفيفة وزيادتها كثيرة، يقول ابن يعيش « فإن قيل و لم كان المزيد ياء دون غيرها من الحروف، فالجواب أن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المدّ واللين لخفّتها وكثرة زيادتها في الكلم »[2].

وقد أخذت كذلك موقعها الصّرفي الذي يتناسب مع البنية التي تنتمي إليها، فوضعها أوّلاً مع الضمّ يجلب إليها الثقل، ووضعها ثانيا في الكلمة يقلبها واوًا، ووضعها طرفًا يعرِّضها للتغيير، وقد جمع المالقي هذه المعاني وهذا نصُّها : « وإنّما وُضعت ثالثة لأنّها لو وُضعت أولا لثقلت بالضّمّ، ولو جُعلت ثانية لانقلبت واوًا لأجل الضّمّة ... ولو كانت آخرًا لتعرّضت للحذف والتغيير كأكثر حروف العلّة ... »[3]، فزيادة الياء ثالثة حقّقت معنى المناسبة والموقعية، وأبعدتها عن الثقل والتغيير ، لِتُحقِّق توازنًا في البنية الصرفية، فتتَناسق حروفُها وحركاتُها مُؤدّية وظيفتها في الدّلالة على معنى التصغير والتحقير.

أمّا الموقع الدّلالي فقد تشكّل وفق الموقع الصوتي والصرفي لليـاء المتوسطة، فحين وافقت الألف معنى الجمع لدلالتها على الاتّساع والتكثير (مساجد، مجالس، دراهم ...) لم يبق لمعنى التصغير إلاّ الياء للفرق بينهما، فاختصَّ كلّ حرف بما

([1]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 193.

([2]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5، ص 115.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 445، 446.

يناسبه من معنى، قال السيوطي : « ... والجمع قد أخذ الألف، فأرادوا حرفًا يخالفه ويقاربه ليقع الفصل فجاءوا بالياء، لأنّها أقرب إلى الألف »[1]، وقد جعل السهيلي توسّطها ثالثة لفظًا، إنّما هو اتباعٌ للمعنى، كما أنّ تاء التأنيث جاءت طرفًا لغرض معنوي اختصّت به، يقول شارحًا الفرق بين الموضعين « ... ولم تكن آخرًا مثل علامة التأنيث لأنّ الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنّها مختصّة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر »[2].

وكذلك فالمقصود بالتصغير الذي تحقّق خاصّة بزيادة حرف الياء على بناء الكلمة هو الاختصار دون التطويل، فقولنا "رُجيل" هو اختصار لقولنا : رَجل صَغير، جاء في شرح الشافية : « واعلم أنّهم قصدوا بالتّصغير ... الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم رُجيل أخف من رجل صغير »[3].

لقد ناسبت الياء موقعها الصوتي والصرفي والدّلالي، فشكّلَت وظيفتها في بناءٍ متكامِلٍ وترتيب متناسقٍ، فأدّت الغرض المطلوب، وأَبانَتْ قَصْدَ المتكلِّم وفق السياق اللغوي والتركيبي، فاختصرت الدّلالات بناءً ووظيفةً.

I.2.3.2 دلالتها على النّسبة:

* / وزيادتها في النَّسبِ، أي إضافة ياء مشدّدة في آخر المنسوب مثل قولنا : كوفيٌّ، وهو المنسوب إلى الكوفة، ورومِيٌّ، وهو المنسوب إلى الرّوم، والمنسوب هو

([1])- السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص 131.

([2]) – السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح، محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض، الرياض، ص 89.

([3]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 192.

« المُلْحَقُ بآخره ياء مشدّدة ليدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها ... »[1]، وجاءت هذه الياء مشدّدة لا مخفّفة للفرق بينها وبين ياء الإضافة، فقولنا مالكي ومالكي، فيه لَبْس أيّهُما للإضافة وأيُهما للنّسب ؟ وكلٌّ تتعلّق بمعنى اختصّت به، فاختاروا للإضافة ياءً مخفّفة (مَالكي) وللنّسب أخرى مشدّدة (مَالِكيٌّ)، يقول المبرِّد « اعلم أنَّك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلد أو غير ذلك، ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءً شديدة، و لم تخفِّفها لئلاّ يلتبس بياء الإضافة »[2].

وقد اختير للنّسب الياء دون الواو والألف، لأنّ الألف لا تشدّد، والواو مستثقلة، يقول ابن الحاجب : « إنّما كان النّسب بالياء المشدّدة لأنّهم لّما قصدوا إلى معنى النّسب إلى الاسم، ولم يكن بدّ من زيادة تدلّ عليه وأكثر الزيادات لحروف المدّ واللين فكانت أولى، واختصّت الياء لأن الواو مستثقلة والألف لا يمكن تشديدها، فتلبس بما آخره ألف لا للنّسب ... »[3].

وَمَثَلُ المنسوبِ قول جرير[4] : (البسيط).

إذا هبْطن سماوِيًّا* موارِدُهُ * من نحو دَوْمَةِ خبتٍ قَلَّ تعريسي[5].

فقوله "سماوِيًّا" نسبة إلى أرض "السّماوة"، وهو يصف الإبل حين ورودها ماء السَّماوة، فتذكِّره بأهله، وتزيد شوقه إليهم، لذلك لا يطيل تعريسه بهذا المكان، أي

([1]) – المرجع السابق ، ج2، ص 04.

([2])– المبرِّد، المقتضب، ج3، ص 133.

([3]) – ابن الحاجب، كتاب الأمالي النحوية، تحقيق عدنان صالح مصطفى – ط1 – 1406هـ–1986م، دار الثقافة قطر، الدوحة، ص 281.

([4]) – جرير، الديوان، ص 318.

([*]) – السَّماوة : ماءٌ بالبادية، والسّماوة : موضع بالبادية ناجية العواصم، لسان العرب، مادة (سما) م3، ص 2109.

([5]) – انظر شرح البيت في هامش كتاب سيبويه، ج2، ص 76.

نزوله من السفر ليلا، فهذه الياء المشدّدة المتّصلة بالاسم المنسوب، قد دلّت على المنسوب إليه دلالة قويّة، والتشديد في الحرف مناسب للقوّة في المعنى، أي أنّ "سماويًّا" الشديد النّسب إلى (السّماوة)، فالياء عوض عنه ودليل قويٌّ عليه يقول المالقي : « ... وكأنّها عِوض من المنسوب إليه، ولذلك شدّدت لتقوى بالتشديد »[1]، فقد تشكّل هذا الوصف من المنسوب والياء المشدّدة، وهما مُركّبان في بنية واحدة لا تتجزّأ، تدلّ على الماء المنسوب إلى السّماوة، وهي في بنية الكلمة، لا تنفصل عنها شديدة الاتصال بها، لِتُحافظ على الرّابط المعنوي واللفظي والدّلالي بين المنسوب والمنسوب إليه، فالمكان يمثّل ذاكرة الشاعر القريبة منه، فحين نَسَبَ مَوْرِد الماء إلى "السّماوة" فهو في حالة اتّصال وثيق بالمكان أكّدته الياء الشديدة التي شكّلت مع الكلمة بناءً مُوَحَّدًا ووصفًا معينا، فشابهت بذلك اسم الفاعل واسم المفعول، جاء في شرح الشافية حديث عن هذه المقاربة : « ... فيدلّ على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معيّنة وهي النسبة إلى المجرّد عنها، فيكون كسائر الصفات: من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ... »[2].

أمّا ياء الإضافة فهي زائدة عند ابن جني، وإن كانت بمعنى الاسم، يقول : « وتزاد الياء لمعنى الاسم في نحو "غُلامي" و "صاحبي" ... »[3]، ويُسمّيها المزني "ياء الكناية" يقول « وأما ياء الكناية فنحو : غلامي ضربني هي كناية عن الخبر »[4]، وقد فصّل أبو حيّان في أحكامها الإعرابية، وذكر لغات العرب فيها،

([1]) – المالقي، رصف المباني، ص 446.

([2]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج2، ص 13.

([3]) – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 778.

([4]) – المزني، الحروف، ص 118.

وتوجيهات النّحاة لها[1]، وانفرد ابن جني بزيادتها ، وكذلك المبرّد يقول « وتـــزاد للإضافة إلى نفسك، نحو غلامي وصاحبي »[2]، ولم يذكرها جمهور النّحاة لـــذلك لم أُفصِّل الحديث عنها، لأن زيادة الاسم قليلة، وزيادة الحرف كثيرة.

وتأخذُ حكمَهَا الياء الدالة على المؤنث (تقومين)، وقد قال ابن جني بزيادتها : « وتزاد أيضًا علمًا للتأنيث والضمير في الفعل المضارع نحو : أنت تقومين ...»[3]، فهي اسم عند جمهور النّحاة، وحرف عند الأخفش، ذكره المالقي وردَّ حرفيتـــها لوجوهٍ[4] يقصُرُ عنها هذا المقام، وزاد المرادي على الأخفش، المازني[5].

I.3.3.2 زيادتها في بنية الكلمة.:

« وتزاد الياء بمعنى في بناء الكلمة، فلا تنفصل عنها، وتكـــون زيادتهـــا في مراتب متفاوتة، ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة مثل : يَسروع، صَيْقل، عثير، سَلْقيْتُ احرنْبيت، أَلْهَانيّة »[*]

([1]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1847–1854.

([2]) – المبرِّد، المقتضب، ج1، ص 57.

([3]) – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 769.

([4]) – المالقي، رصف المباني، ص 445.

([5]) – المرادي، الجنى الداني، ص 181.

([*]) – اليَسْرُوع : دودٌ يكون على الشوك، والجمع، أسَاريع، لسان العرب، مادة (سرع)، م3، ص 1995 / الصيقل: شَحَّاذُ السُّيوف وجلاَّؤها اللســـان، مـــادة (صـــقل) م4، ص 2473 / العِثْيـــر والعِثْيَرةُ : العجاج السّاطع، اللسان، مادة (عثر) م4، ص 2806 / سلقيت : يقال : طعنته فسلقته إذا ألقيته على ظهره وربّما قالوا سلْقيتُهُ، اللسان، مـــادة (ســـلق) م3، ص 2072 / احرنبـــى : استلقى على ظهره ورفع رجليه إلى السماء، اللسان، مادة (حرب) م2، ص 818 / ألهانيّة، تقول إلهٌ بيِّنُ الإلهيّة والألهانية وأصله من أَلِهَ يأْلَهُ إذا تحيّر، اللّسان، مادة (أله) م1، ص 114.

وأمثلتها كثيرة مبسوطة في كتب النّحو[1]، وهذه الزيادة مسموعة فلا تُعلَّل، يقول المالقي : « أن تكون في نفس الكلمة من بيتها فلا تعلَّل لأنها مبدأ لغة »[2]، وأمّا ما يُزاد في هذه المواضع لعلّة مثل : (كريم نصيب، صحيفة، عنتريس ...) فعِلّتها المدّ، وقد اتفق على هذا جمهور النّحاة[3]، لأنّ الياء من حروف المدّ واللّين وهي أوْلى بهذا الغرض، تقول خديجة الحديثي : « ... والعرب كثيرا ما يحتاجون للمدّ في كلامهم ليكون المدّ عوضًا عن شيء حذفوه أو للين الصوت فيه، ولحاجتهم إلى الاتساع في كلامهم »[4]، فالعرب تمدّ في كلامها للاتّساع، وتكثير الأبنية ومن ثمّ تكثير المعاني والدّلالات، يقول الرضي : « ... وقد يكون بعضها للتوسع في الكلام كما في سعيد وحمار وعصفور »[5].

بقي من معاني زيادة الياء ما يتعلّق بذكرٍ سابق أو لاحق، فالياء التي تأتي لإشباع الكسرة (الصّياريف) أو ياء الإطلاق سأفصّل فيها في باب الزيادة في العروض، وزيادتها في أوّل المضارع سأذكرها في دلالات زيادة الهمزة، لأنّها أمّ حروف المضارعة، أما زيادتها في المثنّى والجمع فقد سبق التفصيل فيها في حرف الألف وحرف الواو.

([1]) – انظر : سيبويه، الكتاب، ج2، ص 312 / المبرِّد، المقتضب، ج1، ص 57 / الزمخشري، المفصّل، ص 502 / ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 767، 768 / أبو حيان ارتشاف الضرب، ج1، ص 220 / المالقي، رصف المباني،ص 449، 450.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 449.

([3]) – انظر : ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص 231 / ابن عصفور، الممتع، ج1، ص 205 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 193 / السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 332 / المالقي، رصف المباني، ص 449.

([4]) – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 74.

([5]) – الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 66.

وأمّا ياء الإنكار مثل (أزيدنيه)، وياء التذكّر مثل (قَدي) أي قد قام، أو قد قعد، فقد شُرِحت في ألف التّذكار والإنكار، وقد ذكر ابن هشام والمرادي ثلاثة معانٍ للياء وهي ياء التّذكار، وياء الإنكار، وياء المؤنثة، و لم يَعُدَّا ياء التصغير وياء النّسب، وياء الإطلاق والإشباع من معانيها[1].

I.4.2 زيادة النّون:

I.4.2.1 دلالتها على التوكيد :

وتتحقّق هذه الدّلالة بإحدى النّونين، الخفيفة أو الثقيلة، فتقول : لتدرسَنَّ، أو لتدرسَنْ فهذه للتوكيد، والأولى أشدُّ توكيدًا، وتختصُّ النون بالدّخول على الفعل المضارع، ولا تلحق الفعل الماضي، يقول ابن الحاجب : « إنّما اختصّت هذه النون بالفعل المضارع لأنّها مشبّهة بالتنوين فخصّوها به لكونه الأصل في الإعراب، وليس للماضي أصلٌ فيه، فلم يناسب دخولها فيه »[2]، فالتنوين من علامات الاسم، والمضارع قد شابه الأسماء، فدخلت عليه نونا التوكيد لِتُلحِقَهُ بمعنى الاسمية، فيصيرَ مُعربًا، وأمّا الفعل الماضي فالأصل فيه البناء، وهو زمنٌ وقع وانتهى فلا مُشابهة بينهُما، وقد عدَّ الكوفيّون نون التوكيد الخفيفة فرعًا على الثقيلة، خلافًا للبصريين فالنُّونان عندهم أصلان، كلٌّ تختصُّ بدلالة معيّنة، يقول أبو حيّان : « وليست الخفيفة مخفّفة منها، بل هي نون على حدتها خلافًا للكوفيّين، إذ زعموا أنّها مخفّفة منها »[3].

([1])–انظر : المرادي، الجنى الداني، ص 180، 181 / ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص429.

([2]) – ابن الحاجب، الأمالي، ص 66.

([3]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 653 / وانظر، هذا الخلاف، مؤمن بن صبري غنام، منهج الكوفيين في الصّرف ط1 – 1426هـ–2005م، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 125.

وتختصُّ النّون بمواضع معيّنة من الفعل، هي الطّلب (الأمر والنهي والعرض، التحضيض)، القسم، الشرط، الدّعاء، الاستفهام، وسُمع عن العرب إلحاقها ببعض المواضع مثل : الفاعل لمشابهةٍ بينه وبين المضارع، والفعل المسبوق ب، "ما" الزائدة، أو إذا دخلت عليه : ربّما، كَثُرمَا قلَّما ...

والشّواهد على تلك المواضع كثيرة ومتنوّعة بين النص القرآني والنص الشعري، وسأنتقي بعضها للبيان والإيضاح، وكشف المعاني الدّلالية التي تجلبها النّون بنوعيها.

* / فمن المواضع التي تدخلها النون، الشرطُ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم:26]، وهو خطاب لمريم –عليها السلام–، إذا رأت أحدًا فسألها، أن تقول: إني نذرت للرحمن صوْمًا، وقد فُسِّر الصوم، بالصّمت، والإمساك عن الكلام[1].

و "إمّا" هي "إن" الشرطية اتصلت بـ "ما" الزائدة، فهي مركَّبٌ شرطي سَوَّغَ دخول نون التوكيد الثقيلة في الفعل، ودخولها في هذا الموضع مختَلَفٌ فيه بين النّحاة، فهو أفصح عند بعضهم، وكثير أو لازم عند آخرين، فهي لازمة عند المبرِّد والزّجّاج[2]، وعند ابن عصفور « دخولها أفصح من عدم دخولها »[3]، وهي قريبة من الوجوب عند ابن هشام[4]، وعند السيوطي كثيرة يقول « وتدخل كثيرًا، وقيل لزومًا المضارع التّالي إمّا الشرطية »[5].

([1]) – انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص 256.

([2])– انظر المبرِّد، المقتضب، ج3، ص 13 / الزّجّاج، إعراب القرآن، القسم الثاني، ص 604.

([3]) – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق، صاحب أبو جناح، ج2، ص 490.

([4]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 392.

([5]) – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 399.

وأمّا أصل الفعل (ترينَّ) فهو (تَرْأَيين)، فحذفت الهمزة، ونقلت حركتها إلى الرّاء، ثمّ قُلبت الياء الأولى ألفًا فأصبح الفعل (تراين) فالتقى ساكنان، فحذفت الألف (تَرْيْن)، ثم حذفت النون لأنّ الفعل مجزوم بالشرط، فدخلت نون التوكيد الثقيلة (ترينَّ) وكُسرت الياء لالتقاء الساكنين[1].

وقد وردت جميع الآيات المتضمّنة لأسلوب الشرط بـ "إمّا"، مؤكّدة بالنّون، يقول العكبري : « وما جاء في القرآن من أفعال الشرط عقيب إمّا كلّه مؤكّد بالنّون، وهو القياس، لأنّ زيادة "ما" تؤذن بإرادة شدّة التّوكيد ... »[2].

إنّ هذا الخطاب الموجّه إلى مريم –عليها السلام–، قد تضمّن مركّبات لغوية متتابعة شكّلت بناءً وظيفيًا شديد التّوكيد والإثبات يُوافقُ شدّة الموقف على مريم، حين يَرَاها أهْلُها ومَنْ يَعْرِفُها بالقنوت والعبادة، وهي تحمِلُ ولدًا، وما كانت بغيًّا، فالمركّب الحرفي الشرطي : "إمّا" (إنْ + ما) قد افتتح الموقف بالمؤكّد "ما" الذي يُعدُّ سندًا لُغويًّا وكّد الشرط وآزَرَه، فهي موطِّئة لدخول النّون في الفعل، وكأنّهم شبّهوا هذا الموضع بالقسم حين تلزمه اللاّم، يقول سيبويه : « ... وذلك لأنّهم شبّهوا ما باللّام التي في لتفعلنّ لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النّون آخره كما ألزموا هذه اللّام »[3].

ثم يأتي المركّب الفعلي المتضمِّنُ لمعنى المستقبل (ترينّ)، والذي مَرَّ بتغيّرات صوتية هَيَّأت دخول نون التوكيد الثّقيلة، والتي لحِقتْ بيانًا وتأكيدًا للمركّب

([1]) – انظر ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج4، ص 12 / القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص 97 / ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص 94.

([2]) – العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمّد البجاوي – ط2 – 1407هـ، 1987م، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، ص 54.

([3]) – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 152.

الشرطي، بعد التوطئة الحاصلة من زيادة "مـــا" يقول ابن عطيّة : « وإنما دخلـــت النّون هنا بتوطئة "مـــا" كما توطئ لدخولها أيضًا لام القسم »[1]، ولحاقُ هـــذه النّـــون قـــد أكّـــد وجـــود "مـــا" في أوّل الكـــلام، يقـــول ثعلب : « فإذا لم يدخلوا "مـــا" لم تدخل النّون ... وإنّما فرقوا بين دخول "مـــا" وخروجها بذلك ... »[2]، ثمّ إنّ "مـــا" للنفي فيُعتقد أنّها لغير الإثبات، فجـــاءت النّون لتنفي عنها ذلك المعنى وتثبت لها التأكيد، يقول الأخفش : « وإنّما حَسُنَت فيه النّون لّما دخلته "مـــا" لأنّ "مـــا" نفي، وهو ما ليس بواجـــب، وهـــي مـــن الحروف التي تنفي الواجب، فحسنت فيه النّون »[3].

لقد شكّل المركّب الفعلي مع نون التوكيد الثقيلـــة الزائـــدة علـــى أصـــل التركيب، تتابعًا بيانيًّا مُتَّصلاً بالمركّب الحرفي (إمّا)، وجاءت نون التوكيد إعْلامًـــا لتوكيد سَبَقهَا، وبيانًا حاصِلاً لكلام سابق، وإبعادًا لوهم النّفي في "مـــا" وهي تُعدُّ محوِّلاً تركيبيًّا في الفعل المضارع من حالة الإعراب إلى حالة البناء.

* / وتدخل النّون في جواب القسم مثل قوله تعـــالى ﴿ لَـئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [التوبة : 75] اختلفت الرّوايات في سبب نزول هذه الآية وقد رجّح المفسّرون أنّهـــا نزلـــت في شـــأن "ثعلبـــة" حـــين ســـأل رسول الله –ﷺ– أنْ يدعُوَ الله أن يرْزُقه مَالاً، وأَقْسم إن حصل ذلـــك يصّـــدّق

([1]) – ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج4، ص 12، 13.

([2]) – ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق، عبد السلام محمد هارون – ط5 – دار المعارف، القاهرة، القسم الثاني، ص 551.

([3]) – الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 74.

ويكن من الصّالحين، فلمّا أتاه الله مالاً كثيرًا، ترك الصلوات، وتنكّر لأَمْرِ رسول الله بإخراج الصّدقة، فمات ثعلبة في عهد عثمان و لم تقبل منه الصّدقات[1].

وقد اتّفق النّحاة على لزوم النّون لجواب القسم[2]، فهي في هذا الموضع واجبة، لازمة أكثر من مواضعها الأخرى، وقد عملت اللاّم في القسم (لئن) عَمل "ما" في الشرط (إمّا) فهي موِّطئة لجواب القسم، يقول الزركشي : « وتسمّى الموِّطئة للقسم ويعنون بذلك أنّها مؤذنة بأنّ جواب القسم منتظر ... »[3]. فهذه اللاّم في أوّل الآية تُعدُّ مَدْخَلاً لجواب القسم، والنّون في الفعل تأكيد وبيان، وكأنَّ المقسِم يُؤكِّد فعله في المستقبل ثلاث مرّات، الأولى بالفعل، والثانية بالنّون الأولى الساكنة، والثالثة بالنون الثانية المتحركة، يقول الزركشي في حديثه عن النّون الشّديدة : « وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرّات »[4]، أي إن آتاني الله من فضله سأصدّق وأصدق وأصدق فالنّون دليل بيِّنٌ على حاجة المتكلِّم، وشدّة رغبته في المطلوب، إن حَصَل مستقبلاً، وهي في هذا الموضع فارقة بين جواب القسم وخبر "إنّ"، في قولنا "إنّ زيدًا ليدرُسُ، جاء في شرح الجمل « وأمّا دخولها على جواب القسم في قولك : والله ليقومنّ زيدٌ، ففرقًا بين الجواب وخبر إنّ ... لأنك لو حذفت النّون في الجواب لألبس »[5].

([1]) – انظر الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 293 ، أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص 466.

([2]) – انظر المبرّد، المقتضب، ج3، ص 11 ، ابن عصفور، المقرّب، ج2، ص 73 ، ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 392 السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 399.

([3]) – البرهان الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، – ط2 – دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج3، ص 46.

([4]) – المصدر نفسه، ج2، ص 419.

([5]) – ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص 490.

لقد حقّقت النّون غرضًا بيانيًّا وشدّة تأكيد الفعل ممَّا يدلّ على شدّة الطلب، فهي تُفصِحُ عن المكنونات النفسية، وتكمِّلُ المؤكِّدات الواقعة في السِّياق، وهي فارقة فاصلة بين الأساليب اللغوية، فهي علامة لغوية ومُمَيِّزٌ وظيفي حَصَل به التأكيد والفصل.

وأمّا ما ورد من الشعر في النّون الخفيفة فقد سبق التفصيل في بيت الأعشى (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) وذلك في الألفات التي تزاد في الوقف[1].

I.2.4.2 زيادتها علامة للرّفع أو التنوين.:

*/ تزاد النّون للرّفع في حالة تجرّد الأفعال الخمسة من النّواصب والجوازم مثل قولنا: الطّلبة يدرسُون، وهي تلحق الفعل في خمسة أمثلة (يفعلان، تفعلان، تفعلون، يفعلون، تفعلين)، وتعدُّ هذه النّون وحدة صرفية لا تستقلّ بذاتها، وإنّما يلزمها الاتّصال بأجزاء الكلمة، فهي مورفيم مقيَّدٌ لا يحملُ معنى إلاّ إذا أُضيف إلى بنية الكلمة، فيُشكّل معها تركيبًا يدلّ على حدثٍ مستقبل، مسندٍ إلى ضمائر متّصلة به، والنّون فيه علامة لغوية دالّة على الرّفع، ثابتة لا تتغيّر ولا تُحذف، إلاّ بدخول عوامل مُحوِّلة للفعل عن أصله، وهي النواصب والجوازم، ويعلّل المالقي ثبوتها في الرفع بقوله « وثبتَت في الرّفع لأنّه أوّلُ مراتب الإعراب، فلابد لك من علامةٍ ثابتة فيه »[2]، فزيادة النّون في الأفعال الخمسة تُعدُّ علامة مُبيِّنةً للحالة الإعرابية في الفعل، وهي مُكَوِّنٌ وظيفي يحدِّدُ الحالة التركيبية للفعل ومن ثمّ تتعيَّن الوظائف الدّلالية للسياق اللغوي، وهي مرجعٌ لغويٌّ يُحدِّدُ حالة التجرّد عن كلّ ناصب أو جازم.

([1]) – انظر الصفحة 37. من بحثنا هذا.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 339.

* / أمّا زيادتها علامة للصّرف، أي أنّها دالة على لحاق التنوين للاسم، والتنوين هو : « نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد » [1]، ويعرّفه المرادي : « نون ساكنة تلحق الآخر، تثبت لفظًا وتسقط خطًّا » [2]، فقد اتّفق النّحاة على أنّ التنوين نون زائدة ساكنة، تكون طرفًا، لا أوّلاً ولا وسطًا، وتثبت عند النطق، وتحذف كتابة، فهي رمزٌ صوتيٌّ يحمل دلالات متنوعة، واختلف النّحاة في أضرب التنوين فمنهم من عدَّه خمسة [3]، ومن عدّه عشرة، وينسب الرأي الأخير إلى السّيوطي، يقول : « أقسام التنوين عشرة : تنوين التّمكين، وتنوين التّنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنّم، والتنوين الغالي، وتنوين المنادى عند الاضطرار والتنوين الشاذّ » [4]، واتّفق أغلب النّحاة على أنّ أقسامه خمسة : تنوين التمكين، تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، تنوين الترنّم.

فأمّا تنوين التمكين [*] فهو الذي يلحق الاسم المتمكّن المعرب المنصرف، مثل : زيدٌ، رجلٌ، فيفصله عن الاسم غير المنصرف مثل : عُمَرُ، زُحَل، وهذا التنوين هو إعلامٌ ببقاء الاسم على أصله، فهو معربٌ غير مبني، متمكّن من جميع الحركات، منصرفٌ غير ممنوع، وهذا دليل أصالته في الاسمية، لذلك نجده أكثر دورانًا في الكلام، على خلاف بقية الأضرب، يقول أبو حيّان : « وفائدته بقاء الاسم على أصالته، إذ لم يشبه المبني فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصّرف » [5]، وهذا التنوين

([1]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 392.

([2]) – المرادي، الجنى الداني، ص 144.

([3]) – انظر : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 493 / ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 392. / المرادي، الجنى الداني، ص 144 / المالقي، رصف المباني، ص 344.

([4]) – السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 264.

([*])– يقابله المصطلح الأجنبي The Nunation of full declintion

([5]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 667.

هو الأصل، وإن قصد المتكلّم بقية الأنواع قيَّد كلامه، وفي هذا المعنى يقول السيوطي ناقلاً قول أبي الحسن بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : « متى أطلق التنوين فإنّما يراد به تنوين الصرف، وإذا أريد غيره من التنوينات قُيِّد، فقيل تنوين التنكير ... »[1].

وهذا التنوين فارقٌ وفاصلٌ بين المعنى الدّلالي الذي يجلبه الاسم المنصرف، والمعنى الذي يجلبه الاسم غير المنصرف، فإذا قلت : رأيتُ أحمدًا، فإنّك قصدْت شخصًا غير معيّنٍ، موسومٍ بالعموم اسمه "أحمد"، أمّا إذا قلت : رأيتُ أحمَدَ، فقد قصدت شخصًا معيَّنًا معهودًا لديك، يقول ابن جنّي : « ألا ترى أنّك إذا قلت لقيت أحمدًا فإنّما كلّفت المخاطب أن يرمي بفكره إلى واحد ممّن اسمه أحمد و لم تكلفه علم شخص معيّن ... »[2].

إنّ لتنوين التّمكين أغراضًا وظيفيةً، هي الدّلالة على الأصالة في الاسمية، وهو فاصل بين المعاني الدلالية التي تتّفقُ في البناء، وتختلفُ في الحركات، وهي لا تُشكِّل مقطَعًا منفصلاً، وإنّما تتّصلُ بالكلمة فتُكْسِبُها المعنى الذي تختصُّ به، تقول أشواق محمد « وهي من لواصق التعيين تلتصق بالأسماء فقط، للدّلالة على التنكير، ولا تشكّل هذه اللاّصقة بنية مقطعية تامة، بل تؤثّر في البنية الملتصقة بها ... »[3].

وأمّا تنوين التّنكير فهو الذي يكون في بعض الأسماء المبنية مثل : أسماء الأفعال (صَهٍ، إيهٍ) أو العلم المختوم بـ "ويهٍ" مثل (سيبويهٍ، نفطويهٍ)، يعرِّفه المرادي بقوله « وهو اللاّحق بعض الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويطّرد فيما آخره

([1]) – السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 263.

([2]) – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 494.

([3]) – أشواق محمد النّجار، دلالة اللواصق التصريفية، ص 184.

"وَيْه" نحو سيبويه، ولا يطّرد في أسماء الأفعال »[1]. فإذا قلت : رأيت سيبويهٍ فأنت تريد شخصًا غير معيّن بذاته، وإذا قلت رأيت سيبويهِ فهو الشخص المعروف بعينه، وقولنا : إيهٍ أي استزادة من حديثٍ غير معلوم، وإذا قلت "إيهِ" أي الاستزادة من حديث معلوم، يقول المالقي في دلالة التنوين في هذه الأسماء : « ... فإذا أنكرت واحدًا منها و لم تُرِدْهُ لمعلوم نوَّنْتَ دلالة على ذلك »[2].

فهذا التنوين يخصّ المبنيّات دون المعربات، وهو عَلَمٌ لها يلْحقُها فيخصِّصُ دلالتها ويُحيلُها على التنكير والشمول والعموم.

وأمّا تنوين المقابلة [*] فهو الذي يلحق جمع المؤنّث السالم عِوَضًا من النّون في جمع المذكر السالم (مسلماتٍ ⟸ مسلمونَ)، فذلك التنوين يقابلُ هذه النّون، يقول ابن هشام : « وهو اللاحق لنحو "مسلمات" جُعل في مقابلة النون في "مسلمين" »[3].

إنّ المشابهة الحاصلة بين جمع المؤنث وجمع المذكر (كلاهما جمع سالم، مختومان بزيادتين)، أدّت إلى توليد علاقة لغوية بينهما، هيّأت للتنوين في جمع المؤنث أن يكون مقابلاً ومعادِلاً صرفيًّا يؤدِّي إلى كشف الدّلالات في السّياق، وإيضاح العلاقات التركيبية بين مفردات الجملة.

ثم يأتي بعد ذلك تنوين العوض، وهو إمّا عوض من جملة أو عوض من مفرد أو عوض من حرف يقول ابن هشام في هذا الضّرب من التّنوين : « وهو اللاّحق

([1]) – المرادي، الجنى الداني، ص 145.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 344.

([*])– يقابله المصطلح الأجنبي The Nunation of compensation

([3]) – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 393.

عِوضًا من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه : مفردًا أو جملة »[1]، فمثال العوض من جملة قوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة : 84]، قال القرطبي في تفسير قوله تعالى « حينئذ تنظرون » « قيل تنظرون إلى الميت لا تقدرون له على شيء »[2]، والتنوين في "حينئذ" عوض من جملة محذوفة تقديرها "حين إذ بلغت الحلقوم"[3]، وكُسِرت الذّال لالتقاء الساكنين، ساكن "إذ" والتنوين وممّا جاء على هذا المنوال قوله تعالى ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [الزلزلة : 04]، فقد عَوَّضَ هذا التنوين جملة دَلَّ السياق عليها، فكان عوضًا من المحذوف، واختصارًا للدّلالات والتنوين في هذا الموضع أخفُّ من الجملة المحذوفة، يقول المالقي : « وعُوِّض من الجملة المذكورة التنوين نائبًا منَابَهَا وهو أخفُّ منها »[4].

وقد يأتي التنوين عوضًا من حرف محذوف في مثل قولنا : جوارٍ وغواشٍ، في حالتي الرّفع والجرّ أمّا حالة النّصب فتظهر الياء لخفّة الفتحة، في الأولى نقول : هذه جوارٍ، والأخرى : مررتُ بجوارٍ، وعوَّض التنوين حرف الياء المحذوف لثقله في الكلمة، واجتماعه مع حركات ثقيلة (الضمّة والكسرة)، يقول المالقي : « ... لمّا كان لمؤنث ولجمع ومعتلاً ثقيلاً بالضمة والكسرة، تجمّع عليه الثقل من أوجه، فحذفت منه الياء بحركتها وعوّض منها التنوين »[5].

([1]) – المصدر السابق، ج2، ص393.

([2]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص 231.

([3]) – انظر : أبو حيان، البحر المحيط، ج10، ص 94 / السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق، ج 10، ص 228.

([4]) – المالقي، رصف المباني، ص 346.

([5]) – المرجع نفسه، ص 351.

فالتأنيث في تلك المفردات، والجمع والاعتلال سَوَّغت حذف اليـــاء لثقلـــه، وتعويضها بالتنوين لخفّته، ووضوح دلالته.

أمّا تنوين الترنّم فسيأتي ذكره في الفصل الأخير الـــذي يَخُـــصُّ الزيـــادة في العروض.

يُعَدُّ التنوين ظاهرة صوتية، تلحق الاسم النّكرة، فتكون علامة على انفصـــاله ممّا بعده، يقول السهيلي : « ... ولذلك يكثر في النكرات لفـــرطِ احتياجهـــا إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضف احتاجت إلى التنوين تنبيهًا علـــى أنّهـــا غـــير مضافة »[1]، ورغم أن التنوين لا يعدو أن يكون صورة صوتية منطوقة إلاّ أنّه يؤثّر في توجيه النّصوص والدّلالات، ويُحقّق اختصارًا على مستوى التراكيب، وتعويضًا للمحذوفات، وهذا يؤدّي إلى تحسين المستوى اللغوي للألفاظ باكتســـابها نمطًـــا صوتيًا يرتقي بالوظائف الدّلالية.

I.2.4.3 زيـــادتها للوقـــاية:

تزاد النّون للوقاية في مواضع كثيرة منها ما هو لازم، ومنها ما هو غير لازم، فالأوّل في الأفعال (ماضٍ، مضارع، أمر)، وبعض الحروف المشبّهة بالفعل (إنّ، أنَّ ، كأنَّ، لكنَّ، ليت)، وبعض حروف الجرّ (من، عن) والموضع الآخر الذي هي فيه غير لازمة مثل : (لدُن، قد، قط)، وعلى هذا الرأي المالقي[2]، وجعلها ابن هشـــام والمرادي في الموضع الأول مع الحروف المشبّهة بالفعل، جائزة يمكن إثباتها، ويمكن حذفها[3]، وقد سمّاها المبرِّد وابن هشام : "نونَ العِماد"[4] فالموضع الأوّل في الأفعال

([1]) – السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 87.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 360.

([3]) – انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 397 / المرادي، الجنى الدّاني، ص 150.

([4]) – المبرّد المقتضب، ج1، ص 263 / ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 397.

مثل : أكرَمني، يُكرِمُني، أَكْرِمْنِي، وفي الحروف : كأنّني، إنّني، ليتني، والموضع الآخر مثل : قدني، لَدُنّي قَطْني، وقد تزاد في اسم الفاعل شذوذًا مثل : أمسلمني ..

والشواهد على تلك المواضع كثيرة منها قوله تعالى ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام : 80] جاءت هذه الآية على لسان سيّدنا إبراهيم – عليه السلام –حين حاجّه قومه، يقول أبو حيان في تفسير المحاجّة : « المحاجّة مفاعلة من اثنين مختلفين في حكمين، يدلي كل منهما بحجته على صحة دعواه، والمعنى وحاجه قومه في توحيد الله ... »[1].

وقد اختلف أهل القراءة في قوله تعالى « أتحاجوني »، فمنهم من قرأها بالتخفيف (أتحاجّوني) والجمهور على قراءة التشديد (أتحاجّونِّي)، يقول ابن عطية : « وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي "أتحاجوني" بإدغام النون الأولى في الثانية »[2].

لقد اتصلت هذه النّون بالفعل لِتَقِيَهُ من الكسر الذي ينسجم مع الياء، فشكّلت فاصلاً صوتيًا بين الفعل والياء، واجتمعت على الفعل نونُ الرّفع، ونونُ الوقاية، فتشكّل ثقلٌ لفظي وصوتي في الفعل، فأُدْغمت النّونان لتجنّب الثقل الحاصل، ومُدَّتِ الواو للتخلّص من التقاء الساكنين، يقول القرطبي : « ولابُدّ من مدِّ الواو لئلاَّ يلتقي الساكنان، الواو وأوّل المشدّد، فصارت المدّة فاصلة بين الساكنين »[3].

([1]) – أبو حيّان، البحر المحيط، ص 569.

([2]) – ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج2، ص 314.

([3]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص 29.

والاستفهام الحاصل في أوّل الفعل، ليس استفهامًا حقيقيًّا، وإنّما هو استفهام إنكاري يقول الطاهر ابن عاشور : « ... والاستفهام إنكار عليهم وتأييس من رجوعه إلى معتقدهم »[1]. إنّ الاستفهام الإنكاري في أوّل الفعل، هو مدخل أسلوبي ناسبَ بنية الفعل المركّبة من أجزاء لغوية شديدة الاتّصال والرّبط، لتأكيد الإنكار عليهم، فتشديد الجيم والنّون المتماثلين في الأداء اللغوي، والمدُّ المتنوّع الحاصل في الواو، أي مدُّ الإثبات في الرّفع، والمدُّ الزائد عليه لتجنّب التقاء الساكنين، وياء المتكلّم في طرف الفعل، شكّلت إنكارًا على المشركين، ومواجهة لفظية كانت سَنَدًا ودَعْمًا للموقف الخطابي، ثم حصلت تلك الموازنة الصوتية في الفعل حين أُدغمت النُّونان تجنُّبًا للثقل، وشكّلت نون الوقاية فاصِلاً وحاجزًا منيعًا بين الفعل والياء، فدفعت عنه الكسر المحتَّم واللاّزم، والذي هو مضادٌّ صوتي وتركيبي لبنية الفعل، فحفظت له السلامة، ووَقَتْهُ مِمَّا هو عَارِضٌ فيه، ومنافٍ له.

ومِمَّا جاء من الشّعر في نون الوقاية قول الشاعر[2] : (الرّجز).

قَدْنَي من نصر الخبيبين قَدِي * ليس الإمام بالشَّحيح الملْحِدِ[3].

يأمر الشاعر نفسه بالاكتفاء من نصر الخبيبين، وهما عبد الله بن الزبير وأخوه مُصعب، وكان عبد الله يُكنَّى "أبا خبيب" فغلبَت الكنية على مُصعب، لأنّ عبد الله أشهر منه، "قدني" هنا بمعنى : كفاني وحسبي، وتلك الكفاية متعلِّقة بالشحّ

([1]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص 327.

([2]) – نسبه صاحب الخزانة لحميد الأرقط، البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص 393 / ونسبه ابن يعيش لأبي بجلة وقيل بجدلة، شرح المفصّل، ج3، ص 124.

([3]) – استشهد به سيبويه، الكتاب، ج1، ص 378، ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص 20، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 70، ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 124، المالقي، رصف المباني، ص 362، وقد رواه: قدني من أمِّ الخبيبين قدي، والرواية المشهورة في كتب النحو:"...من نصر الخبيبين ... ".

والإلحاد، فقد عَرَّض الشاعر بعبد الله بن الزبير، ووصفه بالبخل والإلحاد في الحرم، فهو يصفُ رغبته عنهما (عبد الله ومصعب)، أمام عبد الملك بن مروان[1].

وقد اتصلت نون الوقاية بـــ "قد" الأولى، و لم تثبت في الأخرى (قَدِى)، وفي الموضعين خلافٌ بين النّحاة، فمنهم من جعلها لازمـــة في الأولى، وفي الأخـــرى حذفها ضرورة، ومنهم من جعل إثباتها في الموضع الأوّل من البيـــت غـــير لازم، والأصل حذفها كما في آخر صدر البيت، يقول سيبويه في حذف نون الوقاية من "قَد" الأخرى : « لما اضْطَرّ شبّهه بحسْبي وهَني، لأنّ ما بعد هنٍ وحسْب مجـــرور كما أنّ ما بعد قد مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء »[2]، فالشـــاعر لم يلحق النّون بـــ "قد" للضرورة الشعرية وتشبيها لها بـــ "حســـب" و "هـــن" إذا اتصلت بهما ياء الإضافة فجعلوا العلامة في جميعها سواء، أمّا المالقي فقـــد علّـــل حذفها بعدم لزومها يقول : « وإنّما لم تلزم في هذا القسم، لأنّها في "قـــط وقـــد ولَدُن" في الأسماء، وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على سكون البناء ... »[3].

أمّا إثباتها في "قدني" فهو الأصل عند جمهور النُّحاة، فاتّصالها هُنا يُشبه اتّصالها بالفعل، لأنّ معناها معنى "اكتفِ" في الأمر، يقول ابن الشجري : « وإنّما حســـن اتّصال هذه النّون بقد وقطْ لأنّك تقول : قَدْك من كذا وقطْك أي اكتف فتأمر بها كما تأمر بالفعل »[4]، فالشاعر قد كفَّ من نصر عبد الله بـــن الـــزبير وأخيـــه، وجاءت أداة الكفِّ مركّبة من "قد" ونون الوقاية وياء المتكلم أو الإضـــافة الـــتي

([1]) – انظر شرح البيت مفصّلاً في الخزانة، البغدادي، ج5، ص 392 / ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 124.

([2]) – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 378.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 363.

([4]) – ابن الشّجري، الأمالي، ج2، ص 397.

فُتِحَت للضّرورة الشّعرية، فحملتْ معنى اسم الفعل في تركيبها ومعناها، ومعنى فعل الأمر في دلالتها، ومعنى الحرف في سكون آخرها وفي بنائها، فهي مُحمَّلةٌ بدلالات زمنية، وأبنيةٍ فعلية وحرفية، وكأنّ الشاعر اكتفى عمّا كان فعل بكلّ أشكال الاكتفاء، وأنّه لن يرجع إلى ما كان عليه مُطلقًا، ونون الوقاية هي عمادُ أداة الكفِّ، واتّصالها هو تأكيدٌ وإثباتٌ لموقف الشاعر، وفَصْلٌ لفظيٌّ ومعنويٌّ بين الحالة الماضية والحالة الحاضرة التي اتّخذت قرارًا فاصلاً يُجدِّد الموقف ويدعِّمُه.

I.4.4.2 زيادتها للعوض :

فأمّا النّون التي تزاد للعوض فهي التي تلحق آخر المثنى وجمع المذكر السالم في مثل قولنا : حضر المعلّمانِ ورأيت المعلّمينَ، فهذه النّون هي عوض من التّنوين في المفرد (مُعَلِّمٌ) أو عوض من التنوين والحركة، أو عوض من الحركة، فالأوّل : يكون مع الإضافة نحو : قام غلاما زيد والثاني : حين لا يكون الاسم المتمكّن مضافًا ولا معرّفًا بـ "أل" مثل : رجلان والثالث : يكون مع الاسم المعرّف نحو : الرّجلان، ويُنسبُ هذا التقسيم في أضرب العِوض لابن جني[1]، ويرى بعض النّحويين أنّ زيادة النّون في آخر المثنى والجمع ليست للعوض، وإنّما لتدلّ على انفصال الاسم ممَّا بعده، وأنَّهُ غير مضاف، وقد ردّ ابن مالك وجوه العِوض التي ذكرها ابن جني، وعلَّل إبطالهُ لها يقول : « ... وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحّة ما قلنا إذ لا مقول بعدما تقدّم غيره مع سلامته من موجبات ردّ ما قبله وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد »[2]، وذكر المالقي فائدة زيادة النّون في هذا الموضع يقول : « ... وذلك لتدلّ على كمال الاسم وأنّه منفصل مما بعده ... »[3]، وتحذف هذه

([1]) – انظر ، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 449-463.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 75.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 339.

النّون عند الإضافة والخلاف في فائدة هذه الزيادة قد فصّل فيه أبو حيّان،[1] وتحذف هذه النّون ، ويبقى أثرها لا يزال، وهذا المعنى لخّصه السيوطي في الأحاجي يقول : « أخبرني عن حرف يزادُ ثم يُزال، وأثره باقٍ ماله انتقال. هو نون التثنية والجمع، تُزال وأثرها باقٍ في نحو : هُما الضاربا زيدًا، والضاربو زيدًا »[2].

وسواء أكان الغرض من هذه الزيادة عوضًا أم كان لكمال الانفصال، فإنّ الفائدة حاصلة متوخّاة، فالنّون قد عوّضت حركةً اختصّ بها المفرد فكانت علمًا له، وهذا العِوض هو رابطٌ لفظيٌّ ومعنويٌّ بين المفرد الذي هو أصل في الاسم، والمثنّى والجمع اللّذين هما فرع عن أصل ليستَوْفِيَ ذلك الفرع حقَّهُ في الاسمية والإعراب، وهذه النّون وَسْمٌ في الاسم، تدلُّ على انفصاله، وأنّه غير مضاف ولا متّصلٍ بما بعده، فهو دالّ ومدلولٌ لغوي يحْمِلُ في ذاته صِفاتٍ تُخَصِّصه، فهو دالٌّ على العدد والإعراب بالحروف، وهذه النّون هي مُميِّزٌ وظيفي سياقي يؤدِّي أغراضًا تركيبية، والحركة التي تتبع تلك النّون في المثنّى أو الجمع، مكسورة أو مفتوحة، هي دلالةٌ على التّناسق الصوتي بين خفّة الألف وثقل الكسرة في المثنى، وثقل الواو وخفّة الفتحة في الجمع، جاء في الكافية « ... فحصل الاعتدال في المثنى بخفّة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفّة الفتحة »[3].

إن هذا التوافق بين النّون وهي الرّابط اللفظيُّ والمميِّز الوظيفي، وبين الحركة التابعة لها والتي تمثِّل تناسقًا صوتيا مع الحرف الذي يسبِقُها، يشكّل نظامًا لغويًا متتابعًا، يحقِّقُ ترابطًا بين المفردات والتّراكيب، فيُعيِّن الدّلالة ويُوجِّهَا توجيهًا متناسقًا.

([1]) – أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 571.

([2]) – السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 599.

([3]) – ابن الحاجب، الكافية، ج1، ص 30.

أمّا زيادتها في بنية الكلمة فهي موقوفة على السّماع، لا تُعلَّل، فتـــزاد أوّلاً أو ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة أو سادسة أو سابعة مثل : نَرجس، عُنصُر،(*) جحنفل، رعْشن ... وتزاد في الأفعال نحو : انطلق، اقعنسس [1].

I.2.5 زيـــادة الهمـــزة:

I.2.5.1 دلالتهـــا على المضارعة:

والمضارعة هي المشابهة، أي أنّ الفعل يشابه الاسم، إذا دخلت عليـــه حـــروف المضارعة، وهي المجموعة في قولهم (أنيت) وقد وصفها أبو حيّـــان بأنّهـــا أقـــوى حروف الزيادة يقول : « ولا يزاد حَرفٌ من العشرة إلاّ إن كان لمعنى نحو : حرف المضارعة وهو أقوى الزوائد »[2]، وتؤدي هذه الحروف الأربعة وظيفة واحدة إذا اتصلت بالفعل، ولكنّها تختلف في الدّلالة على الضمير، فالنّون تدلّ على جماعـــة المتكلّمين، والياء خاصّة بالغائب المذكّر، والتاء للمخاطب، والهمزة للمتكلّم المفرد، فبدخول الهمزة على الفعل المضارع تغيّر المعنى، فأكسبته مشابهة بالاســـم، يقـــول المبرّد : « وإنّما قيل لها مضارعة لأنّها تقع مواقع الأسماء في المعـــنى »[3]. ويقـــول المالقي : « وإنّما قيل لها همزة مضارعة لأنّ الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها

(*) – العُنْصُرُ : والعُنْصَرُ : الأصل، اللسان، مادة (عنصـــر) م 4، ص 3131 / والجحنفـــل، بزيادة النّون : الغليظ، وهو أيضًا الغليظ الشـــفتين، اللســـان، مـــادة (جحنفـــل) م1، ص 552 / الرعشن، المرتعش، وجمل رعشنٌ : سريع لاهتزازة في السير، اللسان، مادة (رعش) م 3، ص 1671 / قَعَس وتقاعس واقْعنْسَسَ تأخر ورجع إلى خلف، اللسان،مادة (قعس) م 5، ص 3692.

(1) – انظر : الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 315 / ابن جني، الخصـــائص، ج1، ص 363، 364 / أبو حيان ارتشاف الضرب، ج1، ص 202–207 / المالقي، رصف المباني، ص 331، 332.

(2) – أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ص 193.

(3)– المبرِّد، المقتضب، ج 2، ص 02.

الأسماء أي يشابهها »[1]، وقد قدمت الهمزة على حروف المضارعة لأنّها أصل فيها، وهي دالّة على المفرد، والمتكلّم المفرد أحقُّ بالتقدم من الغائب وجمع المتكلمين، يقول أبو البركات الأنباري: « والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف، أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء، وذلك لأنّ الهمزة للمتكلم وحده ... والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ثم عن نفسه وعمّن معه ... »[2].

– إنّ هذه السّوابق في الفعل المضارع لَوَاصق قاربت بين الفعل واسم الفاعل، فأنت إذا قلت : أَكْتُبُ الدّرس، فكأنّك قلت : أنا كاتبٌ الدّرس، وكذلك فالمقاربة حاصلة بين الفعل والاسم، لأنّ كليهما مبهمٌ ويحتمل التخصيص، أي أنّ الفعل يحتمل الحال أو الاستقبال، وتخصيصه بقرينة مثل : يجلس الآن، والاسم مبْهَمٌ مثل : رجلٌ، فرس ...، ويخصّص بقرينة مثل : الرجل ... يقول المالقي : « ... أن الفعل يدخله الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم، وذلك أنَّ الإبهام في الفعل هو احتماله الحال والاستقبال على السواء عند قومٍ ... »[3]، فهذه الهمزة التي اتصلت بالفعل هي مورفيم مُقَيَّدٌ لا يحملُ معنًى في ذاته، وإنّما معناه يتحدَّدُ إذا اتصل بالفعل، فدلالته على النّوع يُوضِّحُها السياق (المذكر أو المؤنث)، وأمّا دلالته على العدد، فهو يخصُّ المتكلّم المفرد.

ثمّ إنّ كلّ زيادة في المبنى تتبعُها زيادة في المعنى غالبا، والهمزة قد زيدت أوّلاً قبل حضور الفعل، لذلك فالمعنى تأخّر ولمّا يحصل بَعْدُ، فالمتكلّم حاضر في زمن الحال أو الاستقبال، أمّا الحدث فقد تأخّر عنه، يقول السهيلي عن تقدّم هذه الزوائد الأربعة:

([1]) – المالقي، رصف المباني، ص 47.

([2]) – أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، عني بتحقيقه، محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ص 24.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 47.

« ... فإنّها تنبئ أن الفعل لم يحصل بَعْدُ لفاعله، وأنّ بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان ... مُرتبا في البيان على حسب ترتُّبِ المعنى في الجَنَان »[1].

– تُعَدُّ الهمزة في الفعل المضارع ممثِّلاً لغويًّا للمعنى المقصود، فبعد أن كان الفعل يدلّ على زمن المضيّ، والفاعل متأخّر عنه لفظًا ومعنى في مثل قولنا : كَتَبْتُ الدَّرسَ، تحوّل الفعل بدخول الهمزة إلى مضارعٍ يحصل في الحال أو الاستقبال نحو : أَكْتُبُ الدَّرسَ، فقد حوّلت الهمزة بنية الفعل، ففي الماضي توالت الفتحة على الفعل ثم السُّكون، ثمّ الضمُّ الدّال على الفاعل، والفتحة بخفّتها دلّت على حصول الفعل ووقوعه، ثمّ جاء الضمير الفاعل مُمَثَّلاً بأقوى الحركات وهي الضمّة لثبوت قيامه بالفعل، أمّا بنية المضارع، فقد سبق الفتح في الهمزة الدالة على الفاعل وهو المتكلّم، فمثّلت خفّة الحصول والسّبق، ثمّ السكون ، وكأنّه حاجزٌ بين الفاعل والحدث، فهو جزءٌ زمانيٌّ فاصِلٌ بينهُمَا، ثم تتوالى عليه الضمّة، والتي تمثّل ثقلاً في قدوم الفعل، فقد أدّى تغيّر المعنى إلى استدعاء ألفاظ تدلّ عليه، فتغيّر الفعل من المضيّ إلى المضارعة، يقول السيوطي حين حديثه عن الفعلين : « لأنّ معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ »[2].

– لقد مثّلت الهمزة المعنى المُراد، فحصل التوازن الصوتي مع الأجزاء الموالية لها من حروف الفعل فكانت دليلاً على المعنى، وشاهدًا عليه، يقول ابن جني : « فكلّما ازْدادت العبارة شبهًا بالمعنى كانت أدلّ عليه، وأشهد بالغرض فيه »[3].

([1]) – السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 117 / وقد وجدت كلام السهيلي في حروف المضارعة مكرَّرًا بالعبارات نفسها عند ابن القيّم في كتابه بدائع الفوائد، دار التوفيقية، القاهرة، مصر، م1، ج1، ص 81-83.

([2]) – السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص 30.

([3]) – ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 154.

– تعدُّ حروف المضارعة من السّوابق التي تتّصل بالفعل المضارع، وتلتصق به، وهي "مورفيمات" تحمل دلالات متنوعة ومتباينة لا يتّضح معناها إلاّ في سياق لغويٍّ يؤدِّي وظائف تبليغية، وهذه السوابق هي زيادةٌ لفظية أكْسَبَتِ البناء زيادةً في المعنى، ومثّلت فاصلاً زمنيًا بين حصول الفعل وفاعله، فحدث التوازن الصوتي في البناء الفعلي، فشكّلت تكامُلاً مع حروف الكلمة وحركاتها مُؤَدِّيَة بذلك دَوْرَها الوظيفي والتركيبي والصوتي.

I.2.5.2 دلالتها على التّوصّل:

وهي همزة توصُّل لا وَصْلٍ، لأنّها تُوصِلُ المتكلِّم إلى نطق الساكن الذي يليها، يقول المالقي : « وكان الوجه فيها أن يقال لها همزة إيصال لا وصل لأنّها لا تصل ... »[1]، وقد اتّفق النّحاة على أنّها همزة وليست ألفًا، وإن سمَّوها ألفًا في كتبهم، يقول ابن خالويه معلِّلاً سبب التسمية : « ... فالجواب في ذلك أنّها همزة بإجماع البصريين والكوفيّين، وإنّما يُعَبَّرُ عنّها بالألف تقريبًا على المتعلّم إذ كانت ألفًا في الخط »[2]، وتأتي هذه الهمزة في أوّل النطق لتشكِّل حلقة وَصْلٍ مع الحرف الساكن بعدها، يقول ابن السرّاج « ألف الوصل همزة زائدة يوصل بها إلى الساكن في الفعل والاسم والحرف »[3]، ويعرّفها أبو البركات الأنباري بقوله : « ... فهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل، ولذلك سميت همزة الوصل »[4].

([1]) – المالقي، رصف المباني، ص 38.

([2]) – ابن خالويه، الألفات، تحقيق، علي حسين البوّاب – د.ط – 1402هـ، 1982م، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 26

([3]) – ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 367.

([4]) – أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 399.

وهذه الهمزة تثبت في أوّل الكلام، وتسقط في الدرج، لوجود حرف قبل الساكن يأخذ مَحَلَّها كقولنا : استجْمع أفكاره، فتثبت الهمزة لفظًا وخطًّا، فإذا سُبِقَ الساكن بحرف سقطت الهمزة كقولنا : جلس الطالب واسْتجمع أفكاره، فتسقط في النطق وتثبت في الخط، يقول المبرِّد : « وإنّما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها، لأنّك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن، فإذا وصلت إلى التكلّم بما بعدها سقطت »[1].

وقد اختاروا الهمزة دون بقية الحروف، لأنّك تثبتُها في الوقف كي تبتدِئ بالسّاكن، وتحذفها في الوصل، فهي حرف مطواعٌ يتوافق مع أحوال السياق، يقول ابن جني : « ... إنّما أرادوا حرفًا يُتبلَّغُ به في الابتداء، ويُحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلمّا اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطّراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة »[2].

وتزاد همزة الوصل في أقسام الكلم الثلاثة؛ في الفعل والاسم والحرف، فتثبت في الفعل وذلك في عشرة أبنية هي : انفعل، افتعل، افْعَنْلَلَ، افْعَلَلَّ، افْعَلَّ، افْعَالَّ، افعَوَّلَ استفعل، افعنلى افعوعل، وكذلك تزاد في فعل الأمر مثل : اضربْ، اعلم...

وتزاد في الأسماء في مصادر تلك الأفعال مثل : انطلق انطلاقًا، اكْتَسَبَ اكتسَابًا، اقْشعَرَّ، اقشعرارًا ...، وأمّا زيادتها في الأسماء التي هي غير مصادر فمواضعها مسموعة محفوظة وهي عشرة : ابن، ابنة، ابْنُم، امْرؤ، امْرأة، اسم، است، اثنان، اثنتان، ايمن[3].

([1]) – المبرِّد، المقتضب، ج1، ص 70.

([2])– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 113.

([3])–انظر ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج1، ص112،111/ الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص28،27/أبو حيّان،ارتشاف الضرب،ج2، ص545،544/ المالقي، رصف المباني، ص39.

وأمّا الحرف الذي تزاد فيه همزة التوصل فهو لام التعريف "أل" مثل : الرّجل، الغلام، الجارية، وقد تزاد الهمزة واللاّم دون إفادة التعريف في مثل قولهم : اللاّت، العزّى ...[1]، وقد تزاد في أسماء الأعلام كقول الشاعر :[2] (الرّجز)

يَا ليتَ أُمَّ العمْرِ كانت صاحبي * ورَابعَتْني تحت ليـــــلٍ ضارب

وقد زيدت الألف واللاّم في قوله "أُمَّ العَمْر" للضرورة الشـــعرية، أو لأنّهـــا معرّفةٌ بهذه الصفة فهي تُلاصِقُها ولا تَكاد تُفارقها، مَعْرِفَةٌ عند الشاعر قريبةٌ مـــن خاطره، ليست نكرة بعيدة عنه فدخلت الألف واللاّم عليها لِتُوَافِق أمَل الشـــاعر وظنَّهُ فيها.

والشواهد على زيادة الهمزة كثيرة منها قولـــه تعـــالى ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : 06]، وقوله -ﷻ- ﴿ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾ [النمـــل : 18]، وقولـــه تعالى ﴿ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ ﴾ [إبراهيم : 26].

إنّ زيادة الهمزة في هذه المواضع هي زيادةُ توصُّـــلٍ إلى النطـــق بالسّـــاكن، للمحافظة على النظام الصوتي في الكلمة العربية، التي لا تسمح للنطق أن يبتـــدئ بالسّاكن، فهي وسيلةٌ وحلقةُ وَصْلٍ ورابط صوتيٌّ يُتبلَّغُ به في الابتداء، وهذه الهمزة ثابتة في الخط وصْلاً وَوَقْفًا، فصورتها الكتابية قرينةٌ خطّية للكلمة، أمّـــا صـــورتها اللفظية فهي ثابتة وقفًا للتوصّل، وتسقطُ في الوصل ليحُلَّ محلّها حَـــرْفٌ متحـــرِّكٌ يؤدِّي وظيفتها، وتبقى محافظة على صورتها في الخط وإن سقطت وظيفتها الصوتية،

([1]) – انظر المالقي، رصف المباني، ص 77.

([2]) –لم أهتد إلى قائله في الخزانة ولا في كتب النحو، وهـــو مـــن شـــواهد ابـــن الشجري، الأمالي، ج1، ص 235.

وتثبت شذوذًا نُطْقًا وخطًّا في الوصل، في بعض ما ورد عن العرب كقول الشاعر[1] : (السريع)

لا نَسَب اليوم ولا خُلّة * إتّسع الخرق على الرّاقع

فقد ثبتت الهمزة في قوله " اتسع " والأقيس ثبوتها خطًّا وسقوطها نطْقًا، وقد فسّر أبو حيّان ثبوتها في الوصل بقوله: « وأضيفت إلى الوصل اتِّسَاعًا »[2].

إنّ المتكلّم لا يَسعُهُ أمام هذا الحاجز الصّوتي وهو السّكون، إلاّ أن يخترع وسيلةً ليُجاوِزَهُ بمتحرِّكٍ ظاهرٍ، يقول تمّام حسّان : « وعلى المتكلّم في هذه الحالة أن يتوصل إلى النطق بهذا السّاكن الذي بدأت به الكلمة بواسطة وسيلة صوتية طارئة ليست من بنية الكلمة وقد جاءت همزة الوصل في الكلام لتكون وسيلة هذا التوصل إلى النطق بالساكن»[3].

إنّ زيادة هذه الهمزة وقْفًا، هي زيادة للحاجة والضرورة، ولولا وجودها قبل السّاكن، لانْكَسَرَ البناء الصوتي في الكلمة، ومن ثمّ في السياق، وثقُل النطق على المتكلِّم، واختلّت الوظائف اللغويّة المتوخّاة، فهي زيادة حاضرة في أقسام الكلم (الفعل، الاسم، الحرف) وهي حرفٌ ليّن تتنوّعُ حركاته وفق حاجة السياق.

([1]) – البيت مَنْسوب لرجل من بني سليم وهو أنس بن العباس، الكتاب، سيبويه، ج1، ص 349 , وذكره ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 252 / ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 101 ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 544.

([2]) – أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 544.

([3]) – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، – د.ط – 1994م، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص 278.

وأما زيادة الهمزة في بناء الكلمة، فتزاد أوّلا أو ثانية أو رابعة أو خامسة ... وذلك نحو : أحمر أفكل، عاشوراء، حَرُوراء ...[1].

I.6.2 زيادة اللاّم:

I.1.6.2 زيادتها في "لعلّ":

أجمع النحويون البصريّون على أنّ اللاّم في "لعلّ" زائدة، وأصلها "علَّ" أمّا الكوفيّون فعدُّوها أصلية، يقول ابن الأنباري : « ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللاّم الأولى في "لعلّ" أصلية، وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة »[2]، والدّليل على زيادة اللاّم، ثبوت "لعلّ" في شعر العرب مجرَّدة عنها، والشواهد كثيرة، منها قول الشاعر[3] : (الرّجز).

تقول بنتي قد أنى أناكا * يا أبتا علّكَ أو عساكا[4].

يقول الزّجّاجي : « أجمع النحويون على أنّ أصل (لعلَّ) عَلَّ، وأنَّ اللاّم في

([1]) – انظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص 312 ، المبرّد، المقتضب، ج1، ص 58 ، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 107 ابن جني، التصريف الملوكي، ص 50–52 ، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 193.

([2]) – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة، جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه، رمضان عبد التواب ط1– مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 179.

([3]) – البيت منسوب إلى رؤبة بن العجّاج، وهو موجود في آخر الديوان في باب : أبيات مفردات منسوبة إلى رؤبة / رؤبة بن العجاج، الديوان، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، ص 181.

([4]) – وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 172 / المرادي، الجنى الداني، ص 466 / ابن الشجري، الأمالي،ج2، ص 296.

أوله مزيدة »[1]، و "لعلَّ" حرف مشبه بالفعل من أخوات "إنّ"، معناها الترجِّـــي، يقول المبرِّد : « ولعلّ حرف جاء لمعنى مشبّه بالفعل كأنّ معناه التوقع لمحبـــوب أو مكروه، وأصلُه (علَّ) واللاّم زائدة »[2].

وأمّا الشواهد على ثبوت اللاّم في "لعلّ" فهي أكثر من أن تُحصى، منها قوله تعالى ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ [طه: 10].

لّما آنس موسى –عليه السلام– نارًا، قال لأهله راجيًا : لعلّي آتيكم بقبس، والقبس كما يفسّره الزّجّاج هو : « ما أخذْتَه في رأس عودٍ من النّار أو رأس فتيلـــة »[3]، وأمّا قول سيدنا موسى –عليه السلام– : أجد على النار هدى فمعناه : « أنّه –صلى الله عليه وسلم– ضل الطريق، وجاء أنّه ضل عن الماء فرجَا أن يجد عند النار من يهديه الطريق أو يدلّـــه على الماء »[4].

فحين ثبت إبصاره النّار أكّده بـــ "إنّ"، أمّا إتيانه بالقبس أو إيجاد الهُدى فهو أمر متوقَّعٌ ومرجوٌّ، لذلك لم يُؤَكِّده، بل قال : لعلِّي آتيكم، يقول أبو حيّان في هذا المعنى : « ولما كان الإتيان بالقبس ووجود الهدى مترقبين متوقعين بنى الأمر فيهما على الرجاء والطمع، وقال : لعل و لم يقطع فيقول إنّي آتيكم لئلا يعد مـــا لـــيس يستيقن الوفاء به »[5].

([1]) – الزّجّاجي، كتاب اللاّمات، تحقيق، مـــازن المبـــارك – ط2 – 1405هـــ، 1985م، دار الفكر، دمشق، ص 135.

([2]) – المبرّد، المقتضب، ج3، ص 73.

([3]) – الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق، عبد الجليل عبده شلبي – ط1 – 1408هـ، 1988م، عالم الكتب، بيروت، ج3، ص 351.

([4])– المصدر نفسه، ج3، ص 351.

([5]) – أبو حيّان، البحر المحيط، ج7، ص 315.

فدخول اللاّم على "عَلَّ" قد أكَّد ذلك الرَّجاء والتوقع، ودلالتها على التأكيد ذكرها الهروي يقول : « اعلم أن اللام في (لعل) زائدة للتوكيد »[1]، فسيدنا موسى –عليه السلام– حين تأكّدت لديه رؤية النّار، أكّد ترقُّبه وتوقُّعه، فجاء الرَّجاء المتمثّل في أداته (لعلّ) مؤكَّدًا باللاّم، مُوافِقًا للأحداث الجارية، واللاّم محسِّنٌ لفظيٌّ وصوتيٌّ يُكَمِّل بِنَاء المفردة والسياق في صورة لغوية متناسقة، تؤدّي الصورة اللفظية للموقف المترقّب لدى سيّدنا موسى –عليه السلام–.

I.2.6.2 دلالتها على التَّبعيد:

تزاد اللاَّم في أسماء الإشارة، وزيادتها في هذا الموضع متّفق عليه بين النّحاة، يقول ابن جني : « وزيدت اللاّم في أشياء محفوظة لا يُقاس عليها وهي ذلك لقولك ذاك ... »[2]، وقد اختلفوا في تسميتها، فالمزني يسمّيها "لام التبعيد"[3]، والزّجّاجي يسمّيها "لام التكثير"[4].

والأصل في "ذلك" هو "ذا" فاللاّم للبعد، والكاف للخطاب، وأسماء الإشارة كثيرة في النّصوص اللغوية القرآنية والشعرية، منها قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنۡ

([1]) – الهروي، كتاب اللاّمات، تحقيق وتعليق، يحي علوان البلداوي – ط1 – 1400هـ، 1980م، مكتبة الفلاح، الكويت،ص 116.

([2]) – ابن جني، التصريف الملوكي، ص 77.

([3]) – المزني، الحروف، ص 79.

([4]) – الزّجّاجي، كتاب اللاّمات، ص 131.

خَافَ مَقَامِي﴾ [إبراهيم : 14]، وقوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ [الزخرف : 72]، ومن كلام العرب قول الشاعر[1] : (الطويل).

أولالِك قومي لم يكونوا أشابةً[*] * وهل يعظُ الضّليل إلاّ أولالِكا.

وأصل : أولالك" هو "أولئك"، فالشاعر يُحدِّث عن قومه بشرف مترلتهم، وأنّهم لم يكونوا أخلاطًا من النّاس، بل هم الصفوة والأخيار، ويشير إليهم بقوله "أولالك" لبُعد مكانتهم وعلوّها، فيؤكّد الإخبار عنهم باللاّم، التي جاءت قبل كاف الخطاب، فهو يريد تبعيد الخبر عنهم وتأكيد الإشارة إليهم، يقول المالقي : « ... وإنّما دخلت لتوكيد الخطاب ومراعاة المشار إليه في المسافة »[2]، وقد اجتمعت الكاف مع اللاّم، وهَما للبُعد، فقويت الدلالة لقوة اللفظ، يقول ابن يعيش: « ... فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللاّم مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى »[3].

لقد ناسبت اللاّمُ الزائدة اللاّمَ قبلها، فجاءت مُجانسة لها، خفيفة في النطق، فهي محسِّنٌ صوتيٌّ، ومُجانسٌ لفظيٌّ، ومؤكّدٌ إشاريٌّ، وتبعيد دلالي، وقد شكّلت وظائف اللاّم في اسم الإشارة خطابًا بيانيًّا أثْرى دلالات السّياق، ووجّه فكر المُخاطب إلى مَقْصدِ المتكلِّم توجيهًا مُؤكَّدًا ومُحمَّلاً بتنوعاتٍ لغوية متناسقة.

([1]) – لم أهتد إلى قائله، وهو في درر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، تحقيق، عبد العال سالم مكرم – ط1 – 1401هـ، 1981م، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1، ص 235 / الزجاجي، اللاّمات، ص 132 / ابن جني، التصريف الملوكي، ص 77.

([*]) – الأشابة من الناس : الأخلاط، والجمع، الأشائب / ابن منظور، لسان العرب، مادة (أشب) م1، ص 84.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 250.

([3]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 3، ص 135.

وقد تزاد اللاّم في بناء الكلمة مثل : عبدل، زيدل ...، والمراد به عبدٌ وزيدٌ[1]، والزيادة في هذا الموضع موقوفة على السّماع فلا يُقاس عليها.

I.2.7 زيادة التّاء:

I.2.7 دلالتها على التّأنيث:

* تدلّ التّاء على التّأنيث إذا اتصلت بالفعل أو الاسم أو الحرف، فأمّا الفعل فهي تختص بالدّخول على الماضي كقولنا : قامتْ هند، وقد علّل السيوطي لحاقها آخر الماضي دون المضارع والأمر بقوله : « ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة، ولا الأمر استغناء بالياء »[2]، وعرّف المرادي هذه التاء بقوله : « وأمّا تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله لزومًا في مواضع وجوازًا في مواضع ... »[3]، ويلزم هذه التّاء السكون لأنّه الأصل فيها، ويعلّلُ الرّمّاني سكونها بقوله : « وأمّا التاء التي تدخل علامة لتأنيث العامل وما يقوم مقامه، فأسكنت على ما يجب في حروف المعاني »[4]، وقد تخرج عن أصلها بالكسر إذا التقت مع ساكن مثل : قامت الهنداتُ، وهذه التاء هي علامة على تأنيث الفاعل، تلحق الفعل فتُخصّصُه بدلالة معيّنة، وتُحيل فِكْرَ المُخاطب على جنس واحد يتعلق به الخطاب، وهذه الدلالة هي دلالة تركيبية تستلزم تأنيث

([1]) – انظر ابن جني، التصريف الملوكي، ص 77 / الزجاجي، اللاّمات، ص 132 / الهروي، اللاّمات ص 142 / المالقي، رصف المباني، ص 250 / ابن الدّهان النحوي، كتاب الفصول في العربية، تحقيق، فائز فارس – ط1 – 1409هـ، 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 145.

([2]) – السيوطي، همع الهوامع، ج6، ص 64.

([3]) – المرادي، الجنى الداني، ص 57.

([4]) – الرّمّاني، معاني الحروف، حقّقه وخرّج شواهده، عبد الفتاح إسماعيل شلبي – د.ط – 1429هـ، 2008م، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ص 52.

الفاعل، وهي حرفٌ يتّصل بآخر الفعل لا يَحْمِلُ توجيهًا إعرابيًّا، وإنّما هي تخصيصٌ وإحالة على جنس معيّن في زمن وقع وانتهى.

* وأمّا دلالتها على التأنيث في الاسم فهي دلالة متنوعة، تلحق الاسم المفرد والجمع، والمؤنث هو : « ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا »[1]، والتاء في الاسم هي علامة من علامات التأنيث فيه، وهي بيِّنة في الدلالة على التأنيث، يقول رمضان عبد التواب : « أما العلامة الأولى وهي التاء، فهي أهمّ العلامات وأكثرها انتشارًا في اللغات السامية »[2].

فهي تلحق الاسم المُفرد وتُكسِبُه دلالات متنوعة، فقد تكون للفرق إمّا بين المذكر والمؤنث مثل : امرئ وامرأة، أو للفرق بين المفرد والجمع مثل : تمر وتمرة، وقد تكون علامة للتذكير مثل : ثلاثة رجال، وتأتي للدلالة على النّسب مثل : المهالبة، أو للدّلالة على العُجمة مثل : الجواربة، أو للعِوض مثل : زنادقة، أو للمبالغة نحو : علاّمة، أو لتبيين العدد مثل : جَلسْتُ جلسةً، أو للازدواج مثل قول العرب : لكلِّ ساقطة لاقطة، فقد جاءت كلمة "لاقطة" بالتاء إتْباعًا لما قبلها في اللفظ، والمقصود بها : لكل كلمة ساقطة من متكلّم، لاقطٌ يلتقطها[3]، فهي للازدواج أي كي تزدوج مع ما قبلها فيُشكِّلان ثنائيًّا لفظيًّا متجانسًا.

([1]) – ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، حقّقه وقدّم له، رمضان عبد التواب – د.ط – 1970م، مطبعة دار الكتب، ص 63.

([2]) – رمضان عبد التواب في تقديمه لكتاب البلغة، ص 42.

([3]) – انظر ابن الشجري، الأمالي، ج3، ص 30–38 / المالقي، رصف المباني، ص 160، 161 / الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبط وصحّحه، إبراهيم شمس الدين – ط2 – 1429هـ، 14129م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص 137، 138.

إن لاحقة التاء في الاسم المفرد هي تنوُّعٌ دلاليٌّ، وإثراءٌ لفظيٌّ، أَكْسَبَ المفردة معاني لغوية وتركيبية وصوتية، فهي ترفع اللَّبْس الحاصل بين المذكر والمؤنث أو المفرد والجمع وتكون عوضًا من حرف محذوف، وتأتي للمبالغة أو تبيين العدد ... فهي لا تقتصر على دلالة التأنيث، بل تتجاوزها إلى أغراض وظيفيّة تنسجم مع السياق الواردة فيه، فهي محمَّلَةٌ بعلاماتٍ لغوية، ينتقي المُخاطِبُ منها ما يُوافق أغراضه الإبلاغية، فيُؤَدّي الخطاب اللغوي، محمّلاً بتنوعاتٍ بيانية ترتقي باللغة الكلامية، وتوصلُ المتكلّم إلى حاجاته اللغوية المتوخاة.

وأمّا لحاقها بالجمع فهو يختصُّ بجماعة المؤنث مثل : معلّمات، فاطمات ...، وهي تتصل بجمع المؤنث السالم، فتحتوي كلّ حركاته الإعرابية، فهي حرف دالّ على الإعراب مُوجِّه للمعنى التركيبي في الكلمة، ومن ثَمّ في السياق، فتبقى ثابتة فيه لا يصيبها التغيير أو الحذف، بخلاف جمع المذكر السالم، يقول ابن يعيش : « ... وأمّا المخالفة فمن جهة أنّ الزائد الثاني وهو التاء حرف الإعراب يجري عليها حركات الإعراب، وليس كذلك الجمع المذكر ... »[1]، وهي دالّة على السّلامة في الاسم اللاّحقة له، وأنّ الجمع للقلّة، لا للكثرة، يقول المالقي : « وتكون هذه التاء في الجمع دالّة على السّلامة فيه، وعلى أنّ الجمع للقلّة من العشرة فما دونها إلاّ إن قام دليل على الكثرة ... »[2].

إنّ لاحقة التاء في الجمع، هي لاحقة دالة على التأنيث، ولا تخرج عنه إلى أغراض أخرى كما سبق في التاء اللاّحقة للمفرد، وهي حرف دالٌّ على الإعراب تتحمّل حركات الإعراب وعلامة على سلامة الجمع، وإشارة إلى قلّته، فالتّاء

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 08.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 164.

مورفيم مقيّدٌ، يلحق جمع المؤنّث السالم فيُكسِبُه دلالةً تركيبية إعرابية، وهو محـــدِّد للجنس والنّوع والعدد.

* وأمّا زيادتها في الحرف، فقد زيدت في ثلاثة أحرف وهي : رُبّت، ثـــــمّت، لات، وزاد المُرادي لعلّت[1]، فأصل هذه الحروف : رُبّ، ثمّ، لا، زيدت عليهـــا التاء، يقول الخليل : « وتاء الوصل : قولهم : لاتَ أوان ذلك : يريدون : لا أوانَ ذلك، فيجعلون التاء صلةً »[2].

ومـــــن الشـــــواهد علـــــى "لات" قولـــــه تعـــــالى : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : 03]، "لات" هي "لا" النافية زيدت عليها التاء، يقول الزمخشري : « هي لا المشبهة بليس، زيـــدت عليهـــا تـــاء التأنيـــث كمـــا زيـــدت علـــى رُبَّ وثمَّ للتوكيد ... »[3]، ويقول المرادي : « حرف نفي، أصله "لا" زيدت عليها التـــاء كما زيدت في "ثـــمّت" و "ربّت" هذا مذهب الجمهـــور »[4]، وقـــد اختلـــف النحويون في أصل تركيبها وفي عملها، فأمّا الأمر الأول ، فمنهم من قـــال إنّهـــا كلمة واحدة وهي فعلٌ ماضٍ، ومن قال إنّها مركّبة من "لا" النافية وتاء التأنيـــث، والمذهب الثالث أنها كلمة وبعض كلمة أي "لا" النافية والتاء زائدة في أوّل الحين، وأمّا اختلافهم في عملها فهم على ثلاثة مذاهب، الأوّل وهو مذهب ســـيبويه أنّ "لا" نافية بمعنى ليس، الوجه الثاني : أنّها عاملة عمل "إنّ" والثالث: أنّ بعدها فعلاً

([1]) – المرادي، الجنى الداني، ص 58.

([2]) – الخليل بن أحمد، الجمل، ص 279.

([3]) – الزمخشري، الكشاف، ج4، ص 71.

([4]) – المرادي، الجنى الدّاني، ص 485.

مقدّرًا ناصبًا لـــ "حين"[1]، وقد اتفق الجمهور على أنّ "لات" هـــي "لا" النافيـــة المشبهة بـــ "ليس" زيدت عليها التاء، ويفسّر القرطبي معنى « ولات حين مناص » بقوله : « قـــال الحسن : نادوْا بالتوبة وليس حـــين التوبـــة، ولا حـــين ينفـــع العمل »[2]، و "المناص" كما يفسّره الطاهر ابن عاشور هو « النّجاء والفوت وهو مصدر ميمي : يقال ناصه إذا فاته »[3].

وتختصّ "لات" بالدخول على الزمن، وهذا متّفق عليه بين النّحاة والمفسّرين، إلاّ ما شذّ من قول العرب، يقول ابن عطيّة : « ولا تستعمل "لا" مع التـــاء إلا في الحين والزمان والوقت ونحوه »[4].

إنّ زيادة التاء على "لا" النافية هي زيادة وظيفية، أكّدت معنى النفي، فمناداة هؤلاء بالتوبة أمرٌ قد فات ومَرَّ أوانه، وليس هذا حينه، وقد جاء هذا النفي المطلق لتأكيد عدم حصول التوبة، والتاء في هذا النفي هي المؤكّد لأمر واقع لا مناص منه، ولحاقها بهذا الحرف هو لحاقٌ لازمٌ استدعاه السياق، فجاء مُوافقًا للغرض الخطابي، وهذه التاء هي نظيرة تلك اللاّحقة للفعل الماضي، يقول الزجـــاج : « ... فتـــاء الحروف بمنزلة تاء الأفعال، لأنّ التاء في الموضعين دخلت على مالا يعرب »[5].

([1]) – انظر الزجاجي، حروف المعاني، حققه وقدم له، علي توفيق الحمد، ط1، 1404ه، 1984م، مؤسسة الرسالة، أربد، الأردن، ص 69، 70/ ابن هشام، مغنـــي اللبيـــب، ج1، ص 281، 282/ ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره، السيّد أحمد صقر، ط2، 1393هـــ، 1973م، دار التراث القاهرة، ص 530، 531، أبو حيان، البحـــر المحـــيط، ج9، ص 136، 137، الســـمين الحلبي، الدر المصون، ج9، ص351،350.

([2]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 15، ص 145.

([3]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج23، ص 207.

([4]) – ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص 492.

([5]) – الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص 320.

وتزاد التاء في صيغة الكلمة، في أبنية الأفعال : تفاعل، تفعّل، افتعل ... نحو : تضارب تقاتل، تأدَّب، اقتدر، فالأوّل يدلّ على المشاركة، والثاني للمطاوعة[1]، وهذه التاء في الفعل الماضي هي مورفيمٌ يحْمِلُ دلالات متنوعة يتطلّبها المعنى الموضوعة لأجله يقول أحمد عبد المجيد هريري : « والتاء المفتوحة ترد في الفعل الماضي في صيغة تفعَّل وتَفَاعل وتفعْلَل وهذا المقطع يمثل مورفيمًا تصريفيًا مفيدًا للدلالة على معان تستفاد من إضافة هذا " المورفيم" إلى الفعل الماضي الثلاثي المزيد ... »[2].

I.8.2 زيادة الهاء:

I.1.8.2 زيادتها للاستراحة والتبيين:

تُزاد الهاء لبيان حركةٍ أو حرفٍ وقفًا يقول المبرِّد : « والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف »[3]، وقد اختلف النحويون في تسميتها، فهي عند الخليل والمزني "هاء الاستراحة"[4]، وعند ابن هشام وابن الحاجب "هاء السكت"[5]، وزيادتها في هذا الموضع زيادة مطَّرِدَة، يقول الزمخشري : « والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المدّ »[6].

([1]) – انظر المبرِّد، المقتضب، ج1، ص 60 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص 170 / المالقي، رصف المباني، ص 171.

([2]) – أحمد عبد المجيد هريري، حذف تاء تتفعّل وتتفاعل في القرآن الكريم –دراسة صوتية صرفية– – ط1 – 1419هـ، 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 09.

([3]) – المقتضب، المبرّد، ج1، ص 60.

([4]) – انظر الخليل ، الجمل، ص 265 / المزني، الحروف، ص 96.

([5]) – ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 401 / ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 408.

([6]) – الزمخشري، المفصّل، ص 503.

* فأمّا التي لبيان الحركة فهي اللاّحقة للاسم المبني المتحرّك نحو قولك في : غلامي عند الوقف : غُلامِيَهْ، وفي : هُو تقول : هُوَهْ، وعرّفها المرادي « وهي هاء تلحق وقفًا لبيان الحركة وإنما تلحق بعد حركة بناءٍ ...»[1]، والشواهد على الهاء التي لبيان الحركة كثيرة منها ، قوله تعالى: ﴿ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقّة : 19]، ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقّة : 20] ومن الشّعر قول الشّاعر[2]: (السّريع).

مَهْمَا لِيَ الليلة مهْمَا لِيَهْ * أودى بنعلَيَّ وسِرْ بالِيَهْ

وسنأخذ قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ أنموذجًا للتطبيق.

اتصلت هاء السكت بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم المفتوحة "كتابيَ" وقد اتفق جمهور القراء على إثباتها وقفًا ووصْلاً، مراعاةً لرسم المصحف، يقول القرطبي: « وقراءة العامّة بالهاء فيهنّ في الوقف والوصل معًا لأنّهن وقعن في المصحف بالهاء فلا تترك »[3].

وقرأ ابن أبي إسحاق والأعمش بإثبات الهاء وقفًا وطرحِها وصْلاً[4]، والأصل في اللغة أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، لأنّ الياء إذْ ذاك بيِّنةُ الحركة فلا داعِيَ لوصلها بالهاء، يقول الزمخشري : « وحق هذه الهاءات أن تثبت في الوقف وتسقط في الوصل »[5]، وأمّا من أثبتها في الوصل فيحركها بالكسر أو الضمّ،

([1]) – المرادي، الجنى الداني، ص 152.

([2]) – نسبه الخليل إلى بشر بن أبي خازم، الجمل، ص 265 / ونسبه أبو زيد الأنصاري والهروي إلى عمرو بن ملقط، أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق، محمّد عبد القادر أحمد – ط1 – 1401هـ، 1981م، دار الشروق، بيروت، ص 269/ والهروي، الأزهية، ص 256.

([3])– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج18، ص 269.

([4]) – انظر : أبو حيان، البحر المحيط، ج10، ص 260.

([5]) – الزمخشري، الكشاف، ج4، ص 602، 603.

وهي على نيّة الوقف، جاء في الكافية « ويحرّكها من يثبتها وصلا بعد الألف مجريًا للوصل مجرى الوقف »[1].

فاتّصال الهاء بياء المتكلّم هي بيانٌ لحركة الفتحة فيها، لأنّها تسقط في الوقف فلحقتها للإيضاح والإثبات، وكأنّها زيادة تأكيد، ولزوم نسبة الكتاب إلى صاحبه، فالكتاب آنذاك عَملُ صاحبِه وما قدّمه في دنياه لآخِرَته، فجاءت الهاء لتوضِّح الحركة، وتُبيّن المُضاف إليه، وأنّ الكتاب كتابُهُ متعلّق به، وقد أَخَذَهُ بيمينه فهو مسْتَبْشِرٌ، مستيْقنٌ من النّجاة، فجاءت الهاء مُوافقة لذاك اليقين، مُؤكِّدة له، وقد وقعت هذه الهاء مُوافقة للهاءات بعدها : حسابيَهْ، مَاليَهْ، سلطانيهْ، وهي فواصل متجانسة في سياق واحد، فلو أسقطت الهاء لتَنَافر السياق الصوتي، يقول الطاهر ابن عاشور : « ... ولأن هذه الكلمات وقعت فواصل، والفواصل مثل الأسجاع تعتبر بحالة الوقف مثل القوافي فلو قيل : اقرأوا كتابيَ إنّي ظننت أنّي ملاقٍ حسابيَ سقطت فاصلتان وذلك تفريط في مُحَسِّنين »[2].

تُعدُّ هذه الهاء في المفردات القرآنية، سكتَةً خفيفةً لبيان الحركة، واستراحةً للقارئ ووقفةً بلاغية عند المعنى المُراد، وهي مُحسِّنٌ صوتيٌّ ومُكمِّلٌ بيانيٌّ أضْفَى على السياق الصوتي جماليّاتٍ إيقاعية متناسقة، وزاد السياق اللغوي إيضاحًا وبيَانًا.

* / وأمّا الهاء التي لبيان الحرف فهي اللاّحقة في أسلوب الندبة أو الإنكار، كقولنا: واعمراه، أزيدنيه، ويعلِّل سيبويه لحاقها بهذين الموضعين بقوله : « ... لأنّه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدّوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك وتَرَكُوها في الوصل ... »[3]، فقد لَحِقت بهمَا، لأنّ الندبة تفجُّعٌ، والإنكار استنكار،

([1]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 409.

([2]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج29، ص 131.

([3]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 281.

وكِلاهُمَا أمْرٌ مفَاجئٌ للمتكلّم يصيبه فيُطلِقُ صوته، ووسيلته إلى ذلك حروف المدّ واللّين، فحين يقفُ تضعفُ ويذهبُ مَدُّها، فتأتي الهاء لتُبيّنها، وتزيد في مدّها، يقول ابن جنّي : « ... وعلمت أن السكوت عليهنّ ينتقصهنّ، ولا يفي بهنّ، أتبعتهنّ الهاء في الوقف توفية لهنّ وتطاولاً إلى إطالتهنّ »[1]، وقد زيدت الهاء بعد حروف المدّ واللين (ا، و، ى) لأنّها تجانسها في الصفة والمخرج، يقول محمود السعران في وصف هذا الحرف: « الهاء هو صوت النفس الخالص الذي لا يلقى مروره اعتراضًا في الفم... ولذلك أمكن اعتبار أصوات الهاء "صوائت مهموسة"»[2]، فَلَحِقها ما يوافقها لتؤدّيَ الغرض المراد وهو التصويت.

I.2.8.2 زيادتها للتوصل:

وتُزاد الهاء في بعض المواضع وجوبًا مثل زيادتها في فعل الأمر الذي هو على حرف واحد مثل : قِ، عِ ... وذلك للتوصّل إلى الإبقاء على الحركة وقفًا فتقول: قِهْ، عِهْ، جاء في حاشية الصّبان « ... للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء »[3]، وهي تلزم كذلك في الفعل المجزوم، الذي حُذِفت لاَمُهُ، مثل لم يَعِهْ، لاَ ترمِهْ، وجعل الهروي دخولها في هذين الموضعين للعِوض ممَّا حُذِف، يقول : « تدخل الهاء للوقف على الفعل المعتّل اللاّم في حال الجزم عوضًا من حذف اللاّم »[4].

أمّا الهاء التي تأتي للإطلاق في القوافي فَمَحَلُّها باب الزيادة في العَروض.

([1]) – ابن جني ، الخصائص، ج3، ص 129.

([2]) – محمود السعران، علم اللغة، دار النهضة، بيروت، ص 178.

([3]) – حاشية الصبان، ج4، ص 302.

([4]) – الهروي، الأزهية، ص 257.

I.9.2 زيـــادة الميـــم:

I.9.2 زيـــادتها للعوض أو التكثيـــر:

* / تُزاد الميم في آخر الكلمة، وتلحق هذه الزيادة أغراض وفق بنـــاء الكلمـــة أو أصلها في الاستعمال، فتأتي عوضًا من حرف محذوف مثل قولنا : اللهمَّ، فأصلها : يا الله، فحذفت الياء التي للنّداء وعوِّض منها المـــيم المشـــدّدة وهـــذا علـــى رأي البصريين، والهاء مضمومة لأنّه نداء، أمّا الكوفيّون، فقالوا : إنّ أصلها "يا الله" إلاّ أنّهم لما كثرت في كلامهم، حذفوا منها بعض الحروف تخفيفًا[1]، والأصحّ قـــول البصريين، وقد ذكر ابن الأنباري عِلل الترجيح مفصّلة.

فالميم هي عوضٌ من محذوف وهو "يـــا" التي للنّداء والتنبيه، يقول ابن جني : « فالميم مشدّدة عوض في آخره من يـــا في أوله »[2]، وجعل المالقي زيادة المـــيم للتعظيم[3]، وقد أخّرت الميم لعظمة شأن المبتدإ به (الله)، يقول ابـــن الحاجـــب : « والميمان في اللهم عوض من يـــا أخرتا تبرُّكا بالابتداء باسمه تعالى »[4]، وجاءت الميم مشدّدة ليكون العوض قويًّا ومُؤكّدًا، فالحرف المحذوف هو للنِّداء، وقد عوّض فعلاً وُضع لهذا المعنى وهو "أنادي"، فحذِف الفعل اختصارًا وحلَّت محلّه "يـــا" فلمّا أرادوا حَذْفَها عوّضوا منها ميمًا مشدّدة، فجاء الاسم المنادى (اللّهم) مُحمَّلاً بدلالات لغوية والميم فيه مكوّنٌ وظيفي، مُختصرٌ للمحـــذوف، ومُـــؤَدٍّ للنّـــداء، وسُهولة مخْرجه الفموي أكسبت المتكلّم قدرة على النطق بهذا الاســـم العظـــيم في

([1]) – انظر : ابن الأنباري، الإنصاف فـــي مســـائل الخـــلاف، ص 290 / ابـــن الأنباري، أسرار العربية، ص 232.

([2]) – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 430.

([3]) – المالقي، رصف المباني، ص 306.

([4]) – ابن الحاجب، الكافية، ج1، ص 146.

دلالته، فاللاّم والهاء حرفَان خفيّان، ثَقيلان ثقل الكلمة (الله) في الميزان، لحقتهُما الميم سَهْلة لتوفية العِوض في حرف النّداء، وتقريب المنادِي من المنادَى، العظيم في حروفه، واسمه، ودلالته -ﷻ-.

* / وتزاد الميم في طرف الكلمة مثل زيادتها في الضمائر : أنتما، أنتم، هما، هم، وذلك للدلالة على تجاوز الواحد، ففي المثنى للدلالة على الاثنين، وفي المجموع للدلالة على الجمع، وقد ذُكر هذا المعنى في مجلس محمد بن أحمد بن كيسان مع أبي العباس محمد بن يزيد المبرد « قال أبو الحسن محمد بن أحمد : سمعت أبا العباس أحمد بن يحي يقول في أنتما وأنتم : زيدت الميم في تثنية الاسم وجمعه لقلته وذلك أن قولك قمتُ وقمتَ على حرف واحد، فقيل له : فكيف اختير لذلك الميم ؟ فقال : لأنّ هذا اسمٌ والميم من زوائد الأسماء »[1].

وقد جعل النحاة زيادة الميم في هذا الموضع للتكثير، أي تكثير الواحد لحيّز الاثنين ولحيّز الجمع، ويلحق بهذا الموضع بعض الكلمات المسموعة مثل : زرقم، للكثير الزرقة[2].

وقد تزاد الميم في بناء الكلمة أولاً وحشوًا مثل : مَضْرب، مشهد، منطلق، دُلاَمِص[3].

([1]) - الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، - ط2 - 1403هـ، 1983م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ص 104.

([2]) - انظر : ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 431، 432 / المالقي، رصف المباني، ص 306، 307.

([3]) - انظر : المزني، الحروف، ص 81 / ابن جني، الخصائص، ج2، ص 51 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 196-199 الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 252.

I.10.2 زيـــادة السّيـــن:

* / تزاد السّين في الوقف، بعد كاف المؤنث لِئلاَّ تلتبس بكاف المذكّر، فتقول في: عليكِ عند الوقف : عليكِسْ، وفي : أكرمُتكِ، تقول : أكرمتُكِس، ونسب ابن الحاجب هذه اللغة لبكر بن وائل[1]، ونسبها المالقي لهوازن[2]، وقد اتّفق النّحاة على زيادتها في هذا الموضع، وذكرها أبو حيّان، ولم يَعُدَّ السّين فيها زائدة يقول : « وبعد كاف المؤنث نحو : أكْرمتكِسْ، وليس بجيِّد لأنّها لم تزد في بنية الكلمة»[3]، وقد أثبت سيبويه زيادتها يقول : « واعلم أنّ ناسًا من العرب يُلحقون الكافَ السّين ليبيّنوا كسرة التأنيث وإنما ألحقوا السين لأنّها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل وذلك أعطيتكِسْ »[4].

إنّ زيادة السّين على كاف المؤنث في هذه اللغة من لغات العرب وهي : الكسكسة(*)، هي زيادة فاصلة بين المتماثلين (كاف المذكر وكاف المؤنث)، والسين هي مُؤشّرٌ دلاليٌّ ومبيِّنٌ للكسرة الدالة على المؤنث، وتركها هو علامة لغوية على التذكير، فزيادتها عند هؤلاء القوم زيادةٌ لازمةٌ للبيان والإفصاح، فيتّضحُ بذلك السّياق ويحصُل الإفهام عِنْد المخَاطب.

* / وتزاد السين في باب "استفعل" وما تصرّف منه نحو : استكره، استغفر ... وزيادتها في هذا الموضع مطَّرِدة، يقول الزمخشري : « والسّين اطّردت زيادتها في

([1]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 409.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 395.

([3]) – أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج1، ص 217.

([4]) – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 295، 296.

(*) – انظر هذه اللغة ولغات العرب مفصّلة في : اللهجات العربية نشأة وتطور، عبد الغفار حامد هلال – د.ط – 1418هـ،1998م، دار الفكر العربي، القاهرة.

استفعل ... »[1]، وتدلّ السّين في "استفعل" غالبًا على طلب الشـــيء، وتلحقهـــا معانٍ ذكرت في كتب النّحو[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

([1]) – الزمخشري، المفصل، ص 504.

([2]) – انظر شرح الشافية، ج2، ص 378 / أبو حيان، ارتشـــاف الضـــرب، ج1، 127 / المالقي، رصف المباني، ص 394.

الفصـــــــل الثّـــــــاني

زيادة حروف المعاني ودلالتها

II.1 حروف المعاني الزّائدة المتّفق عليها

II.1.1 زيــادة "مــا".

II.1.1.1 زيــادتها للكفِّ.

II.1.1.2 زيــادتها للعوض وغيره.

II.1.2 زيــادة "البــاء".

II.1.3 زيــادة "مِنْ".

II.1.4 زيــادة "اللاّم".

II.1.5 زيــادة " لا ".

II.1.6 زيــادة " إِنْ.

II.1.7 زيــادة " أَنْ".

II.1.8 زيــادة " الكاف "

II.2 حروف المعاني الزائدة المختلف فيها.

II.2.1 زيــادة "الــواو"

II.2.2 زيــادة "الفــاء"

II.2.3 زيــادة "علــى"

II.2.4 زيــادة "عــن".

II.2.5 زيــادة "إلــى".

II.2.6 زيــادة "أم".

II.3 زيــادة الأفعــال ودلالتهــا.

II.4 زيــادة الأسماء ودلالتها.

II.4.1 زيــادة ضمير الفصل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

II.4.2 زيـــادة الأسماء المختلف فيها.

II.4.2.1 زيـــادة "مَـــنْ".

II.4.2.2 زيـــادة "اســـم".

II.4.2.3 زيـــادة "ذو"

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

زيادة حروف المعاني ودلالتها

إنّ حرف المعنى هو أداةٌ رابطة بين أجزاء الجملة، يؤدِّي معانيَ تختص بها الأفعال، فأنت إذا قلت : ما جاءت هند، فقد نابت "ما" عن "أنفي"، وهذا اختصار وإيجاز وقع في الحرف استغناءً عن جملة فعلية، والإيجاز مطلبٌ بلاغيٌّ أرادته العرب في كلامها عُدولاً عن الإطالة والإسهاب، فالأصل أن لا يُصيب هذه الحروف حذفٌ ولا زيادةٌ، لأنّه خارجٌ عن القياس، يقول ابن جني : « وأمّا زيادتها فخارج عن القياس أيضًا. وذلك أنّه إذا كانت إنما جئ بها اختصارًا وإيجازًا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر »[1]، إلاّ أن الزيادة كثيرة في الحرف وإن خرجت عن القياس فقد ثبتت زيادتها في النصوص اللغوية ؛ في النص القرآني والنص النبوي والنص الشعري، وستتضح هذه الكثرة حين نفصِّل في حروف المعاني الزائدة المتفق عليها، ثمّ بيان وظائفها الدلالية في النّص اللغوي، أمّا الحروف الزائدة غير المتفق عليها فسأذكرها دون تفصيل لأنّ شواهدها قليلة، وهي محلّ خلاف بين النّحاة.

وقد ألحقت بهذا الفصل، زيادة الفعل وزيادة الاسم، لأنّهما يشتركان في الغرض اللفظي والمعنوي، فحرف المعنى زائد في اللفظ، دخوله كخروجه، كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : 159] لا يغيّر ما بعده عن حالته الإعرابية، كذلك الفعل النّاسخ وضمير الفصل، فإذا قلت : ما كان أحسنَ زيدًا، أو قلت : كان زيد هو القائمَ، فـ "كان" ملغاة عن العمل اللفظي، وكذلك "هو".

---

(1) – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 280.

وأمّا الغرض المعنوي الذي تشترك فيه أقسام الكلم من حيث الزيادة، هو التوكيد، إذْ به تحصل الفائدة، فلا يُسْتغنى عنه، فزيادة الحرف والاسم والفعل ضرورة معنوية، وبيانٌ دلالي يؤدِّي وظيفة الإفهام والتواصل مع المخاطب.

II.1 حروف المعاني الزّائدة المتّفق عليها:

II.1.1 زيادة "ما":

II.1.1.1 زيادتها للكفِّ:

تتصل "ما" الزائدة بالكلمة فتكون كافّة، تدخل على الاسم والفعل والحرف، والكفُّ فيها هو : « أن تمنع الكلمة التي تدخل عليها العمل الذي كان يكون لها قبل الكفّ »[1]، فمثال دخولها على الاسم قول الشّاعر[2]: (الكامل).

أعلاقةً أُمّ الوُلَيِّد بعدَمَا * أفنانُ رأسِك كالثّغام المُخْلس

دخلت "ما" الزائدة على الظرف "بعد" فمنعَتهُ الجرّ، ورُفع الاسم "بعدما أفنانُ" وتدخل أيضًا على "حيث" و " "إذ"، يقول ابن هشام « ويضمّنان حينئذٍ معنى إن الشرطية فيجزمان فعلين »[3].

ومثال دخولها على الفعل : قلّما يقوم زيد، فقد كفّت "ما" الفعل "قلَّ" عن فاعله، وكذلك تتصل بـ "كثر" و "طال"، وأمّا دخولها على الحرف فتختصُّ بالحروف المشبّهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) أو بحروف الجرّ، فالأوّل كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ** ﴾ [البقرة : 173]، فقد ألغت "ما" عمل

([1]) – الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق، حسن بن محمود الهنداوي – ط1 – 1424هـ،2004م، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 495.

([2]) – نسبه ابن الشجري للمرّار الفقعسي، الأمالي، ج2، ص 556.

([3]) – ابن هشام،، مغني اللّبيب، ج1، ص 342.

"إنّ" وهو النصب والرّفع، وكذلك بقية أخواتها نحو قولك : ليتما، كأنّما، إنّما ...، وقد تعمل "ليت" وإن اتصلت بها "ما" الزائدة الكافّة، كقول النّابغة[1]: (البسيط).

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا * إلى حمامتنا ونِصْفَه فَقَدِ[2].

فمن روى "الحمام" بالنصب، فـ "ما" زائدة غير كافة، وقد عملت "ليت" فيما بعدها فـ "هذا" اسمها، و"لنا" خبرها، والنصب هو الوجه المرجّح، يقول ابن هشام : « فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو "ليتما زيدًا قائم" فما : زائدة غير كافة »[3]، وقد علّل ابن الشجري جواز إعمال "ليت" دون أخواتها بقوله : « وإنّما غلب على "ليتما" العملُ لقوّة شبه "ليت" بالفعل، ألا ترى أنّ وَدِدْتُ لمعنى تمنَّيتُ، وليت هي عَلَمُ التمنِّي ... »[4].

والقسم الآخر من الحروف التي تدخل عليها "ما" هي حروف الجرّ (الباء، الكاف، ربّ، من، عن) مثل قولك : كن كما أنت، فقد أُبْطل عمل "الكاف"، وهو الجرّ بدخول "ما" الزائدة الكافّة، وتدخل على "ربّ" كقول الشّاعر[5]: (الخفيف).

ربّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهم * وعناجيجُ بينهُنَّ المِهَارُ

([1]) – النابغة الذبياني، الدّيوان، اعتنى به وشرحه، حمدُو طمّاس – ط2 – 1426هـ،2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 36.

([2]) – هذا البيت من شواهد الفارسي، الشيرازيات، ج2، ص 506 / الهروي، الأزهية، ص 89 / ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 338 / ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص 561.

([3]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 338.

([4]) – ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص 563.

([5]) – نسبه ابن مالك وابن هشام، إلى أبي دؤاد / ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 172 / ابن هشام مغني اللبيب، ج1، ص 340.

وقد دخلت على الاسم في هذا البيت، وهو قليل، وكثُر دخولها على الفعل الماضي دون المضارع لعلَّة ذكرها ابن هشام يقول : « لأنّ التكثير والتقليل إنما يَكُونان فيما عُرفَ حَدُّه، والمستقبل مجهول »[1].

والشواهد على زيادة "ما" كافّةً، في الفعل والاسم والحرف كثيرة لا تكادُ تُحصَى، لذلك انتقيتُ منها ما تتبيّنُ به دلالة الزيادة في هذا الحرف حين ينْضَمُّ إلى سياق معيَّن.

قال تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر : 28].

جاءت الآية في سياق ذُكرت فيه أنْعمُ الله –ﷻ– مثل : إنزال الماء وإخراج الثمرات واختلاف ألوان المخلوقات من الناس والدوابّ، والمقصود بالعلماء في هذه الآية هم : « الذين علموه بصفاته وتوحيده وما يجوز عليه وما يجب له، وما يستحيل عليه فعظموه وقدروه حق قدره وخشوه حق خشيته، ومن ازداد به علمًا ازداد منه خوفا »[2].

اتصلت "ما" بحرف من الحروف المشبهة بالفعل "إنّما" فكفّته عن العمل، ومنعته وظيفته الإعرابية (النصب والرفع) التي كان يؤدّيها قبل حُلُولِ "ما" الزائدة في التركيب وشكّل هذا الحرف بالتّضام مع "إنَّ" عُنصرًا لغويًا طارئًا أضفى على السياق معنىً جديدًا وقد حوّلت "ما" الزائدة الحرف الداخلة عليه إلى مختصٍّ بالأفعال، والأصل اختصاصه بالأسماء (إن زيدًا قائمٌ) فأَكْسبَتْهُ تنوُّعًا أسلوبيًّا، وهيَّأتْهُ للدخول على الفعل (إنّما يخشى ...)، فـ "ما" مهيّئةٌ موطِّئة، يقول المرادي : « فـ "ما" في ذلك مهيّئة لأنّها هيّأت هذه الألفاظ لدخولها على

([1]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1 ، ص 340.

([2]) – أبو حيان، البحر المحيط، ج9، ص 31.

الفعل، و لم تكن قبل ذلك صالحة للدخول عليها لأنّها من خواص الأسمـــاء »[1]، وهي وسيطٌ تركيـــبي يجمع بين المتناقضين (إنّ + الفعل)، فيحصُل التوازن اللفظي والدّلالي في المفردة ومن ثمّ في التركيب.

وقد شكّلت الأداة المركّبة (إنّما) معنًى في السياق لم يكن قبل حدوثها وهـــو الاختصاص أو الحصر، يقول ابن عطية : « وإنما في هذه الآية تخصيص "العلماء" لا للحصر، وهي لفظة تصلح للحصر وتأتي أيضًا دونه، وإنما يعلم ذلك بحسب المعنى الذي جاءت فيه »[2].

فقد أفادت إنّما" تخصيص العلماء بالخشية، لا حصرها فيهم دون غيرهـــم، فهي مزيَّةٌ لهم وحُظوةٌ أرادها الله بهم، وقد تتأتّى الخشية لغيرهم، ولكـــنّ العلمـــاء مختصّون بها أكثر لعلمهم ودرايتهم، وقد تكون "إنّما" للحصر، يقول الزمخشري : « فإنّك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء كان المعنى : إن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم »[3]، وجعل ابن عاشور "إنّما" للقصر الإضافي، يقول : « والقصر المستفاد من (إنّما) قصر إضافي أي لا يخشاه الجهـــال ... »[4]، فالمعنى الذي يفيده الحصر هو : أنّ الخشية محصورة في العلماء دون غيرهم، فمـــن علم قدرة الله وعظمته خشي الله حقَّ خشيته ومن لم يعلم ذلك لم يخْش، لـــزوال العلّة عنه.

لقد أدّى الحرف الزّائد "مـــا" وظيفةً تركيبية وهي الكـــفّ عـــن العمـــل الإعرابي، ووظيفة دلالية وهي تهيئة الحرف النّاسخ للدخول على الفعل، لأنّه يختص بالأسماء، وزيادته هي عُدُولٌ عن معانيه الأصلية، وهذا العدولُ هو مكْسَـــبٌ دلاليٌّ

([1]) – المرادي، الجنى الداني، ص 335.

([2]) – ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4 ، ص 437.

([3]) – الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 611.

([4]) – ابن عاشور، التحرير والتنوير، م 22، ص 304.

يؤدِّي إلى تنوّعٍ أسلوبيٍّ، لا يتأتّى إلاّ بحصول تلك الزيادة فيه، وقد شكّل الزائد مع النّاسخ أداةً تضاف إلى الرصيد اللغوي، وهي اختصارٌ لمعنيين هُمَا (التحقيق والتمحيق)، يقول الزركشي:« ... فـ "إنّما" هاهنا حرف تحقيق وتمحيق، إنّ هنا للتحقيق وما للتمحيق فاختصر »[1].

وقد اجتمع التحقيق والنفي، وهُمَا معنيان متضادّان ليُشكّلا معنًى مُوحَّدًا، وهو الاختصاص أو الحصر.

إنّ "ما" الزائدة هي مانع إعرابيٌّ ومُكوِّنٌ دلالي وعدولٌ أسلوبيٌّ ومُوحِّدٌ معنوي شكّلت سياقًا لغويًا محمَّلاً بوظائف تبليغية يتلقَّاها السامع أو القارئ، فيحصل عندهُ الإفهام، ويُحقِّقُ مُرَاد الله تعالى في خشيته وتعظيمه –ﷻ–

II.1.1.2 زيادتها للعوض وغيره:

وأمّا الزيادة في هذا القسم فهي زيادة لا تكفُّ ما لحقته عن العمل، فـ "ما" في هذا الموضع زائدة زيادة لفظية غير مؤثرة في التوجيه الإعرابي، و "ما" غير الكافة قسمان ؛ زيادة للعوض مثل قولهم : أمّا أنت مُنْطَلِقًا انْطلقْتُ، وأصل الكلام : لأنْ كنت منطلقًا انطلقت، فحذفت اللام والفعل الناقص "كان" فانفصل الضمير المتصل بـ "كان"، وجاءت "ما" لتُعوِّض الفعل المحذوف، وأدغمت "ما" في "أن" فصارت "أمّا" [2].

والقسم الآخر هو أن تزاد لغير العِوض مثل زيادتها بعد الجازم كقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ ﴾ [الأعراف : 200] أو زيادتها بعد الخافض

([1]) – الزركشي، البرهان، ج3، ص 72.

([2]) – انظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 342 / المرادي، الجنى الداني، ص 333.

كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : 159]، وقد تزاد بعد الناصب والرافع، أو بعد الرافع، أو بعد أداة الشرط[1].

وشواهد "مـــا" غير الكافة في النص القرآني، وفي كلام العرب، وســـأنتقي منها ما يحقّق الغرض، ويُبيّن الفائدة المتوخاة من تلك الزيادة على مستوى الألفاظ، ومن ثمّ تتضح العلاقات الدلاليّة في السياق اللغوي.

ومثال ذلك قول العرب "افعل هذا إمّا لا "، وهو جواب كلام سابق، وكأنّ أحدهم قال : لا أفعل هذا، فقال الآخر : افعل هذا إمّا لا، أي إن كنت لا تفعـــل غيره، يقول ابن الشجري : « ومعنى هذا الكلام أنّ رجلا لزمته أشـــياء يفعلـــها، فامتنع، فرضيَ منه صاحبه ببعضها، فقال : افعل هذا إمّا لا، أي افعل هذا إن كنت لا تفعلُ جميعَ ما يلزمُك »[2]، فقد حذف من الكلام : كان ومعموليها وعُـــوّض منها "مـــا" المدغمة في "إن" الشرطية، "إمّا"، ولا تحذف كان مع "إمّا" المكسورة إلاّ في هذا الموضع، يقول أبو حيان : « ولا يحذف الفعل مع المكســـورة معوّضـــا عنها إلاّ في هذا »[3].

لقد زيدت "مـــا" في هذا القول، وكانت زيادتها عوضًـــا مـــن المحـــذوف، فاختُصِرَ اللّفظ وحَصَل الإيجاز الذي هو مطلب بلاغيّ، وسُنّة من سنن العـــرب في كلامها، و"مـــا" في هذا الموضع لازمة لزوم الأصل في الكلام، لأنّ المحذوف قـــد انتقص لفظه ومعناه، فلزم أن يأتي المعوِّض كيْ يَجْبُرَ النّقص ويدلَّ على المحـــذوف دلالة بيِّنة، فـــ "إن" المتصلة بـــ "مـــا"، والمدغمة فيها هي بقيـــة ممّـــا حُـــذف،

([1]) – انظر : الفارسي، المسائل الشيرازيات، ج2، ص 505 / ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص 566–569 / السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 229–340.

([2]) – ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص 514.

([3]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1193.

لاتصالها في الكلام المحذوف بـ "كنت" فهي علامة لغوية وإشارة لفظية لِمَا حذف، واتصالها بـ "ما" قد شكّل دليلاً صريحًا على المحذوف من القول، واتصالها بـ "لا" بعدها هو اتصال متكامل كَيْ يَحْسُنَ اللفظ ويتناسق التركيب، ودليل الاتصال جواز الإمالة فيها، يقول الهروي « ... و "ما" صلة وجُعلت مع "لا" كلمة واحدة، فأُميلت، ولو انفردت "لا" لم يجز فيها الإمالة »[1].

لقد كانت "إن" الشرطية و "لا" النافية سَنَدًا لغويًا للحرف العِوض "ما" فدلّت "إن" على الفعل النّاسخ واسمه المحذوف، ودلّت "لا" على الخبر المنفي المحذوف، وتوسطتهما "ما" تعويضًا وسَدًّا للفراغ اللفظي المرتقب في الصياغة اللغوية الجديدة.

II.2.1 زيادة "الباء":

وقد سمّاها الخليل "باء الإقحام"[2] لأنّها مُقحمة في اللفظ، وهي زائدة في مواضع فصَّل فيها النّحاة، فتزاد في الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، فالأوّل مثل قولك : أحسن بزيد، وقوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : 79]، وجعل ابن هشام هذا الموضع ثلاثة أقسام[3]، واجبة : مثل "أحسن بزيد"، وقيّد ابن عصفور هذه الزيادة بـ "زائدة مصلحة"[4]، وغالبة : نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ وضرورة : كقول الشّاعر[5]: (السريع).

([1])- الهروي، الأزهية، ص 81.

([2])- الخليل، الجمل، ص 317.

([3])- ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 124- 126.

([4]) - ابن عصفور، المقرّب، ج1، ص 203.

([5])- سبق تخريجه، ص : 98

مهما ليَ الليلة مهْما لِيَه * أوْدى بنَعْلَيَّ وسِرْبَاليَهْ

والثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : 195]، والثالث : كقولك : بحسبك درهم، والرابع : تزاد في خبر "ما" و "ليس"، ونقصد بـ "ما"، الحجازية لا التميمية مثل قوله تعالى ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [هود : 123]، وأجاز السيوطي دخول الباء الزائدة في خبر "ما" التميمة، يقول : « ولا يختص دخول الباء بخبر "ما" الحجازية، بل تدخل في خبر "ما" التميمية خلافًا للفارسي والزمخشري ... »[1]، وقد ذكر النحاة مواضع أخرى تُزاد فيها الباء متبوعة بأمثلتها[2].

والشواهد على زيادة الباء كثيرة لا تُعدّ، وسأنتقي منها ما تتبيّنُ به الدّلالة ويتوضّح منه الغرض.

قال تعالى : ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ [مريم : 25].

اختلف المفسرون فيمن كلَّم مريم في هذه الآية وأمرها بهزِّ الجذع، وأكثرهم على أنّه سيدنا عيسى –عليه السلام–، قال ابن عطية : « والظاهر من الآية أن عيسى هو المكلم لها وأن الجذع كان يابسًا وعلى هذا تكون آيات تسليها وتسكن إليها »[3]، فالجذع الذي أُمرت بهزّه يابس غير رطب، فتغيّر عن حاله وصار آية من آيات الله –عز وجل–، يقول القرطبي : « أمرها بهز الجذع اليابس لترى آية أخرى في إحياء موات الجذع »[4].

([1]) – السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 126.

([2])– انظر : أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1215–1220 / ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 382، 383 / السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 127–129.

([3])– ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج4، ص 12.

([4]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج11، ص 94.

وقد زيدت الباء في قوله "بجذع" وأصل الكلام "وهُزِّي إليك جذْعَ النّخلة" وأمثلة هذا التركيب كثيرة في النصوص اللغوية، يقول الأخفش : « لأن "الباء" تزاد في كثير من الكلام، نحو قوله : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [المؤمنون : 20] أي تنبت الدهن »[1]، وقد اتفق أهل التفسير على أن الباء في الآية زائدة للتوكيد[2].

لقد حملت مريم دون بعل، وأجاءها المخاض إلى جذع النّخلة، هذا الجذع الذي كان لها أُنْسًا وسكينة، وآيةً في أحيائه بعد يبسه، فصار شاهدًا على المعجزة الإلهية، ومقرَّبًا إلى نفس مريم –**عليها السلام**–، فقد آوت إليه حين المخاض ورُزِقت منهُ رطَبًا جنيًّا، ثمَّ إنَّ تكليم عيسى لها وهو في المهد، معجزة وتسلية لها عمّا أصابها من همٍّ وحزن حين ولدته دون علّته، ثم كيف ستُلاقي قوَمهَا وهي القانتة المعروفة بالتُّقى والطهارة، وهل سيصدِّقها من يعرفها حين تأتيهم بالحجّة والبيان، إن معجزة إحياء مَوات الجذع، وتكليم سيدنا عيسى –عليه السلام– لها هُما آيتان مجتمعتان لتقوية الأنس والسكينة، والباء المتصلة بالمفعول "بجذع" جاءت موافقة لدلالة السياق، ورابطة بين الفعل ومفعوله، يقول ابن عاشور : « والباء في "بجذع النّخلة" لتوكيد لصوق الفعل بمفعوله »[3].

فالفعل "هُزِّي" ملتصق الدلالة واللفظ بمفعوله "جذع النّخلة"، والباء الزائدة المتصلة به مؤكّدة لذلك المعنى، ثمّ إنّ الباء هي عنصر لغوي ودلالي جامع بين

([1]) – الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص 440.

([2])– انظر الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 13 / ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج4، ص 12 / أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص 254 / الرازي، مفاتيح الغيب – ط1 – 1401هـ، 1981م، دار الفكر، لبنان، بيروت، ج21، ص 206.

([3])– ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص 88.

المعجزتين : تكليم سيدنا عيسى -عليه السلام- وهو صاحب الفعل المخاطِب في أوّل الآية "وهُزِّي"، وجذع النّخلة الشّاهد المقرّب.

وقد جعل الطّبري دخول الباء في هذه الآية كناية عن الفعل، لأنّ العرب تفعل ذلك يقول : « وأُدخلت الباء في قوله « وهزي إليك بجذع النّخلة » كما يقال : زوجتك فلانة وزوجتك بفلانة ... وإنّما تفعل العربُ ذلك، لأن الأفعال يُكنَى عنها بالباء فيقال إذا كنيت عن : ضربت عمرًا : فعلتُ به، وكذلك كلّ فعل، فلذلك تدخل الباء في الأفعال وتخرج ... »[1].

II.3.1 زيادة "مِنْ":

تُعدُّ "مِن" من حروف المعاني الزائدة باتفاق جمهور النّحاة، إلاّ أنّ المبرِّد لم يَعُدَّها كذلك يقول : « وأمّا قولهم إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا وذلك أنّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنّما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة »[2]، ثمّ صرَّح في موضع آخر بزيادة "مِن" مع ذكر شروطها وشواهدها يقول: « أمّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاء من أحد، وما كلّمت من أحد »[3].

وزيادة "مِن" نوعان : التنصيص على العموم، وتوكيد العموم[4]، وجعلها ابن عصفور لاستغراق الجنس أو لتأكيد استغراقه[5]، فمثال النوع الأوّل : ما جاءني من رجل، فأنت إذا قلت : ما جاءني رجل، يحتمل الكلام أن تنفي رجلا واحدًا أو أن

([1])- الطّبري، جامع البيان، ج16، ص 72.

([2])- المبرّد، المقتضب، ج1، ص 45.

([3]) - المصدر نفسه، ج4، ص 137، وانظر المقتضب، ج4، ص 420.

([4])- انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 353.

([5])- ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص 484.

تنفي جنس الرجال، فحين دخلت "منْ" الزائدة أكّدت الاحتمال الآخر ونفت الاحتمال الأوّل، ومثال النوع الآخر قولك : ما جاءني من أحد، فهذه الزيادة لتوكيد العموم أو توكيد استغراق الجنس، لأنّ "أحدًا" من ألفاظ العموم.

ويشترط في زيادتها شرطان : أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام : 59]، وقوله تعالى : ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك : 03].

وزاد ابن هشام شرطًا ثالثا وهو أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ[1]، ولم يذكره النحاة، بل انفرد به ابن هشام، وردّ عليه السيوطي بقوله : « وأهمل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال ... وهم لا يجيزون ذلك »[2].

ولم يجز البصريون زيادة "مِن" إلاّ بشروطها المتقدمة، أمّا الكوفيون والأخفش[3]، وابن مالك فقد أسقطوا تلك الشروط، فتزاد عندهم "من" في الإيجاب والمعرفة، محتجّين في ذلك بشواهد من النثر والشعر، يقول ابن مالك : « وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا »[4]، ويقول الجرجاني : « وأمّا الكوفيون والأخفش يجوزون زيادة "من" في الكلام الموجب أيضًا مستدلين بقول العرب :

([1])- ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 353.

([2])- السيوطي ، همع الهوامع، ج4، ص 217.

([3]) - انظر، الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 105.

([4])- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 138.

وقد كان من مطر، تقديره: وقد كان مطر »[1]، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ [الكهف: 31]، وقوله تعالى : ﴿ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف : 31]، ومن الشعر قول عمر بن أبي ربيعة [2]: (المتقارب).

وينمى لها حُبُّها عندنا * فَما قال من كاشِح لم يَضِرْ

وسأنتقي شاهدا على زيادة "من" في الإيجاب وهو قول الرّسول -ﷺ-: **[إنّ من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون]** [3].

أصل الكلام في هذا الحديث قبل دخول الحرف الزّائد "من" هو « إنّ أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون»، فكلمة "أشدّ" هي اسم "إنّ" منصوب وقد جُرَّت في اللفظ، لدخول عامل الجرّ وهو الزائد "من" وخبر "إنّ" هو "المصوّرون".

و لم يسبق هذا الحرف الزّائد بنفي أو نهي أو استفهام، وفق شروط النّحاة في "من" الزّائدة، بل ورد في كلام موجب، وهذا على رأي الكوفيّين، لثبوت النّصوص الدّالّة على ذلك، فصحّ مذهبهم لتوفّر علّته وهي الشّاهد اللّغوي من القرآن وكلام العرب المنظوم والمنثور، يقول ابن مالك: « وممن رأى زيادة "من" في الإيجاب الكسائي وحمل على ذلك قول النبّيّ -ﷺ-: « إنّ من أشدّ الناس عذابًا

([1])- الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق، البدراوي زهران – ط2 – دار المعارف، ص 103.

([2])- عمر بن أبي ربيعة، الديوان، وقف على طبعه وتصحيحه، بشير يموت – ط1 – 1353هـ، 1934م، المكتبة الأهلية، بيروت، ص 143.

([3])- صحيح مسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب اللّباس والزّينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان – ط1- 1375ه، 1955م ، دار إحياء التّراث العربي ج3 ص 1667.

يوم القيامة المصوّرون»... »[1]، وقد ذكر ابن مالك هذا الحديث في موضوع آخر وهو باب "الأحرف النّاصبة الاسم الرّافعة الخبر"، وأوّله على حذف اسم "إنّ" وهو ضمير الشّأن، وتقدير الكلام: إنّه من أشدّ النّاس عذابًا يوم القيامة المصوّرون، واستدلّ ابن مالك بقول بعضهم: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فتقديره: إنّه بك زيدٌ مأخوذٌ، فاسم " إنّ " ضمير الشّأن المحذوف، وخبرها " مأخوذٌ "، وقد رد ابن مالك تأويل الكسائي في الحديث يقول : « وحمله الكسائي على زيادة "مِنْ"، وجعل أشدّ النّاس اسما والمصوّرون خبرًا، والصّحيح أنّ الاسم ضمير الشّأن وقد حذف منه كما حذف في : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة...»[2].

إنّ زيادة "من" في الحديث قد جَرَّت اسما أصله مبتدأ "أشدّ" ، وهذا جائز كجواز دخولها على اسم "كان" الذي أصله مبتدأ وهذا في قول العرب: وقد كان من مطر، فكلا الموضعين واحد لأنّ أصلهما مبتدأ ، فتقول: أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوّرون ، ثمّ دخلت "إنّ" فتحوّل المبتدأ إلى اسمها، وهذا جائز لأنّ مجرور "من" الزّائدة يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ، ثمّ إنّ تأويل ابن مالك في الحديث هو تأويل بعيد عن ظاهر النّصّ والأقرب منه ما قاله الكسائي.

لقد زادت "من" في هذا السّياق شدّة التّأكيد على عذاب هؤلاء المصوّرين، فهي تأكيد ثانٍ بعد التّأكيد الأوّل بالحرف "إنّ"، فالوعيد واقع بهم، والعذاب المؤكّد والثّابت هو جزاؤهم، فهذا الحلول اللّغوي للحرف "من" في السياق هو عدولٌ أسلوبيٌّ ومناسبةٌ لفظيةٌ للمقام الدّلالي، وزيادتُه في المبْنَى هي زيادة في المعنَى وتقويةٌ للشدّة المتوقّعة في هذا الحديث.

---

(1) – ابن مالك، شرح التّسهيل، ج3 ، ص 139.

(2) – المصدر نفسه ج2 ، ص13.

II.4.1 زيـــادة "اللاّم" (*):

اختلف النّحاة في تقسيم اللاّم الزائدة، وكذلك في المصطلحات الـــتي تـــدلّ عليها، فقسمها المرادي إلى ضربين، الأوّل مطّرد والآخر غير مطّرد[1]، وجعلـــها المالقي قسمين، الزائدة العاملة والزائدة غير العاملة [2]، وعند ابن هشام تُزاد بـــين الفعل والمتعدّي ومفعوله، وتكون مقحمة وتأتي للتقوية[3].

فالزائدة بين المتضايفين وقد سمّاها الهروي "لام توكيد الإضـــافة"[4]، تكـــون مقحمة في موضعين، تدخل إمّا في النِّداء وإمّا في النّفي مثل قولك يا بـــؤسَ لِزيْـــدٍ وأصْل الكلام : يا بؤسَ زيدٍ، وقولك : لا أبالك، فاللاَّم مقحمة زائدة، وقد جعل المرادي الزيادة في هذا الموضع غير مطردة[5].

* والزائدة بين الفعل ومفعوله مثـــل قولـــه تعـــالى ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل : 72] يقول الخليل في تأويل معنى هذه الآية : « ولام الإقحام مثل قولـــه تعالى (عسى أن يكون رَدِف لكم) معناه : رَدِفكم »[6]، وزيادة الـــلاّم في هـــذه الآية غير مطردة كالموضع الأوّل وأمّا اطّرادها ففي مثل قولك : شـــكرت لـــك، وأصلها شكرتك، يقول ابن الحاجب : « ... إلا أنها مطردة الزيادة في نصـــحت

(*)- انظر، خالد عبد الحميد أبو جندية، اللام المقحمة، دار وهدان، 1986م.

([1]) – المرادي، الجنى الداني، ص 105.

([2]) – المالقي، رصف المباني، ص 244.

([3]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 241.

([4])- الهروي، كتاب اللاّمات، ص 62.

([5]) – انظر، المرادي، الجنى الداني، ص 107.

([6]) – الخليل، الجمل في النحو، ص 263.

وشكرت دون ردف »[1]، وقد سمّاها الزجاجي "موصلة" لأنّها توصل الفعل إلى مفعوله، يقول : « باب اللام التي تكون مُوصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها »[2].

وقد انتقيتُ شاهدًا من الشعر تتّضح به دلالة زيادة اللاّم وهو قول الشّاعر[3]: (مجزوء الكامل) .

يا بؤسَ للحرب التي * وضَعَتْ أَرَاهِطَ فاسْتراحوا.

يعرِّض الشّاعر في هذا البيت بالحارث بن عبّاد، حين آثر الراحة على الحرب، وقد دخلت اللاّم الزائدة بين المتضايفين في النِّداء، وأصل الكلام : "يا بؤسَ الحرب"، وقد شبه المالقي تركيب الجملة في البيت بالمنادى المضاف يقول : « فهو كيا عبد الله إلاّ أنّهم أبقوْا الإضافة وزادوا اللاّم توكيدًا للتخصيص »[4]، فقد خصَّصَ الشّاعر الحرب بصفة البؤس، فهي مضافة إليها، لصيقة بها، فجاءت اللاّم المقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتأكيد ذلك الاختصاص وتقويته، فهي مؤكِّدٌ بلاغيٌّ للمعنى المقصود ورابط لفظيٌّ بين المتضايفين، وهي تأكيد شديد للإضافة، يقول الهروي : « فأدخلوا اللاّم بين المضاف والمضاف إليه توكيدًا للإضافة »[5]، وكأنّ الشّاعر حين سلك طريق التأكيد اللفظي والمعنوي (يابؤس للحرب)، أرادَ مُوافقة التأكيد على التعريض بالذي آثر الراحة، فهي حرب بئيسةٌ، لأنّ قومًا أرادوا الراحة دون البلاء الحسن والشجاعة المعروفة في الرِّجال، فاللاّم قد شكلت أسلوبًا

([1]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 273.

([2]) – الزجاجي، كتاب اللاّمات، ص 147.

([3]) – نسبه السيوطي إلى سعد بن مالك، شرح شواهد المغني، د.ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ج2، ص 582.

([4]) – المالقي، رصف المباني، ص 244.

([5]) – الهروي، كتاب اللاّمات، ص 62.

خطابيًّا تمثَّل في الدُّعاء على هذه الحرب، يقول ابن الشجري : «... كأنّه دعاء على الحرب وأراد يا بؤس الحرب فزاد اللاّم »[1]، وقد دخلت اللاّم غير فاصلة بين المضاف والمضاف إليه، يقول الزجاجي : « فأدخلت اللاّم مقحمة مزيدة و لم تفصل بين المضاف والمضاف إليه »[2]. ذلك أن الغرض الوظيفي من إقحامها هو التقوية والتّأكيد على اتصال المتضايفين موافقة للتّعريض الذي أراده الشّاعر.

II.5.1. زيادة " لا ":

اختلف النّحاة في تسمية "لا" الزائدة، فمنهم من سمّاها "زائدة"، ومنهم من أطلق عليها "الصِّلة" ومن اصطلح عليها بـ "الحشو"، وقد ترتب عن هذا التغاير، اختلاف في تقسيماتها، فقد قسّمها الخليل إلى "لا" التي للحشو، و "لا" التي للصّلة[3]، وجعلها الهروي في موضعين : توكيد الجحد والصّلة[4]، وزيادتها عند المرادي في ثلاثة مواضع : الأول : زائدة من جهة اللفظ، والثاني : زائدة لتوكيد النفي والثالث : زائدة دخولها كخروجها[5]، واختلفوا كذلك في الشواهد التي تدلّ عليها سواء في النصوص القرآنية أم في النصوص الشعرية.

* فتزاد "لا" بين المتلازمين مثل : الجار والمجرور والنّعت والمنعوت ... يقول المالقي: « أن تزاد بمعنى "غير" بين الجار والمجرور، والمعطوف والمعطوف عليه ... ونحو ذلك ممَّا يحتاج بعضه إلى بعض »[6]، نحو قولهم : جئتُ بلا زادٍ وعجبتُ

([1])- ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص 421.

([2]) - الزّجّاجي، كتاب اللاّمات، ص 108.

([3]) - الخليل، الجمل، ص 301، 302.

([4]) - الهروي، الأزهية، ص 151.

([5]) - المرادي، الجنى الداني، ص 300-302.

([6]) - المالقي، رصف المباني، ص 270.

من لا شيءٍ، وقد جَوَّزَ السيوطي في هذه الأمثلة وجهين، الفتح والجرّ، فالفتح ظاهر والجرّ على أنّها زائدة في اللفظ، أي أنّ "الباء" و "مِن" عَمِلَتَا فيما بعدها عَمَل الجرّ (زادٍ، شيءٍ)، ومعناها النفي، يقول : « أن تكون (لا) زائدة لفظًا لا معنى، أي لا تكون عاملة في اللفظ، وتكون عاملة في اللفظ، وتكون مرادة من جهة المعنى ... »[1].

● وتزاد لتوكيد النفي والجحد مثل: ما قام زيدٌ ولا عمرو، وجعلها ابن الشجري في هذا الموضع لإزالة الاحتمال، يقول : « ... وذلك أنّك إذا قلت: ما قام زيدٌ وعمرو احتمل أنّهما لم يقوما معًا ولكن قام كلّ واحدٍ منهما منفردًا، فإذا زِدْت "لا" زال هذا الاحتمال وصار إعلامًا بأنهما لم يقوما ألبتّة »[2]، والواو في الجملة السابقة عاطفة ولا تشترك معها "لا" في هذه الدلالة، بل هي لتوكيد النفي، يقول الهروي : « وتوكيد الجحد إنّما يكون مع واو والنّسق ... فـ "لا" هاهُنا توكيدٌ للجحد وليست بحرف عطف إنّما حرف العطف الواو وحدها ... »[3]، وممّا زيدت فيه "لا" قول الشّاعر[4]: (الرّجز).

وما ألوم البيض أنْ لا تسْخرَا * لَمّا رأيْنَ الشمط القفنْدَرَا (*)

وأصل الكلام : أن تسخَرَا فـ "لا" زائدة في اللفظ.

([1]) – السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 449.

([2]) – ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص 541.

([3]) – الهروي، الأزهية، ص 151.

([4]) – نسبه أبو عبيدة لأبي النجم، مجاز القرآن، ج1، ص 26.

(*) – وقد روى الخليل عجز هذا البيت : من شمَطِ الشيخ وألاّ تُذْعرَا / الجمل، ص 302.

وقد ذكر علي بن سليمان أنها تزاد في خمسة مواضع يقول : «... أمّا مواضعها فثمانية، تُلْغَى في خمسة وتعمل في ثلاثة »[1].

وقد اقتصرت هُنا على المواضع المتفق عليها بين النحاة، وعزفت عن المختلف فيها لكثرتها وتشعّبها.

والشّاهد الذي سأنتقيه للتحليل دليلاً على زيادة "لا" هو قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: 07].

اتّفق المفسرون على أن اليهود هم "المغضوب عليهم" والنّصارى هم "الضّالون"، فهما وصْفان مختصّان بهما لا بغيرهما، يقول القرطبي : « فالجمهور أن المغضوب عليهم اليهود والضالين النصارى »[2]، وقد زيدت "لا" في الآية بعد نفي سبقها، فـ "غير" هنا تحمل معنى النفي والمعنى : لا المغضوب عليهم ولا الضالين، يقول الزّجّاج : « فـ "لا" في قوله : (ولا الضالين) زيادة، وجاءت زيادتها لمجيء (غير) قبل الكلام وفيه معنى النفي » [3].

● واتفق أهل اللغة والتفسير على أن زيادة "لا" في الآية غرضها تأكيد النفي الحاصل في أول الكلام، يقول أبو حيان: « و "لا" في قوله (ولا الضالين) لتأكيد معنى النفي لأن غير فيه النفي »[4].

فالتأكيد الحاصل بزيادة "لا" هو معنى صحيح يُوافق سياق الآية، فالنفي قد وقع على المغضوب عليهم وهم اليهود، فهم أشدّ فرقة بما حَصَل لهم من غضب الله

([1]) – علي بن سليمان التميمي، كشف المشكل في النّحو، قرأه وعلّق عليه يحي مراد – ط1 – 1424هـ، 2004م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 85.

([2]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 149.

([3]) – الزجاج، إعراب القرآن، القسم الأوّل، ص 131.

([4]) – أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص 150.

عليهم، وهُمْ أوْلَى بتجنّب سبيلهم، لذلك كان البَدْءُ في السياق بهم والنفي الشديد واقع عليهم، ثمّ دخلت "لا" على "الضّالين"، وهم النصارى، لأنّ أمرهم أهون من شأن اليهود، فتأخّر اللفظ لتأخُّر الوصف المتعلّق بهم، فجاءَ الحرف مُؤكِّدًا للمعنى الأوّل الأشدّ والأقوى.

● ثمّ إنّ دخول "لا" في التركيب هو رفع للتوهّم المحتَمل وقُوعُهُ في نَفْسِ المَخاطَبِ، فلو لم تدخل "لا" في هذا الموضع لاحتمل المعنى عطف "الضالين" على " الذين " أو وقوع الوصف على المغضوب عليهم، يقول السمين الحلبي: « و"لا" في قوله "ولا الضالين" زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من "غير" لِئلاَّ يُتوهّم عطف "الضالين" على "الذين أنعمت" »[1].

● وقد اختصت "لا" في الآية بهذا المعنى وهذا الموضع لِغَرض المناسبة اللفظية، فقلّة عدد حروفها وخفّتها مقارنة بـ "غير" أهّلَهَا لِتحْتَلَّ هذا الموقع، فهي مُناسبة للغرض المُراد من وضعها، يقول ابن القيم : « وكانت "لا" أولى بهذا المعنى من غير لوجوه : أحدها أنها أقلّ حروفًا، الثاني : التفادي من تكرار اللفظ ... »[2].

● لقد أدّت "لا" بهذه الموقعية أغراضًا لم تكن لتحصل بحذفها، وزيادتها في هذا الموضع هو تأكيد للنفي الحاصل في "غير"، وتثبيتٌ للمعنى الذي وافق صياغة الألفاظ في هذا التركيب، وهي رافعةٌ للتوهّم، موجِّهة ذهْن المخاطَب إلى مُرادٍ واحدٍ، لا توزِّعُه الاحتمالات، وهي مُناسَبةٌ لفظية لإبْعاد التكرار في لفظ "غير"،

([1]) – السمين الحلبي، الدر الموصون، ج1، ص 74 / وانظر أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص 51 / الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص 198.

([2]) – ابن القيم، بدائع الفوائد، م1، ج2، ص 227.

وتجنّب الثقل الواقع من حروف متقاربة متجاورة، لا فاصِلَ بينها، فيحدث التناسق المعنوي والتناسق اللفظي بالتأكيد والمناسبة.

II.6.1 زيـــادة " إِنْ":

تزادُ "إِنْ" غالبًا بعد "مـــا" النافية الحجازية، فَتُبْطِلُ عَمَلَهَا كقولك : مـــا إِنْ زيدٌ قائِمٌ، وتدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، يقول ابن هشام : « وأكثر ما زيدت بعد "مـــا" النافية »[1]، فهي كافّة لـــ"مـــا" عن عملها، كما كفّـــت "مـــا" الزائدة "إنّ" عن عملها الإعرابي كقولنا : إنّما زيدٌ قائمٌ فقد تزاحم علـــى الحكم الإعرابي وجهان : الإعمال، والإهمال، أي إعمال "مـــا" الحجازيـــة رفعًـــا ونصبًا، ودخول "إِنْ" الزائدة التي تُبْطِل وتكفُّ "مـــا" عن وظيفتها الإعرابية، فتردّ الجملة إلى الابتداء، فحصل الإبطال لتناقض الـــوجهين، يقـــول ابـــن مالـــك في علّة الإهمال : « ... لأنّ "ليس" لا تليها "إن" فـــإذا وليـــت "مـــا" تبَايَنَـــا في الاستعمال وبطل الإعمال »[2].

والشّاهد على زيادة "إِنْ" بعد "مـــا" قول النابغة[3]: (البسيط).

ما إن أتيت بشيء أنت تَكْرَهُهُ * إِذَن فَلاَ رَفَعَتْ سوْطِي إليَّ يدي[4].

فقد زيدت "إن" في البيت مسبوقة بـــ "مـــا" النافية، ووَلَيَتْهَا جملـــة فعليـــة (أتيت)، وزيادتها في هذا الموضـــع زيـــادة مطـــردة، يقـــول ابـــن عصـــفور :

([1]) – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 32.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 369.

([3]) – النابغة، الديوان، ص 36.

([4]) – والبيت من شواهد الهروي، الأزهية، ص 52 / ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 32 / ابن الشجري ، الأمالي، ج3، ص 148.

« ... أن تكون زائدة وذلك بعد "مـــا" النافية باطّراد »[1]، فزيادتها بعد "مـــــا" كثيرٌ و"إنْ" هذه هي المخفّفة من الثقيلة "إِنَّ" وقد زعم الكوفيّون أنّها تحْمِلُ معنَى النفي، وردّ ابن مالك هذا الزّعم لوُجوهٍ، من بينها، أنّها لو كانت كذلك لَما غيّرت العمل الذي اختصَّت به "مـــا" قبل دخولها [2].

وأمّا المواضع التي تُزاد فيها بقلّة فهي : بعد "مـــا" الموصولة، وبعد "مـــــا" المصدرية، وبعد "ألا" الاستفتاحية، وقبل مدّة الإنكار، ولم يُجز ابن عصفور زيادتها إلاّ في موضعين هُمَا : بعد "مـــا" النافية وبعد "مـــا" المصدرية[3].

والشّاهد على زيادتها بعد "مـــا" المصدرية قول الشّاعر[4]: (الطويل).

ورجِّ الفتَى للخير مَا إِنْ رأيته * على السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ

وقد سمَّى النّحويون "مـــا" في البيت : مصدرية توقيتية، وأمّا الهروي فجعلها "مـــا" التي بمعنى "حين"[5]، و "مـــا" هذه قد أشبهت "مـــا" النافية، فزيدت "إِنْ" بعدها يقول ابن مالك: « ... فزادوا إن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية فـــتعين الحكم بالزيادة على التي بعد النافية »[6].

وتزاد قبل مدّة الإنكار كقول رجل من العرب حين قيل لـــه : أتخـــرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أَ أَنَا إِنيهْ[7]، فقد زيدت "إنْ" قبل ياء الإنكار، وكُسرت نُونُها لالتقاء السّاكنين، وهي تزادُ غالبًا بعد الاســـم المـــبني، يقـــول المـــالقي :

([1]) – ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص 480.

([2]) – انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 371.

([3]) – انظر، ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص 480.

([4]) – نسبه السيوطي للمعلوط القريعي، شرح شواهد المغني، ج1، ص 86.

([5]) – انظر، الهروي، الأزهية، ص 52.

([6]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 371.

([7]) – انظر سيبويه ، الكتاب، ج1، ص 407.

« أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار وصلَةً لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أولا يظهر فيها الإعراب ... »[1].

فقد جمعت كلمة هذا العربيّ (أَ أَنَا إِنِيهْ) إشارات لفظية وعلامات لغوية اتصلت في تركيب واحد جمع دلالات متنوّعةً هي : حرف الاستفهام (أَ) وضمير المتكلم المبني (أَنَا) والحرف الزائد (إِنْ)، وياء الإنكار وهاء السَّكت، لِتُؤَدّيَ صورة لفظيةً مُحكمة البناء ترسُم في ذهن المتلقي دلالة واحدة أرادها المتكلّم وهي إنكار أن يكون رأيه على خلاف الخروج.

أمّا الشّاهد الذي انتقيتُهُ للتطبيق فهو قول الشّاعر[2]: (الوافر).

فما إِنْ طِبُّنَا جبْنٌ ولَكِن * منَايانَا ودُولة آخرينا[3]

قيل إِنَّ رسول الله -ﷺ- ولّى فروة بن مسيك على مراد وزبيد ومذحج، ومناسبة هذا البيت هو إغارة همدان على مراد، والطِبُّ هُنا هو العلّة والسبب، فمعنى البيت أنّه لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنّما ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة[4].

([1]) – المالقي، رصف المباني، ص 111.

([2]) – نَسَبَه سيبويه لفروة بن مسيك، الكتاب، ج1، ص 475، وقد رواه الأخفش " منايانا وطُعْمَةُ آخرينا " معاني القرآن، ج1، ص 120.

([3]) – البيت من شواهد سيبويه، الكتاب، ج1، ص 475 / المبرِّد، المقتضب، ج1، ص 51 /الهروي، الأزهية، ص 51 / الرماني، معاني الحروف، ص 86/ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 371/ المالقي، رصف المباني، ص 110 / ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 32.

([4]) – انظر، ما يتعلق بالشّاعر وبمعنى البيت، الهروي الأزهية، الهامش (05)، ص 51 / الرماني، معاني الحروف، الهامش (01)، ص 86 / وأمّا شرح البيت فهو للشنتمري، هامش الكتاب، سيبويه، ج1، ص 475.

فقد زيدت "إنْ" في البيت بعد "مـــا" النافية، ودخلت على جملة اسمية (طِبُّنَا جُبنٌ)، فالحالة الإعرابية للحرف الزائد "إنْ" هو التوسط بين "مـــــا" الحجازيـــة ومعموليها، وأصل الكلام: ما طِبُّنَا جُبْنًا، فقد عملت "مـــا" عمل "ليس"، فأبطلت "إنْ" عَمَلَها على المستوى اللفظي ولكنّها أكّدت معنى النفي الذي تحمله "مـــــا" على المستوى المعنوي والدّلالي، وقد رَدَّت "إِنْ" الجملة إلى أصلها وهو الابتـــداء، يقول المالقي : « وإذا دخلت على "مـــا" الحجازية أبطلت عملها فرجـــع خـــبرًا للمبتدأ ما كان خبرًا لها »[1]، فبعد أن كان الخبر (جبنًا) مختصًّـــا بـــــ "مـــــا" الحجازية، صار تابعًا للمبتدأ (طِبُّنَا)، بعد دخول "إِنْ" في التركيب، وهذا التغيّـــر اللفظي في الموقع الإعرابي يُوافق دلاليًا المعنى الذي أراده الشّاعر، فليس سبَبُ قتلِنا والإغارة علينا هو الجبن، وإنّما هي الأقدار التي أتت بالمنايا، فالشّاعر أراد تأكيـــد نفي الجبن عن قومه وعشيرته، والجملة الابتدائية أوثق في التأكيد والمبالغة والإثبات، لأنّ الرّفع هو أقوى العلامات الإعرابية، وتختصُّ به العُمدة دون الفضلة، فهو دليلٌ راسِخٌ وقويٌّ يمثّل موقف الشّاعر، ويزيد في إثباته وتعزيزه، فيكون العمل مُختصًّـــا بالمبتدأ (طِبُّنَا) لا بالحرف النافي (مـــا)، وهذا الاختصاص هو اختصاص تركيـــبي ووظيفي دلالي، لأنَّ العِلَّة عند المخاطَب مرتبطة بالجبن والتّواني، فأراد المخاطِـــبُ نفيها وتأكيد علّة الهزيمة، فاجتمعت الزيادة المؤكِّدة "إنْ"، والنفي المطلق المتمثِّل في الحرف "مـــا"، والجملة الابتدائية التي هي أثبت من النّصب وأوكد لِتُقرِّر موقـــف الشّاعر حين الذّود عن قومه وإثبات الشجاعة والإقدام لهـــم، ودَحْـــضِ حجّـــة أعدائهم، ثم التسليم المطلق للأقدار والمنايا.

([1]) – المالقي، رصف المباني، ص 110.

II.7.1 زيـــادة " أَنْ":

قسَّم الرّماني "أَنْ" إلى عاملة وغير عاملة، وغَيْرُ العاملة قسمان هُما : أن تكون مفسرة أو زائدة وقد ذكر موضعًا واحدًا تُزاد فيه هو زيادتها بعد "لَمَّا"[1]، أمّا ابن هشام فقد جعل زيادتها في أربعة مواضع هي : بعد "لَمَّا" التوقيتية، وبين لو وفعـــل القسم، وأن تقع بين الكاف ومخفوضها، ووقوعها بعد "إذا"[2]، وزاد أبو حيّـــان موضعًا خامسًا هو زيادتها بعد "حتى"، يقول : « وبعد (حتى) تقول : قـــد كـــان ذلك حتى أنْ كان كذا »[3].

فمثال الموضع الأوّل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوســـف : 96]، وأمّا الموضع الثاني فقول الشّاعر [4]: (الوافر).

أمَا واللّه أنْ لو كنت حُرًّا * وما بالحرِّ أنت ولا العتيق[5].

فقد دخلت "أنْ" الزائدة بين القسم (واللّه) والحرف (لـــو)، وحُكْم زيادتهـــا في هذين الموضعين هو القياس والأكثر والمطّرد، وقد جعل ابن عصفور زيادتهـــا في الموضع الأوّل هو القياس، وفي غير ذلك هو ضرورة[6].

فـــ "أنْ" في جميع هذه المواضع زائدة غير عاملة، فهي تأتي في السياق تأكيدًا ولا تغيِّر الحكم الإعرابي فيما دخلت عليه، ولكن الأخفش أجاز أن تنصب الفعل

([1]) – انظر، الرماني، معاني الحروف، ص 83.

([2]) – انظر، ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 42.

([3]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1691.

([4]) – لم أهتد إلى قائله، ورواه المالقي : "ولا القمين"، رصف المباني، ص 116.

([5]) – وهو من شواهد، ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 42 / المرادي، الجنى الداني، ص 222/ المالقي، رصف المباني، ص 116.

([6]) – انظر، ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص 173.

وهي زائدة واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : 246]، وردَّ ابن هشام والمرادي قول الأخفش[1]، والمسألة مفصّلة في مظانّها متبوعة بحُجج الرَدّ.

ومن الشواهد على زيادة "أَنْ" قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ [العنكبوت : 33].

كان قوم لوط يعملون السّيئات، من إتيان الذّكور، والقمار، والاستهزاء بالناس في الطرقات والصفير .. [2]، وكان أكبر جُرْمٍ عُرفوا به وأصرُّوا عليه، هو إتيان الرِّجال دون النّساء فلمّا جاء الرُّسل إلى سيدنا لوط، وهم في صورة رجال، خاف عليهم من قومه، وهم على عادتهم مُجاهرون بها، ومعنى "سيءَ بهم" عند الطّبري : « ساءته الملائكة بمجيئهم إليه وذلك أنّهم تضيَّفوه فساءوه بذلك »[3]، وقد حصل ذلك التخوف قبل أن يعرف سيدنا لوط أنّهم ملائكة مُرسلون لإهلاك أهل القرية.

وقد زيدت "أَنْ" في الآية بعد "لـمَّا"، فهو القياس والمّطرد كما سبق ذكره، وتوالى على هذا الحرف فعلان، مترتّبٌ أحدهما على الآخر هُما : (جاءت رسلنا.../ سيء بهم)، فالمَساءةُ مترتبة عن مجيء الرُّسل، وهُما فعلان وقعاَ في زمن المُضيِّ بعد "لـمَّا"، وكأنّها تحمل معنَى الشرط، لكنّها تفارقه في الزّمن، وقد

([1]) – انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 42، 43 / المرادي، الجنى الداني، ص 223 / وانظر هذا القول للأخفش وبعض آرائه النحوية في : الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، التواتي بن التواتي، دار الوعي، الجزائر، ص 99.

([2]) – انظر، أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص 186.

([3]) – الطّبري، جامع البيان، ج20، ص 148.

عَدَّ الزمخشري دخول "أَنْ" في هذه الآية تأكيدًا لوجود الفعلين في وقتين متجاورين، يقول : « "أَنْ" صلة أكدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان »[1]، فدخول "أَنْ" بين "لَمَّا" وفِعْلَيْهَا، قد أكّد ووثّق الصلة بين المجيء والمسَاءة، وهي وَصْلٌ لغويٌّ ودلاليٌّ، فلّما حدث المجيء، حصلت المساءة في زمن واحد، فسيدنا لوط – عليه السلام –، حين علم بقدوم ضيوف عنده، طرأ على خاطره فِعْلُ قومه، فخَافَ على أولئك شرَّ ذلك المنكر، فقد ارتبط الفعلان في الخاطر دون تريّث، و"إِنْ" هي الرّابط المباشر لوقوع الحدث، والموقع الذي أخذته في السياق هو موقع المناسبة والموافقة للدّلالة التي يحملها النصّ اللغوي، وهي إشارة لغوية على الأحداث الجارية في القصّة وبيانٌ لكميّة الزمن الواقع المتّصل، الذي لم تفصله دلالة الأفعال، ولا المدّة المترتبة عنها.

وقد وردت هذه الآية في سورة "هود"، ولكنّ الحرف "أَنْ" غير واردٍ فيها، وهذا نصُّها : قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود : 77، 78].

فالأحداث الواردة في الآيتين تؤكّد اختلاف المقام، فهذه الآية تفصيل للأحداث التي تخوَّفَ منها سيدنا لوط حين قدم عليه أولئك الرّجال، والآية الأخرى بيَانٌ لحقيقة الوافدين عليه، وتطمينٌ له ولأهله ثمّ إنذار بالعقاب الواقع على أهل القرية، يقول الطاهر ابن عاشورفي غياب الحرف الزائد المؤكِّد في هذه الآيات: « و لم تقع (أَنْ) المؤكدة في آية سورة هود لأنّ في تلك السورة تفصيلاً لسبب

([1]) – الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 453.

إساءته وضيق ذرعه فكان ذلك مغْنيا عن التنبيه عليه في هذه الآية فكان التأكيد هنا ضربًا من الإطناب »[1].

ولعلَّ السبب في ذكر "أَنْ" في سورة العنكبوت، هو أنّ التأكيد الحاصل من زيادة هذا الحرف والذي يحمل دلالة الوصل والرّبط السريع بين الفعلين، دون وجود فاصل زمني، مناسبٌ أشدّ المناسبة للأحداث التالية وهي : لا تخف، لا تحزن، إنّا منجّوك ... لأنّ سرعة الرّبط بين الحدثين في ذهن سيدنا لوط، زادت شدة خوفه وتوجّسه من عمل قومه، فجاء التطمين بالنّجاة، ثم الإنذار بالهلاك لأهل القرية.

II.8.1 زيادة " الكاف ":

تختلف الزيادة في هذا الحرف عن الحروف التي سبقت، فمواضعها ليست قياسية أو مطردة، بل زيادتها وردت سَماعًا عن العرب، وفي بعض النّصوص القرآنية التي تأوّلها النّحاة، من بين تلك المواضع ما رواه الفراء عن بعض العرب يقول : « وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأَقِط ؟ فقال : كهيِّن »[2]، أي هَيِّنًا، وكذلك تزاد في "مُذْ" كقول أحدهم : مُذ كم لم تَرَ فلانًا ؟ فيجيب السامع : كمُذ أخذتَ في حديثك، أي مُذْ أخذتَ[3]، ومن النصوص الشعرية قول الرّاجز[4]: (السريع).

فَصُيِّرُوا مثل كعصْفٍ مأكول[5].

([1]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج20، ص 245.

([2]) – الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 466.

([3]) – انظر، المصدر نفسه، ج1، ص 466 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1717.

([4]) – نسبه النّحاة لرؤبة بن العجّاج، ولم أجده في ديوانه.

([5]) – البيت من شواهد المبرّد، المقتضب، ج4، ص 141 / الرماني، معاني الحروف، ص 59 / المالقي، رصف المباني، ص 204 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1716.

فالكاف في البيت زائدة "كعصفٍ" وأصل الكلام : فصيِّروا مثل عصف مأكول.

وقد سمَّى المزني الكاف الزائدة، كاف الصِّلة[1].

والشّاهد الذي يتردّدُ في كتب النّحو، والذي ستتوضّح به دلالة زيادة الكاف هو: قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: 11].

جاءت هذه الآية في سياق ذكر نِعَم الله تعالى على العباد، فقد جعل لكم من جنس أنفسكم إناثًا ومن الأنعام أزواجًا أي أنواعًا كثيرة ذكورًا وإناثًا، فيجعل لكم فيه معيشة تعيشون بها[2].

وقد زيدت الكاف في قوله "كمثله" واختلف المفسرون في توجيه حكم هذه الكاف، فذكروا أربعة أوجه أو ما يزيد على ذلك، واتفقوا على وجه زيادتها في الآية، يقول الطّبري : « والآخر : أن يكون معناه : ليس مثله شيء وتكونُ الكاف هي المدخلة في الكلام »[3]،فقد زيدت الكاف في خبر "ليس" المتقدم على اسمها، وأصل الكلام : ليس مثلَه شيءٌ، وزيادتها مفيدة تأكيد نفي المثل عن ذاته -ﷻ-، وإنْ لم يكن للّه تعالى مثْل، فهذا على طريقة العرب في كلامها، يقول الجرجاني : « إنّما زيدت الكاف لتأكيد النفي لأنّهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد، قالوا : مثلك لا يفعل كذا ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ... ولكنهم إذا نفوه عمّن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه »[4]، وقد عَدَّ الزمخشري هذا التركيب الذي تشكَّل من النفي بـ "ليس" ودخول الكاف الزائدة على كلمة "مثل" كنايةً، يقول : « فإذا علم أنّه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله شيءٌ،

([1]) - المزني، الحروف، ص 27.

([2]) - انظر، أبو حيان، البحر المحيط، ج9، ص 326.

([3]) - الطّبري، جامع البيان، ج25، ص 13.

([4]) - الجرجاني، العوامل المائة، ص 133.

وبين قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته »[1].

لقد حقّقت الكاف فائدة معنوية وهي تأكيد نفي المماثلة، فالكاف تنصُّ على معنى "المثل" وهذا مُرادِفٌ لغوي لِمَا دخلت عليه، والقصد ؛ نفي مشابهة المخلوقين للذات الإلهية، فوقع النفي على "المثل" وهو على طريقة العرب في كلامهم إذا أرادوا المبالغة، نفوا الفعل عن مثل المخاطَب، وهم يقصدون ذاته، فقد حقّق هذا التشكّل اللفظي انسجامًا دلاليًّا، أدّى إلى تحسين المعنى وتلطيفه، وحصلت الكناية عن المقصود، فأنت إذا قلت : كثير الرَّماد، فقد استلزم المعنى تبعًا للّفظ أنَّ المخاطَب يُكثر الطّهي، فيَكْثُرُ الرَّماد وهو دلالة على شدّة الكرم والضيافة، فكذلك هذه الآية، حين حصل النفي عن المثل الذي يحمل أخصّ الأوصاف، حصل النفي المؤكَّد، والشديد عن المشابهة للذات الإلهية.

والفائدة الأخرى هي فائدة لفظية، أي أنَّ اللفظ يستلزم التوكيد اللفظي، وهو إعادة الجملة مرّة ثانية، يقول المرادي: « فعلى هذا يكون المعنى ليس مثله شيءٌ، ليس مثله شيءٌ »[2].

ويقول ابن عاشور : « فتعيّن أنّ الكاف مفيدة تأكيدًا لمعنى المثل، وهو من التأكيد اللفظي باللفظ المرادف من غير جنسه ... »[3].

فقد تأكّدت الجملة بزيادة الكاف مرتين متتابعتين لمزيد من الإثبات توصُّلاً إلى رسوخ المعنى في ذهن المخاطَب.

([1]) – الزمخشري، الكشاف، ج4، ص 213.

([2]) – المرادي، الجنى الداني، ص 87.

([3]) – ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 25، ص 46.

إنّ هذا التواصل بين التشكّل اللّفظي والتشكّل المعنوي –والحاصل بزيادة الكاف– قد أَدَّى صورة كلّية، وحقيقة معرفية، هي أنّ الله –ﷻ– لا يماثله أحدٌ من المخلوقات وأنّه الواحد الأحد، ليس كمثله شيءٌ، فإعادة الجملة لفظيًا، وسلوك طريق الكناية والمبالغة هُمَا مَسْلَكٌ بياني، وعِمَادٌ لغوي تأسّسَ وفقهما المعنَى المطلوب فتأكّدت الدّلالة وانسجم السياق في كيان لفظي منتظم ومتناسق.

2.II حروف المعاني الزائدة المختلف فيها:

لقد اختلف النّحاة في زيادة بعض الحروف، فتأوّل البصريّون النّصوص الواردة فيها، وأمّا الكوفيّون فقد جوّزوا الزيادة في حروف المعاني، واستدلّوا على ذلك بنصوص من القرآن الكريم، ومن الشّعر، وهذه الحروف التي لم يتفقوا على زيادتها هي : الواو، الفاء، أم، إلى، عن، على، ونسب النّحويّون زيادتها إلى الأخفش أو الفراء أو بعض الكوفيين، ولورود هذا الاختلاف في القاعدة والنصّ، فقد ارتأيت أن أُوجز الكلام فيها دون تفصيل في المادّة النظرية أو التطبيقية.

1.2.II زيادة "الواو":

نُسب القول بزيادة الواو للأخفش والكوفيين، يقول ابن هشام : « واوٌ دخولها كخروجها وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة »[1]، واحتجّ الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾ [الزمر : 73] أي : فتحت أبوابها، أمَّا البصريّون فيردّون وجه زيادتها، يقول ابن جني في توجيه الآية : « وزيادة الواو أمر لا يُثبته البصريّون، لكنّه عندنا على حذف الجواب أي حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا

(1) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 417.

صُدِقوا وعدهم وطابت نفوسهم ... »[1]، وذكر ابن الأنباري حجّة البصريين في ردِّ هذه الزيادة، يقول : « وأمّا البصريّون فاحتجُّوا بأن قالوا : الـــواو في الأصـــل حرف وُضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله، وقد أمكن هاهنا وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل على أصله »[2].

واحتجّ الكوفيّون كذلك بقوله تعـــالى : ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات : 103، 104] فالواو زائدة في قولـــه تعـــالى: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ والأصل " نَادَيْنَاهُ "، يقول الفراء في الآية : « ... ويقال أين جواب قوله (فلّمـــا أسلمَا ؟) وجوابها في قوله (وناديناه) والعرب تدخل الواو في جواب فلمَّا (وحتّـــى إذا) وتُلقيها »[3]، وقـــد قـــدّر المـــالقي جـــواب "فلمّـــا" في الآيـــة بقولـــه : « وجواب "فلمّا أسلما" منَّا عليه أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلـــك »[4]، وإذا وافقنا تقدير "المالقي" فقد نَفَيْنَا وَجْهَ الزيادة في الواو، والذي أثبته الفراء في الآيـــة، وكذلك احتجّ الكوفيّون بقول امرئ القيس[5]: (الطويل).

فلمَّا أجزنا ساحةَ الحيّ وانتحى * بنَا بْطنُ خبْتٍ ذي قِفَاف عقَنْقَلِ[6]

([1]) – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 462.

([2]) – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 367.

([3]) – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 390 / وكذلك قال الفراء بزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء :97]، انظر معاني القرآن، ج2، ص 211.

([4]) – المالقي، رصف المباني، ص 426.

([5]) – امرؤ القيس، الدّيوان، حققه وبوّبه، حنَّا الفاخوري – ط1 – 1409هـــ، 1989م، دار الجيل، بيروت، ص 36.

([6]) – البيت من شواهد الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 211 / الخليل، الجمل، ص 288 / الهروي، الأزهية، ص 234 / الرماني، معاني الحروف، ص 72.

فالواو زائدة في قوله "وانتحى"، والأصل : فلمّا أجزنا ساحة الحي انتحى بنا ...

وجوَّز ابن جني زيادة "الواو" في خبر "كان"، وهو الرأي المنسوب إلى الأخفش مثل قولنا : كان ولا مال له، وعلَّل ذلك بقوله « ووجه جوازه عندي شبه خبر كان بالحال فجرى مجرى قولهم : جاءني ولا ثوب عليه، أي جاءني عاريا»[1]، وكذلك جوّزها ابن مالك يقول : « ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب كان، يعني أنّه لا تطّرد زيادتها إلاّ في باب كان »[2].

إنّ هذا الخلاف النّحوي في زيادة "الواو" هو خلاف شكليّ لا يعتريه النّقص أو الجدل العقيم، وإنّما هو إثراءٌ وإنماءٌ للنصّ اللّغوي، فالألفاظ في التركيب يعتورها التأويل والتقدير، وهذا ما يَرْتَكِزُ عليه البصريّون في توجيه النصّ، والكوفيون يعتمدون السّماع منهجًا، وما دامت النّصوص ثابتة وواردة عن العرب في زيادة الواو، فلماذا نردُّها، ونَركَنُ إلى تأويلها وتقدير المحذوف ؟!

II.2.2 زيادة "الفاء"

لم يُجز النّحاة زيادة الفاء، لأنّه خارج عن القياس، ولا يعتّدون بالشواهد التي وردت في زيادتها، بل يتأوّلونها، ويقدّرون لها محذوفًا، فسيبويه لا يجيز : زيدٌ فاضربه، بل يقدِّر مبتدأ مظهرًا أو مضمرًا، يقول : « وقد يحسن ويستقيم أن تقول عبدُ الله فاضربه إذا كان مبنيًّا على مبتدإٍ مظهر أو مضْمر، فأما في المظهر فقولك هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهرًا، وذلك قولك الهلالُ والله فانظر إليه ... »[3].

([1]) – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 462.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 356.

([3]) – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 69.

ويظهر من كلام سيبويه أنّه لا يجيز زيادة الفاء في هذا الخبر، ويَحمل "زيد" على الخبرية. أمّا الفرّاء والأخفش وابن مالك فيجيزون ذلك، فالأخفش يقول بزيادتها في الخبر، وحكى عن العرب : "أخوك فوجد"، يقول في المعاني : « وزعموا أنّهم يقولون : "أخوك فوجد بَلْ أخوك فَجَهَد" يريدون "أخوك وَجَدَ"، و "بلْ أخوك جَهد" فيزيدون الفاء »[1].

وتزاد الفاء في خبر المبتدأ الذي يتضمّن معنى الشرط مثل قولنا : الذي يأتي فَله درهم، فالاسم الموصول : "الذي" وهو مبتدأ، قد حَمَل معنى الشرط، ودخلت الفاء في خبره تشبيهًا له بجواب الشرط، يقول المرادي في تعليل دخول الفاء في هذا الموضع : « فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط لأنّها دخلت لتفيد التنصيص على أنّ الخبر مستحقّ بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحْتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها»[2].

فدخول الفاء قد أفاد حصول الخبر بحصول الصِّلة، أي أنّك تملك الدرهم في حالة إتيانك، وسقوط الخبر يكون بسقوط الصّلة.

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل : 53]، يقول الفرّاء في الآية : « ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز وجعلت صلته (بكُم) و (ما) حينئذٍ في موضع رفع بقوله (فمن الله) ... وكلّ اسم وصل، مثل مَنْ وما والذي، فقد يجوز دخول الفاء في خبره لأنّه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء »[3].

([1]) – الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 132.

([2]) – المرادي، الجنى الداني، ص 70.

([3]) – الفراء ، معاني القرآن، ج2، ص 105.

ويشترط أن يكون الموصول مع صلته وخبره، في معنى الشرط وجوابه، وإلاّ لم يَجُزْ إدخال الفاء، يقول الهروي : « ولا يجوز أن تقول : "الذي أريدُ منْكَ فدِرهَمٌ" لأنّه ليس فيه معنى الجزاء، وكذلك ما أشْبَهَهُ »[1].

وذكر ابن مالك شواهد كثيرة على زيادة الفاء[2]، منها قول زهير [3]: (الطويل).

أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى * فثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

فقد زيدت "الفاء" متصلة بـ "ثمَّ"، وأصل الكلام : بتُّ على هوى ثمّ إذا أصبحت ... وهي في موضع ليس خبرًا ولا شبيهًا بالجزاء، بل متّصلة بحرف "ثمّ" وهذا الذي لم يذكره المجيزون.

II.3.2 زيادة "على":

لم يتفق النّحاة على زيادة هذا الحرف، وأمّا الشواهد التي وردت فقد تأوّلوها على تقدير محذوف أو على تضمين معنى آخر، يقول السيوطي : « وحذفها وزيادتها ضرورة »[4]، وذكر ابن هشام أن زيادة "على" تكون للتعويض، كقول الرّاجز[5]: (الرّجز).

إنّ الكريم وأبيك يعْتملْ * إنْ لم يجِد يومًا على مَنْ يتَّكِلْ

([1]) – الهروي، الأزهية، ص 247.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 356.

([3])– زهير بن أبي سلمى، الديوان – د.ط– 1402هـ،1982م،دار بيروت، بيروت، ص 106.

([4]) – السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 188.

([5]) – لم أهتد إلى قائله.

يقول ابن هشام في هذا البيت ناسبًا القول إلى ابن جنى : « أي : من يتكل عليه، فحذف "عليه" وزاد على قبل الموصول تعويضًا له »[1].

وتأوّل المرادي هذه الزيادة بقوله : « ويحتمل أن يكون الكلام تمّ عند قوله "إن لم يجد يومًا" ثم قال : على من يتكل، وتكون "مَنْ" استفهامية »[2]، وزاد ابن هشام في هذا التأويل "إن لم يجد يومًا شيئا"[3].

فتأويل الزيادة يعتمد على الفعل "يتّكل، فهو يتعدّى بالحرف "على"، فلمّا حُذف وسيط التعدية لَزِمَ إلقاء الزيادة على ما قبله، وهو الحرف "على" قبل الموصول، فهي زيادة تعويضية سَدَّت النّقص الحاصل في الفعل.

وأمّا الذين تأوّلُوا "مَنْ" على الاستفهام، فقد قدّروا أن يتم الكلام عند قوله : إن لم يجد يومًا شيئًا، ثم تأتي الجملة الاستفهامية في أوّل الكلام.

فكلا التأويلين محتملٌ إلاَّ أنّ الأوّل أقرب، فهو بعيد عن التأويل، بل يأخذ البيت على ظاهره، ويصل أوّل الكلام بآخره، فالزيادة واردة والغرض التَّعويض.

وزاد ابن مالك موضعًا آخر، فقد تزاد "على" دون تعويض، واحتجَّ بقول حميد بن ثور[4]: (الطويل).

أبى اللَّه إلاّ أنَّ سرحة مالكٍ * على كلّ أفنان العِضَاهِ تروقُ[5].

([1]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 165.

([2]) – المرادي، الجنى الدّاني، ص 478، 479.

([3]) – انظر، ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 165.

([4]) – الديوان، حميد بن ثور الهلالي، تحقيق، عبد العزيز الميمني – د.ط – 1384هـ، 1951م، الدار القومية، القاهرة، ص 41.

([5]) – البيت من شواهد / بن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 165 / ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 165 / المرادي، الجنى الدّاني، ص 479 / السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 188.

يقول ابن مالك في زيادة "على" لأنّ تروق متعدّ مثل أعجب، لأنهما لمعنى واحد يقال راقني حسن الجارية وأعجبني عقلها »[1]، وتأوّل ابن هشام معنى الفعل "تروق" على التضمين، يقول: « ... ولا معنى له هنا، وإنما المراد تعلُو وترتفع »[2].

وذكر ابن مالك شاهدًا آخر في هذا الموضع وهو قول الرسول -ﷺ- : [**من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليُكفّر عن يمينه وليفعل الذي هو خير**] [3]، فالحرف "على" زائد في قوله "على يمين" لأنّ أصل الكلام : مَنْ حلفَ يمينًا. لكنَّ المرادي جَعَل الفعل "حلف" مُتضمِّنًا لمعنى الفعل "جَسَر"[4].

II.4.2 زيادة "عن":

وتزاد عِوضًا كزيادة الحرف "على"، ودليل ذلك قول الشّاعر[5]: (الطويل).

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتَاهَا حِمامُهَا * فهلاَّ التي عن بين جنبيك تَدْفَعُ[6]

ينقل أبو حيان عن ابن جني تأويل الزيادة في البيت يقول : « أراد فهَلاَّ عن التي بين جنبيك تدفع، فحذف (عَنْ) وزادها بَعْد التي عِوضًا »[7].

([1]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 165.

([2]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 165.

([3]) – صحيح مسلم ، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينا، جزء 3 ، ص 1268.

([4]) – المرادي، الجنى الداني، ص 480.

([5]) – نسبه السيوطي لزيد بن رزين، شرح شواهد المغني، ج1، ص 436.

([6]) – البيت من شواهد ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 170 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1728 / المرادي، الجنى الدّاني، ص 248.

([7]) – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 1729.

وزادها أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور : 63]، يقول في تفسيرها : « مجازه يخالفون أمره سواء، وعن زائدة »[1].

II.5.2 زيادة "إلى":

وقد نُسب القول بزيادة "إلى" إلى الفرّاء، مستدِلاً بقوله تعالى : ﴿ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم : 37]، بفتح الواو من الفعل "تهوَى"، يقول في تفسيرها : « وقرأ بعض القرّاء (تهوَى إليْهم) بنصب الواو، بمعنى تهواهم كما قال (رَدِف لكم) يريد ردفكم، وكما قالوا : نَقدت لها مائة أي نقدتها »[2].

وردّ ابن مالك هذا الوجه في زيادتها يقول : « وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تهوِي فجعل موضع الكسرة فتحة كما يقال في رضِي : رضَى، وفي ناصية : ناصاة ، وهي لغة طائية »[3].

وقال ابن هشام معلِّقا على ما استدلّ به ابن مالك : « وفيه نظر، لأنّ شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل »[4].

وقد أوّل المرادي الآية، رادًّا حكم الزيادة فيها بقوله : « وخُرِّجت هذه القراءة على تضمين "تهوَى" معنى : تميل »[5].

([1]) – أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص 69.

([2]) – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 78.

([3]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 143.

([4]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 89.

([5]) – المرادي، الجنى الدّاني، ص 389.

II.6.2 زيـــادة "أم":

نسب النّحاة القول بزيادة "أم" إلى أبي زيد الأنصاري[1]، وقد استدلّ بقـــول ساعدة بن جؤية: (البسيط).

يا ليت شعري ولا مَنْجى من الهرم * أمْ هل على العيش بعد الشّيب من نَدمِ[2].

يقول الهروي في تأويل البيت : « "أم" زائدة هاهنا، يقول : يَا ليت شِـــعْري هلْ يندم أحَدٌ على أن يعيش بعد الشّيب »[3].

فالحرف "أم" في البيت زائد، إلاّ أنّه رابط دلالي بين الشطرين، فكِلاهُما يحمِلُ معنًى؛ في الأوّل، يتحسّر الشّاعر حين بلوغ الكِبر والهرم، ولا مَهْرب منه لأنّه ولا بُدّ يلحق الإنسان، وفي الشطر الآخر استفهام يحملُ دلالات متباينة ؛ النّـــدم بعـــد الشيب، سوء العيش في ذلك السنِّ، أو تخطّي مرحلة النّدم والتّواصل مـــع الحيـــاة تواصلاً جديدًا فزيادة الحرف "أم" زيادة لفظية ودلالتها الرَّبط بين التحسّر والحيرة التي تؤرّق الشّاعر وتبعث فيه هواجس التخوّف والنّدم.

واحتجّ أبو زيد بقولـــه تعـــالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾ [الزخرف : 51، 52]. فـــ "أم" زائدة وتقدير الكلام : أفلا تبصرون أنـــا خير من هذا الذي هو مهين.

([1]) – انظر، ابن الشجري، الأمالي، ج3، ص 110 / المرادي، الجنى الداني، ص 206 / السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص 246.

([2]) – والبيت من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص59 / الهروي، الأزهية، ص131/ السيوطي، همع الهوامع، ج5، ص 246.

([3]) – الهروي، الأزهية، ص 132.

وقد نقل المرادي عن الحريري في "درّة الغوّاص" أنّ بعضهم يزيد "أم" في كلامه، يقول : « ... أن بعض أهل اليمن يزيد "أم" في الكلام، فيقولون : أم نحن نضربُ الهامَ، أي : نحن نضرب »[1].

فزيادة "أم" حاضرة في النّص الشعري والنصّ القرآني، وفي بعض كلام العرب، فهي ولا بُدّ تنوّع من تنوّعات الكلام يحْمل دَلالاتٍ راسخة، وزيادتها في اللّفظ تشكّل زيادة في المعنى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

([1]) – المرادي، الجنى الدّاني، ص 207.

II.3 زيــادة الأفعــال ودلالتهــا:

تعدُّ الزيادة في باب الأفعال أقلَّ منها في باب الحروف، فالفعــل طــرف في الإسناد، فإذا زيد اختلّ البناء التركيــبي في الجملة، وفَسد المعنى المتعلِّق به، وقــد سُمعت زيادته عن العرب في بعض النّصوص التي لا يقاس عليها، وهــذا الحكــم يخُصُّ الفعل التام، أمّا الفعل النّاقص فزيادته أكثــر، وهــي مضــبوطة بشــروط والنصوص اللغوية الواردة فيها خاضعة للتأويل، فالاختلاف في حكم الزيادة يؤدّي إلى الاختلاف في النصّ، فينتج من ذلك توجيهات نحوية منسوبة إلى البصــريين أو إلى الكوفيين، كُلٌّ يعتمدُ على ما قالته العرب ثمَّ يُحكِّمُ السماع أو القياس، فيتوسّع في إطلاق الزيادة أو يضيِّق مَجْراها مُحتكمًا إلى النصّ والقاعدة.

لقد اختصّت "كان" بظاهرة الزيادة، وزيادتها قياسية فهي أمُّ النّواسخ الفعلية، ولَهَا أن تنفرد بتحوّلات تركيبية تجــدّد الســياق وتمنحُــه التنــوّع في الألفــاظ والأساليب، فتكون ناقصة تحتاج إلى مرفوع ومنصــوب، وتــأتي تامّــة تكتفــي بمرفوعها، وتكون زائدة في اللفظ لا فاعل لها ومعناها التوكيد، ولا تخــتصّ بقيــة أخواتها بهذا التحوّل إلاّ في النّادر المسموع.

وقد اشترط النحويون في زيادتها شروطًا، فلا تزاد إلاّ بوجودها وهي الآتية :

1/- **أن تزاد بلفظ الماضي** : وقد اتفق النّحاة على هذا الشرط في زيادة "كان" وذكر ابن الحاجب علّة ذلك فقال : « ولا تزاد ولا تجرد إلاّ ماضية لخفتها »[1]، وجاء في الكواكب الدرية : « وإنما تكون زائدة بشرط أن تكون بلفظ الماضــي

([1]) -ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 234.

لخفته ولتعين الزمان فيه دون المضارع »[1]. فلخفّة الماضي وتجرّده من حروف المضارعة، وتعيّن الزمن فيه، إذْ لا يرد عليه احتمال الحاضر أو المستقبل، لَزِمت "كان" الزائدة المُضيّ دون المضارع إلاَّ في النَّادر، وهو قول أم عقيل بن أبي طالب[2]: (الرّجز).

أنت تكون ماجدٌ نبيل * إذا تهبُّ شمأل بليل[3]

فقد زيدت "تكون" وهي بلفظ المضارع، وأصل الكلام : أنت ماجدٌ نبيل، وهو عند النّحاة شاذٌّ لا يقاس عليه، وإنّما القياس في زيادة "كان" أن تأتي بلفظ الماضي.

2/- **أن تزاد بين المتلازمين** : أي يشترط في زيادتها، أن تكون بين أمرين لا يستغني أحدهما عن الآخر لفظًا ومعْنًى كزيادتها بين "ما" وفعل التعجّب، والنعت والمنعوت، والفعل والفاعل والجار والمجرور.

* فأمّا زيادتها في التعجّب فهو القياس، يقول أبو حيّان : « وينقاس زيادة كان بين (ما) وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن زيدًا »[4]، ويقول ابن يعيش « اعلم أنّه قد تدخل كان في باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها وهو الدلالة على الزيادة »[5]، فمعنى قولنا : ما كان أحسن زيدًا أي

([1]) - محمد بن أحمد بن عبد الباري، الكواكب الدرية، أشرف عليه وقدم له محمد الإسكندراني ط1 1415ه ، 1995م دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ج1، ص 138.

([2]) - وهو منسوب في الخزانة لأمّ عقيل ، البغدادي، خزانة الأدب ، ج9، ص 225.

([3]) - والبيت من شواهد ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 362 / ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص 255.

([4]) - أبو حيّان ، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1184.

([5]) - ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6، ص 150.

ما أحسن زيدًا أمِس[1]، فـ "كان" هنا غير عاملة ولكن معناها باقٍ وهو المضي، أي أنّ تعجّبك من حسن زيد قد حصل في الزمن الماضي، ودلَّ على ذلك زيادةً "كان" في الجملة.

وزيادتها في هذا الموضع زيادة مجازية لأنَّ الزائد هو الذي دخوله كخروجه، وهي في التعجب تفيد حصول الفعل في الزمن الماضي، فدخولها في الجملة قد أضاف معنًى جديدًا، يقول ابن الحاجب : « ففي تسميتها زائدةٌ نظر لما ذكرنا أن الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلاّ محض التأكيد فالأولى أن يقال سمّيت زيادة مجازًا لعدم عملها »[2].

* / وقد تزاد "كان" بين الفعل والفاعل كقولهم : « ولدت فاطمة بنت الخرشب الكَمَلَةَ من بني عبس لم يوجد كان مثلهم »، فدخلت "كان" بين الفعل والفاعل، وأصل الكلام : لم يوجد مثلهُم فلم تعمل فيما بعدها بالرّفع والنصب فتكون ناسخة ناقصة، ولا مرفوع لها فتكون تامّة، وإنّما هي زائدة غير عاملة لا على مستوى اللفظ ولا على مستوى المعنى، فلم تدل هنا على المضي كالموضع الذي سبق، وإنّما دخولها كخروجها لمْ تُفِد سِوى التأكيد.

* وتزاد كذلك بين النّعت والمنعوت : ويتكرّر في كتب النّحو شاهد واحد على هذا الموضع وهو قول الشّاعر: [3]: (الوافر).

([1]) – انظر، المصدر السابق، ج6، ص 100.

([2]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 294.

([3]) – الفرزدق، الديوان، قدم له وشرحه، مجيد طراد – د.ط – 1424هـ، 2004م، دار الكتاب العربي، ج2، ص 359، وهو في الدّيوان برواية أخرى : فكيف إذا رأيت ديار قومي..

فكيف إذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرامِ[1]

اختلف النّحويون في توجيه هذا البيت، وأكثرهم على أنّ "كانوا" زائـــدة في البيت، وإن اتصل بها الضمير، يقول ابن مالك : « ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو : ظننت قائم »[2]، والمبرِّد على خلاف ما قاله النحويون، فهو لا يرى زيادة "كانوا" في البيت لاتصالها بالضـــمير، يقول : « وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أنّ خبر (كان) (لنا)، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا »[3]، وبقول المبرِّد قال ابن الحاجب وابن عصفور[4].

* وقد تزاد بين الجار والمجرور : عدَّ النّحاة زيادة "كان" في هذا الموضع شاذّة لا يقاس عليها، وذكروا بيتًا من الشعر كشاهد على ما قالوا وهو قول الشّاعر[5]: (الوافر)

سراة بني أبي بكر تسامَوا * على كان المسوّمة العِرابِ[6].

([1]) – استشهد بالبيت المبرِّد، المقتضب، ج4، ص 117 / ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 361 / ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص 409 / ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص 258 / ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 294.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 361.

([3]) – المبرِّد، المقتضب، ج4، ص 117.

([4]) – انظر الكافية، ج2، ص 294 / شرح الجمل، ج1، ص 409.

([5]) – لم أهتد إلى قائله، وهو غير منسوب في الخزانة، البغدادي، ج9، ص 207.

([6]) – البيت من شواهد ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 361 / ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 293 / أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1186 / ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6، ص 99 / السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 100.

زيدت "كان" بين حرف الجر "على" ومجرورها "المسوّمة"، والأصل : على المسوّمة العِراب، يقول أبو حيّان في البيت : « وسمعت زيادة "كان" بين على ومجرورها ... شذوذًا »[1]، و"كان" الزائدة في هذا البيت مُلغاة عن العمل، فلا ترفع وتنصب، وملغاة عن المعنى فلا تفيد الدلالة على المضي، وإنّما هي زائدة للتوكيد، يقول الحلبي : « فـ (كان) هنا لا دلالة لها على الزمان بل هي لمجرد التوكيد كـ (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران : 159] »[2].

وزاد النحويون شرطًا ثالثًا، وهو أن تقع حشوًا، وقد اكتفينا بالشرط الثاني للدّلالة على هذا الشرط، لأنّها إذا وقعت بين متلازمين فلا بدَّ أن تقع حشوًا لا صدْرًا في الكلام.

والشّاهد الذي انتقيته للتطبيق في "كان" الزائدة هو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم : 29].

لقد أمرها ولَدُها عيسى -عليه السلام- أو جبريل على اختلاف الرواية أن لا تُكلّم أحدًا من الإنس إذا سُئلت عن هذا الصّبي، فحين أتت قومَها فعلت ما أُمِرت به، وأشارت إليه دون أن تكلّمهم، يقول أبو حيّان : « (فأشارت إليه) أي هو الذي يجيبكم إذا ناطقتموه »[3].

اتفق النّحاة على زيادة "كان" في الآية، فهي غير دالّة على الماضي لأنّه يتعلّق بزمنٍ حدث وانتهى، وحصوله يتنافى مع معجزة سيدنا عيسى -عليه السلام-، وهو

([1]) - أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1186، 1187.

([2]) - بهاء الدين الحلبي، شرح المقرّب، تح، خيري عبد الراضي عبد اللطيف - ط1، 1426هـ، 2005م، دار الزمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، م1، ص 400.

([3]) - أبو حيّان، البحر المحيط، ج7، ص 257.

تكليم النّاس في المهد، يقول ابن يعيش : « إن كان في الآية زائدة وليست النّاقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى –عليه السلام– في ذلك معجزة لأنّ النّاس كلّهم في ذلك سواء، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة، و لم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة » [1].

أمّا المفسّرون فقد ذكروا عدّة أوجه تأوّلوا بها الآية، أحدها هو القول بزيادة "كان"[2] أي : كيف نكلّم من في المهد صبيًّا، ومثله لا يُكلَّم ولا يتكلَّم، فهو صبي في المهد، فقد جلبت الزيادة في هذا الفعل نوعًا من التوكيد للسياق اللغوي، فالقوم أصابهم عجب ودهشة من إحالة مريم –**عليها السّلام**– على هذا الصبيّ، فحصل التأكيد لإثبات الموقف، وشدّة الصّلة بين صاحب المعجزة والحالة المتوقعة والحاصلة (في المهد صبيا)، يقول الطاهر ابن عاشورفي زيادة "كان" : « للدّلالة على تمكن المظروفية في المهد من هذا الذي أحيلوا على مكالمته وذلك مبالغة منهم في الإنكار وتعجب من استخفافها بهم » [3].

لقد شكّلت زيادة الفعل "كان" عدُولاً أسلوبيًا من الحالة اللغوية الأصلية لهذا الفعل وهي النقصان إلى حالة مُخالفة جلبتها الزيادة، فحصلت المغايرة اللفظية والمعنوية بالسّلب والتوكيد، فالأوّل بتَنحّي الماضي عن دلالته، فالفعل مجرّد من الزّمن ومُحافظٌ على تشكّله اللفظي، والآخر بالإثبات والصِّلة لتوكيد حالتهم النفسية إثر إحالتهم على ما هو خارج عن العادة، فقد أدّى العدول إفادة معنوية بيانية تتعلّق بأحداث المعجزة.

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6، ص 99.

([2]) – انظر، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص 07 / الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 326 / القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13، ص 444 / الألوسي، روح المعاني، ج16، ص 89 / الحلبي، الدرّ المصون، ج7، ص 594.

([3]) – الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج16، ص 97.

لقد سُمعت زيادة "كان" كثيرًا واتفق النّحاة على زيادتها بشروط معيّنة، أمّا الزيادة في أخواتها فغير ثابتة في النّصوص اللغوية، والبصريّون يردّون القول بذلك ويتأوّلون النّصوص التي احتجَّ بها بعض النّحاة، وقد نُسب الرأي القائل بالزيادة في بعض أخوات "كان" للكوفيين والأخفش مستندين إلى قول بعض العرب : « ما أصبح أدفأها وما أمسى أبردها »، يقول ابن عصفور معلِّقًا على هذا القول : « وهذا إذا ثبت هو من القلّة بحيث لا يقاس عليه، وهو مع ذلك خارج عن القياس، لأنّ القياس في اللفظ أن لا يزاد »[1]، وقد حكم النّحاة على زيادتها بالشذوذ، يقول ابن مالك : « وشذت أيضًا زيادة أصبح وأمسى في قول بعض العرب : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها »[2]، وردّ ابن الحاجب قول الأخفش لعلّة هي : « أقول لو ثبت ما حكى الأخفش لكان كل منهما مجرّدًا عن الحدث للزمانين أي الصبح والمساء والزمن الماضي، كما كان لفظ كان مجرّدًا للماضي »[3].

فقد زيدت "أصبح" و "أمسى" بين "ما" التعجبية وفعل التعجب، وأصل الكلام : ما أدفأها وما أبردها، فالكوفيّون يتمسّكون بالنصّ ويتوسّعون في الحكم بالزيادة، والبصريّون يردّون قولهم فهو شاذّ لا يقاس عليه.

ونسب النحويون إجازة الزيادة في أصبح وأمسى لأبي علي، وقد حمل على ذلك قول الشّاعر [4]: (السريع).

عدوّ عينيك وشانيها * أصبح مشغول بمشغول.

([1]) – ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، ج1، ص 415.

([2]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 362.

([3]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 295.

([4]) – لم أهتد إلى قائله، ولم يستشهد به صاحب خزانة الأدب.

وكذلك قول الشّاعر[1]: (الطويل)

أعاذلَ قولي ما هويتِ فأوِّبي * كثيرًا أرى أمسى لديك ذُنُوبي[2]

وذكر ابن يعيش أنَّ الكوفيّين يجيزون زيادة "كاد" في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾، يقول : « ... ومنهم من قال إنّ يكد زائدة والمراد لم يرها وعليه أكثر الكوفيين »[3].

* ومن النّحاة من أجاز زيادة الفعل التام اللاّزم، يقول ابن عصفور : « ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدّى نحو : ما قام أحسن زيدًا، إذا أردت ما أحسن قيام زيدٍ فيما مضى »[4].

وسمع عن العرب زيادة الفعل "قعد" في قولهم : فلانٌ قعد يتهكّم بعرض فلان[5]، والمعنى فلان يتهكَّم بعرض فلان، ولا معنى للفعل "قعد" في هذه الجملة، فهو زائد في اللّفظ، ولعلَّ معناه هو التأكيد أي أنّه أغرق في التهكّم بعرض فلان.

وسمع كذلك زيادة الفعل "ذهب" في قول الشّاعر [6]: (البسيط)

الآن قرّبت تهجونا وتشتمنا * فاذهبْ فما بك والأيّام من عجب[7]

([1])- لم أهتد إلى قائله

([2])- استشهد بالبيتين ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 362 / السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 100.

([3])- ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6، ص 125.

([4])- ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص 586.

([5])- انظر، أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1186.

([6])- لم أعثر على قائله وهو غير منسوب في خزانة الأدب، ج5 ، ص 123.

([7])- هذا البيت من شواهد ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص 415، السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 101.

فمعنى الكلام : "فما بك والأيام من عجب"، وفعل الأمر "اذهب" زائد، فاقد لمعناه الذي وُضع له، فلم يقصد الشّاعر أن يأمر المخاطب بالذهاب، وإنّما هو لفظٌ زائد على التركيب، يستقيم به وزن البيت.

وقد ردَّ النّحاة على مَنْ أجاز زيادة أخوات "كان" وزيادة الفعل التام اللاّزم، فجعلها خارجة عن القياس، وأبطلوا قولهم بذلك، يقول ابن عصفور : « وهذا الذي ذهبوا إليه باطل لأنّ ما جاء ممّا ظاهره الزيادة، فأن يخرج على أنّه غير زائد –إن أمكن– حمل على ذلك وإلاّ قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه، ولا يقاس ذلك »[1].

وقال السيوطي في الردّ عليهم : « والصحيح أنّ ذلك لا يجوز، لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه »[2].

لقد اختصت الزيادة في باب الأفعال بالفعل النّاقص "كان" واتفق على ذلك جمهور النّحاة، وظاهرة الزيادة غير واردة في بقية أخواتها وَفق المذهب البصري، أمّا الكوفيون فقد توسّعوا، وأطلقوا الحكم على بعض الأفعال الناقصة النّاسخة، وكذلك في الفعل التامّ اللاّزم، لأنّ المتعدّي يحتاج ضرورةً إلى عامل يُكَمِّل معْناه، فلا تجوز زيادته.

إن هذا الخلاف في حكم الزيادة، هو خلافٌ يُؤدِّي إلى تنويع الدّلالات، وتعدّد السياقات فتتوسّع الأساليب وتتوفّر الإمكانات اللّغوية، فيختار المخاطِب ما يُلائم الأغراض المطلوبة، فتتحقّقُ آليات التلقّي والتواصل.

([1]) – ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص 415.

([2]) – السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 101.

II.4 زيـــادة الأسماء ودلالتها:

تعَدُّ ظاهرة الزيادة في الأسماء مَحلَّ خِلافٍ بين النّحاة، فهناك مـــن يجيزهـــا بشروط وفي نصوص معيّنة، وهناك من يمنعها، فالاسم عند النّحاة مالَـــهُ معْـــنى في ذاته، فهو بلفظه يدلّ على نفسه دون قرائن، فإذا زيد ما هذا حَدُّه، فقد حصـــل التناقض وانعدمت الفائدة، فالزائد هو الذي دخوله كخروجه، والاسم يحمل دلالة في ذاته، فلا يستقيم الجمع بين المعنيين، فحين يكون زائدًا على التركيـــب بفقـــد دلالته الأصلية، فيختلّ التركيب ومن ثمّ ينهَدِم البناء الوظيفي للســـياق اللغـــوي، فالاسم في لغة العرب كثير، وهو أصل في كلامهم لا يستغنى عنه، لذلك فالحرف تكثر زيادته، والفعل قليل، والاسم أقلّ، يقول السيوطي : « وأمّا الأسمـــاء فـــنصَّ أكثر النحويين على أنّها لا تزاد »[1].

وعلى الرّغم من أنّ زيادته قليلة، فقد أجمع النّحاة على زيادة ضمير الفصـــل، وإن اختلفوا في اسميّته واختلفوا اختلافًا مبينًا في زيادة بعض الأسمـــاء مثـــل: ذو، اسم، مَنْ ...

II.4.1 زيـــادة ضمير الفصل:

يقول أبو حيّان في تعريف ضمير الفصل « والفصلُ هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عمادًا، وبعض الكوفيين يسميه : دعامـــة، ويسميه المدنيون صفة »[2].

فضمير الفصل هو ضمير رفع منفصل، يسميه البصريون "فصلاً" والكوفيـــون يسمُّونه، "عمادًا" أو "دعامة" مثل قولنا : كان زيدٌ هو القائمَ، فالضمير "هو" فصْلٌ

([1])- السيوطي، معترك الأقران، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القسم الأوّل، ص 338.

([2]) - أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 951.

لأنّه فَصَل بين المتلازمين وهما : اسم كان، "زيدٌ" وخبرها "القائمَ"، لرفع توهّم النّعتية في "القائم" وأنّ الخبر سيأتي في كلام بعده.

أمّا علّة تسميته عمادًا فيقول ابن الحاجب : « والكوفيّون يسمونه عمادًا لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسّقف من السقوط »[1].

وقد أجمع النّحويون على زيادته وشبهوه بحروف المعاني الزائدة، يقول سيبويه: « ... فصارت هو ههنا وأخواتها بمنزلة ما إذا كانت لغوًا في أنّها لا تغيّر ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر »[2]، ويقول المبرِّد : « ... وإن شئت قلت : كان زيدٌ هو العاقلَ يا فتى، فتجعل (هو) زائدة، فكأنّك قلت : كان زيد العاقلَ »[3]، فضمير الفصل زائد كزيادة الحروف، فلا موقع له من الإعراب، فهو مُلْغًى لفظًا، وتترتّب عنه دلالات لفظية ومعنوية، ستتّضح حين التطبيق على النصّ اللغوي.

أمّا الكسائي والفرّاء فيجعلان له محلاً، إمّا تابعًا لما قبله في الإعراب أو لِمَا بعده[4]، وردَّ السيوطي هذا القول متبوعًا بعلّته « فالصّحيح أنّه لا محل له من الإعراب وعليه الخليل لأنّ الغرض به، الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف إذ لم يُجَأ به إلاَّ لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب »[5].

([1]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 24.

([2]) – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 395.

([3]) – المبرِّد، المقتضب، ج4، ص 103.

([4]) – انظر، المرادي، الجنى الدّاني، ص 351.

([5]) – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 236.

وقد وضع النّحويون لضمير الفصل شروطًا لا يصحُّ أن يكـــون عمـــادًا إلاّ بتوفّرها، وهي تتعلّق بِمَا قبله وبما بعده، وبالاسم الذي هو فصل وهي الآتية :

- أن يكون ما قبله وما بعده معرفة : فيشترط في الاسم الـــذي قبـــل الفصل أن يكون معرفة وكذلك في الذي بعده، ولا نقصد بالمعرفة، المعرّف بـــــ "أل" وإنّما يدخل في حدِّها، اسم العلم، والضمائر المنفصلة، وأسمـــاء الإشـــارة، والمعرّف بالإضـــافة ...كقولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الزخرف : 76]، وقال تعالى: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص : 58].

يقول سيبويه : « واعلم أنّ هو لا يحسن أنْ تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة ... كما أنّها لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها معرفة أو مـــا ضارعها ... »[1]، وأسقط بعضهم هذا الشرط فأجاز التنكير، يقول ابن الحاجب : « وجوّز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النّكرة في نحو ما أظن أحـــدًا هـــو خـــيرًا منك »[2].

وقد استنكر الخليل زيادة ضمير الفصل في المعرفة، لأنّه اســـم، والأسمـــاء لا تُلْغَى، فموضعها عند العرب شريف، وهي كثيرة في كلامهم، يقـــول الخليـــل : « والله إنّه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه لغوًا »[3]، يقول ابن الحاجب شارحًا قول الخليل : « يعني إذا كان مستبعدًا في المعرفة مع أنّه قياسه كما مـــرّ فمـــا ظنّـــك بالنكرة »[4].

([1]) – سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 395.

([2]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 25.

([3]) – انظر هذا القول عند الزّجاج، إعراب القرآن، القسم الثاني، ص 545 / أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 952.

([4]) – ابن الحاجب، الكافية، ج2، ص 25.

- أن يتوسط بين متلازمين : ونقصد بالمتلازمين، المبتدأ والخبر أو ما يحلّ محلّهما وهو اسم النّاسخ وخبره، يقول المبرِّد : « ولا تكون زائدة إلاّ بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظننت وعلمت، وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وبابُ (إنّ) »[1]، وذلك نحو : كان زيدٌ هو المنطلقَ، وقد أجاز الفرّاء تقدّم ضمير الفصل في أوّل الكلام[2]، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة : 85].

- أن يكون مطابقا لما قبله : أي أن يُماثل الاسم الذي قبله، فإذا كان مخاطبًا حاضرًا، وجبَ أن يكون ضمير الفصل كذلك، وإذا كان هذا الضّمير للمتكلّم وجَب أن يأتي ما قبله كذلك، يقول ابن هشام : « أن يطابق ما قبله فلا يجوز : "كنت هو الفاضل" »[3]، ويقول ابن مالك : « ولابدّ من مطابقة لما قبله في حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه »[4]، وأمّا الغرض من هذه المطابقة فيجيبنا ابن الشجري قائلاً : « وهذا الضرب من الإضمار لابدّ أن يكون وَفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلّم لأنّ فيه نوعًا من التوكيد »[5].

والشواهد على ضمير الفصل كثيرة، اخترت منها للتطبيق قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : 05].

([1]) – المبرِّد، المقتضب، ج4، ص 104.

([2]) – انظر، الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص 51.

([3]) – ابن هشام، مغني اللّبيب، ج2، ص 569.

([4]) – ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 167.

([5]) – ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص 162.

يقول الطّبري في تفسيره الآية : « أي : أولئك هم المنْجِحون المدْركون ما طلبوا عند الله تعالى ذكرُه بأعمالهم وإيمانهم بالله وكتبه ورسله من الفوز بالثواب والخلود في الجنان، والنّجاة ممّا أعدَّ الله تبارك وتعالى لأعدائه من العقاب »[1].

فالضّمير "هم" هو فصلٌ، زائدٌ، واقع بين اسم الإشارة "أولئك" الذي هو مبتدأ، وبين "المفلحون" وهو خبر، يقول ابن عطية : « و "هم" فصل لأنّه وقع بين معرفتين »[2].

وقد سبقت هذه الآية بصفاتٍ تؤَهِّل العبد المؤمن لنيل درجة "الإفلاح" وهي: الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، الإنفاق من رزق الله، الإيمان بما أنزل من قبل وما أنزل من بعد، واليقين بالآخرة، فهذه الدّرجات لا تتحقق إلاّ للمفلحين، وقد جاء ضمير الفصل مؤكِّدًا تلك النسبة للاسم العائد عليهم وهو "أولئك"، وهو فاصل لمعنى الخبرية عن النعتية، فأولئك هم المخبر عنهم بالإفلاح، وليست تلك صفةً لهم، والخبرية أوثق في التأكيد من النعتية، إذا الخبر لصيق بالمبتدأ، وهو كالجزء منه، عُمْدةٌ في الكلام لا تحصل الفائدة إلاّ به، ولا يحسن السكوت إلاَّ عندهُ، فجاء ضمير الفصل "هم" زائدًا مُؤكِّدًا عمادًا، وهو ركيزة لغوية لبيان الحكم اللفظي والمعنوي.

وقد جمع الزمخشري فوائد الفصل في الآية فقال : « و(هُمْ) فصل : وفائدته : الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره »[3].

([1]) – الطّبري، جامع البيان، ج1، ص 108.

([2]) – ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج1، ص 86.

([3]) – الزّمخشري، الكشاف، ج1، ص 44.

فقد جلب الضّمير "هم" معنى التأكيد، وهذا المعنى يتعلّق بالاختصـــاص، أي تخصيص صفة "المفلحون" باسم الإشارة "أولئك" فهي منسوبة إليهم لحصول تلك الصفات منهم، والنسبة في الضمير تتعلّق بأغراض بيانية، يقـــول أبـــو حيّـــان : « وإنما تؤكد النسبة عند توهم أنّ المخاطب يشكّ فيهـــا أو ينـــازع أو يتـــوهم الشركة »[1].

إنّ زيادة ضمير الفصل في الآية قد حقّق بيانًا لفظيًا وهو الإعلام بالخبرية لرفع التوهّم، وبيانًا معنويًّا وهو تأكيد النسبة لإزالة الشكّ الذي قد يحصـــل في ذهـــن المخاطب، فيتشكّل من البيان اللفظي والمعنوي، بيانٌ بلاغيٌّ يُوجِّه السياق، وهـــو الاختصاص الذي يُعَدُّ غايةً إبلاغية، وعدولاً أسلوبيًا يُلحِقُ بالمعنى نوعًا من الإفهام والإيضاح ويُحدِّدُ التّوجه اللّغوي للتركيب اللفظي في الآية.

II.2.4 زيـــادة الأسماء المختلف فيها:

لقد اتّفق جمهور البصريين على زيادة ضمير الفصل، ولكنّهم اختلفوا في زيادة بعض الأسماء مثل : مَنْ، ذو، اسم، وجه ... لأنّ باب الأسماء لا تجوز فيه الزيادة، وهو خارج عن القياس، وما وردَ من الشواهد في زيادتها فقد تـــأوّلوه، وردّوه إلى معناه الأصلي.

وأجاز بعض الكوفيين وابن قتيبة وأبو عبيدة زيادتها، وســـأعرض آراءهـــم باختصار وإيجاز وهي متفرّقة في كتب النّحو، جمعت ما تيسّر منها.

II.2.4.1 زيـــادة "مَـــنْ":

وهو اسم قد يُزاد عند الكوفيين، ونسب النّحاة هذا القـــول إلى الكســـائي، يقول ابن الشجري : « وزاد الكسائي في معاني "مَنْ" قسمًا آخر، فزعم أنّها قـــد

([1]) – أبو حيّان، البحر المحيط، ص 74.

جاءت صلة، يعني زائدة »[1]، واحتجّ لقوله بشواهد من الشعر منها قول الشّاعر[2]: (الكامل).

يا شاةَ مَنْ قنصٍ لمن حلَّتْ له * حَرُمَتْ عَلَيَّ، وليتها لم تَحْرُمِ[3]

فأصل الكلام : "يا شاة قنصٍ" فزيدت "مَنْ" على قول الكسائي، وهي اسم، لأنّ الكوفيّين يتعاملون مع ظاهر النصّ، ويتوسّعون في إطلاق الزيادة على أقسام الكلم، يقول ابن هشام : « وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أَنَّ الأسماء تزاد »[4].

وتأوَّل البصريّون البيت فقالوا : إنّ "مَنْ" هنا هي نكرة موصوفة، أي : يا شاةَ إنسانٍ قنصٍ[5]، وكذلك فعلوا بجميع النصوص التي احتجَّ بها الكوفيّون على زيادة "مَنْ".

II.4.2.2 زيادة "اسم":

تزاد كلمة "اسم" في قولنا "بسم الله"، وهذا الكلام منسوب إلى أبي عبيدة، يقول : « "بسم الله" إنّما هو بالله لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه »[6]، وقد احتجَّ بقول لبيد[7]: (الطويل).

([1]) – ابن الشجري، الأمالي، ج3، ص 65.

([2]) – عنترة بن شداد، الديوان، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، ص 28.

([3]) – البيت من شواهد، ابن هشام، مغني اللّبيب، ج1، ص 361 / ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص 457.

([4]) – ابن هشام ، مغني اللّبيب، ج1، ص 360.

([5]) – المصدر نفسه، ج1، ص 361.

([6]) – أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص 16.

([7]) – لبيد بن ربيعة، الدّيوان، ص 51.

إلى الحول ثمّ اسم السَّلام عليكما * ومن يبْكِ حولاً كامِلاً فقد اعتذَرْ

فكلمة "اسم" في البيت زائدة على التركيب، والأصل : ثمّ السّلام عليكما، وهذا غير جائز عند جمهور النّحاة، وقد تأوّل ابن يعيش البيت على حذف المضاف، يقول : « فإن المراد ثم اسم معنى السلام عليكما فحذف المضاف واسم معنى السلام هو السلام، فكأنّه قال ثم السلام عليكما ... »[1]، وكذلك ابن قتيبة يقول بزيادة كلمة "اسم"[2]، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن : 78] ومعنى الكلام : تبارك ربّك، و"اسم" زائدة في الكلام.

وقد ضعّف المرادي المذهب النّحوي لأبي عبيدة وابن قتيبة، يقول : « ... ومذهبهما في ذلك ضعيف، وكانا يضعَّفَان في علم النّحو »[3].

ونقل القرطبي عن قطرب والأخفش تعليل هذه الزيادة بقوله : « اختلف في معنى زيادة "اسم" فقال قطرب : زيدت لإجلال ذكره تعالى وتعظيمه، وقال الأخفش : زيدت ليخرج بذكرها من حُكم القسم إلى قصد التبرّك لأنّ أصل الكلام : بالله »[4].

فالتأويل عند الفريقين واحد وهو : بالله، ثم السلام عليكما، وهُمَا يختلفان في التقدير، فالقائلون بالزيادة يجعلون كلمة "اسم" زائدة، والرّافضون لزيادته يقدّرون محذوفًا، فالمعنى واحد، واللفظ المقدّر يختلف في الحكم.

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 14.
([2]) – انظر، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 255.
([3]) – المرادي، الجنى الدّاني، ص 192.
([4]) – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 99.

II.4.2.3 زيـــادة "ذو":

نسب ابن يعيش القول بزيادتها إلى أبي عبيدة[1]، ومن الشواهد علـــى ذلـــك قول الكميت[2]: (الطويل).

إليكم ذوي آل النبيّ تطلَّعت * نوازع من قلبي ظِماءٌ وأَلببُ.

أي : إليكم آلَ النبيّ، وردّ ابن جني هذا مستندًا إلى تأويل آخـــر، يقـــول : « إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا : آل النبيّ »[3]، وذكر ابن يعـــيش فائدة هذا الأسلوب وهو "ذوي آل النبيّ" وأن الفائدة قد تحققت بـــدخول "ذوي" بخلاف قولنا : "آل النبيّ"، يقول : « وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة لأنّه لما قال يـــا ذوي آل النبيّ فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبيّ، ومن كان صـــاحب هذا الاسم كان ممدوحًا معظما لا محالة ... »[4].

فقد حقّق هذا الاسم "ذو" بيانًا وإيضاحًا وتعظيمًا للممدوح، فلحِقت الفائدة البلاغية والأسلوبية باللّفظ الوارد في التركيب.

ووصف ابن جني القائلين بزيادة "ذو" و"ذات" بعـــدم الإدراك للحقـــائق، يقول : « وقد دعا خفاءُ هذا الموضع أقوامًا إلى أنْ ذهبوا إلى زيـــادة ذي وذات في هذه المواضع ... وإنّما ذلك بعد عن إدراكِ هذا الموضع »[5].

([1]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 15.

([2]) – الكميت بن زيد الأسدي، القصائد الهاشميات، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ص 28.

([3]) – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 27.

([4]) – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص 12.

([5]) – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 29.

- وجوّز ابن قتيبة زيادة كلمة "الوَجه"[1]، واستدلّ على ذلك بقوله تعـــالى: ﴿ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ ﴾ [البقرة : 115]، فالمعنى : فثمّ الله، و لم يذكر النّحاة هذه الزيادة، وإنّما انفرد بها ابن قتيبة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) – ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 254.

الفصـــــــل الثّـــــالث

الزّيادة في رسم العربية

III.1 الزّيادة في الرسم القرآني.

III.1.1 مراحل جمع القرآن.

III.1.2 تعريف الرّسم العثماني.

III.1.2.1 تعريف " الرّسم " لغة.

III.1.2.2 تعريف الرّسم اصطلاحا.

III.1.3 دلالة الزيادة في الرّسم القرآني.

III.1.3.1 زيادة الألف.

III.1.3.1.1 زيادتها للفرق والفصل.

III.1.3.1.2 زيادتها للمطل والإشباع.

III.1.3.2 زيادة الواو.

III.1.3.3 زيادة الياء.

III.2 الزّيادة في الرّسم العروضي.

III.2.1 الزّيادة في الكتابة العروضيّة.

III.2.1.1 الإشباع.

III.2.1.2 الإطلاق.

III.2.2 الزّيادة في الضّرورة الشّعرية .

III.2.2.1 تعريف الضّرورة " لغة " .

III.2.2.2 تعريف الضّرورة " اصطلاحا ".

III.2.2.3 إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح.

III.2.3 الزّيادة في العلل العروضيّة. :

- الترفيل – التذييل – التسبيغ – الخزم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الزّيادة في رسم العربية

يعدّ الخطّ في العربيّة تعبيرا صريحا عن الكلمات المسموعة، وهو رموز حرفيّة تؤدّي دلالات مرتبطة بالنّفس البشرية، وظيفتها التّبليغ والتّواصل مع المخاطب، وقد وضع النّحويون قواعد وضوابط للكتابة العربيّة، تعارف عليها النّاس، فأصبحت متداولة بينهم، وهذا الذي يسمّى الخطّ القياسي، وقد خالفه خطّ المصحف وخطّ العَروض، فالأوّل هو خطّ اصطلاحي اختصّ به الرّسم القرآني، وافق الكتابة العربيّة في كثير من الحروف، وخالفها في بعض الحروف، يقول السّيوطي: « القاعدة العربيّة أنّ اللّفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهّد النّحاة أصولا وقواعد، وقد خالفها في بعض الحروف خطّ المصحف الإمام »[1]، والآخر، الخطّ المتعارف عليه في علم العَروض، يجري وفق ما هو مسموع مثل : فك التّشديد وإثبات التّنوين، وهما خطّان لا يقاس عليهما، يقول ابن درستويه[2]: « خطّان لا يقاس عليهما، خطّ المصحف وخطّ العروض».

ووفق هذه القاعدة، سنتبيّن الزّيادة في رسم المصحف، بتتبّع مواضعها واستجلاء دلالاتها الوظيفيّة في النصّ القرآني، ثم نوضّح مواضع الزّيادة في العروض بالتّطبيق على النصّ الشّعري ورصد المفردات المتعلّقة بالزّيادة العروضية.

(1)- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان،ج2، ص 212.

(2)- ابن دُرُستويه : هو عبد الله ابن جعفر بن محمد بن دُرُستويه ابن المرزبان، ولد في بلاد فارس سنة 258ه الموافق 871م،وهو من المحدّثين وعلماء النحو واللّغة، توفي في بغداد سنة 347ه الموافق 958م من مؤلفاته : " تصحيح الفصيح" وكتاب " الكتّاب" وكتاب "الإرشاد" في النحو، وكتاب " معاني الشعر" وكتاب " أخبار النحويين". انظر، خير الدين الزركلي : الأعلام – قاموس تراجم- ط5- 1980 دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، م4 ص 76.

1.III الزّيادة في الرسم القرآني:

قبل أن نتعرّف الزّيادة في رسم المصحف، وجب علينا أن نعرض باختصار، المراحل الثلاثة لجمع القرآن، وهي المرحلة الأولى النبوية، والمرحلة الثانية البكرية، والمرحلة الثالثة العثمانية وهذه الأخيرة هي التي أسّست لبداية نسخ المصاحف ونشرها في الأمصار.

1.1.III مراحل جمع القرآن:

- أنزل القرآن الكريم على النّبيّ محمّد ﷺ، و لم يتجرّأ أحد على أن يأتي بسورة من مثله لأنّه معجزة لغوية وعلمية ونفسية ، وهو على طرائق العرب في كلامهم، وقد فصّل القرآن الكريم الأحكام التشريعية، وخاطب أهل الكفر والعناد، فحظي بعناية المسلمين فهما وحفظا وشرحا، وجمع مرّتين، الأولى في صدور الرجال، والأخرى بالكتابة والتوثيق.

وقد حفظ الله تعالى القرآن الكريم، إذ قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر 09]، فأمر رَسُولُ الله ﷺ الصّحَابَةَ بكتابته دون سواه من النّصوص لكي لا يختلط بها، فجمعوه – رضي الله عنهم – في كتاب واحد، فيقول السّيوطي : « وقد كان القرآن كتب كله في عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتّب السّور »[1] .

لقد كُتب القرآن الكريم في الجريد واللّخاف، فلم تكن وسائل الكتابة آنذاك متوافرة، وعلى الرغم من صعوبة جمعه والحال كذلك، إلا أنّ حبّ الصّحابة لهذا الوحي المترّل جعلهم يلتمسون كل ما هو صالح للكتابة والتّدوين بغية الحفاظ على النّص القرآني، وامتثالا لأمر الرّسول ﷺ، يقول ابن عطية : « كان القرآن في مدة

(1)– المصدر السابق ، ج1 ، ص 76.

رسول الله ﷺ متفرقا في صدور الرجال وقد كتب الناس منه في صحف وفي جريد وظرر وفي لخاف وفي خزف وغير ذلك... » [1]

أمر الرّسول ﷺ بكتابة النّص القرآني، وتعد هذه المرحلة البداية الأولى لجمع القرآن الكريم، وامتثل لذلك من هو عالم بشؤون الكتابة، وأما عن الآيات والسور فإنها غير مرتبة في مواضعها، وإنما كتبت وفق نزولها.

● تولّى أبو بكر الصّديق الخلافة بعد رحيل الرسول ﷺ إلى جوار ربه، فسار على منهجه وحارب كل من خرج عما أسس له رسول الأمة عليه الصلاة والسلام، وكان من بين أولئك مسيلِمة الكذّاب، الذي ادّعى النّبوة، فخرج إليه المسلمون في واقعة " اليمامة "، واستحرّ القتل بالقّراء فهرع عمر بن الخطاب إلى أبي بكر وأخبره الخبر، وعرض عليه جمع القرآن قبل أن يذهب من الصدور بموت أصحابه، روى البخاري في صحيحه الحادثة فقال : «... عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : أرسل إليّ أبوبكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن وإنيّ أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وإني أرى أن نأمر بجمع القرآن قلت لعمر كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ، قال عمر هذا والله خير فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر ... » [2] فقد أحسن أبو بكر في جمع القرآن، وحفظه من الضياع، يقول الباقلاّني : « وأن أبا بكر وعمر وزيد بن ثابت وجماعة الأمة أصابوا في جمع القرآن بين اللوحين وتحصينه وإحرازه وصيانته

(1)- ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج1 ص 49.

(2)- البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماني، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ط2، 1401ه، 1981 م دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 19 ص 06، 07 .

وجروا في كتبه على سنن الرّسول وسنّته ﷺ تسليما، وأنّهم لم يثبتوا منه شيئا غير معروف » [1]، ويروي ابن أبي داود عن علي رضي الله عنه قال : « رحم الله أبا بكر هو أوّل من جمع بين اللّوحين » [2]

فقد كان غرض أبي بكر من جمع القرآن هو الخوف من ضياعه بذهاب أهله، وانمازت هذه المرحلة من مراحل الجمع بالدقّة والإتقان، والدليل على مسلك الدّقّة والتثبت هو أنهم لم يقبلوا آية من أحد إلا بشاهدين بأنّه سمعها بحضرة رسول الله عليه الصلاة والسلام، جاء في الخبر الذي رواه ابن أبي داود عن عروة عن أبيه قال: " لما استحرّ القتل بالقرّاء يومئذ فَرِقَ أبو بكر على القرآن أن يضيع، فقال لعمر بن الخطّاب ولزيد بن ثابت : اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه » [3].

- أمّا المرحلة الثالثة والتي جمع فيها القرآن جمعا وافيا في خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه، فقد كان سبب الجمع هو قدوم حذيفة بن اليمان من غزوة " فرج إرمينية " ونقله خبر الاختلاف في القراءة بين الناس إلى عثمان بن عفّان، حتى خطّأ بعضهم بعضا، وذكر البخاري القصة كاملة يقول إنّ: « ... أنس بن مالك حدثه أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشأم في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب ... فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزّبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن

---

(1)- الباقلاني، الانتصار للقرآن، تحقيق محمد عصام القضاة، ط1، 1422ه، 2001م، دار ابن حزم بيروت، لبنان، م1 ص 64.

(2)- ابن أبي داود، كتاب المصاحف، تحقيق محب الدين عبد السبحان واعظ، ط2، 1423ه، 2002م دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان ص 153.

(3)- المصدر نفسه، ص 157.

هشام ... » [1]، فكان لعثمان رضي الله عنه الفضل العظيم في جمع النّاس على كلمة واحدة، وحسم باب الخلاف بتكليف جمع من الثّقات يَقْدُمُهُم زيد بن ثابت وبعض الصّحابة القرشيّين، يقول ابن كثير : « ... وعثمان رضي الله عنه جمع قراءات النّاس على مصحف واحد ووضعه على العرضة الأخيرة التي عارض بها جبريل رسول الله ﷺ في آخر رمضان من عمره عليه الصّلاة والسّلام » [2].

ولقد رفع هؤلاء الثّقات المصحف الإمام إلى عثمان رضي الله عنه، فوافقهم بعد أن كانوا قد راجعوه فيما اختلفوا فيه، وأمر بنسخه إلى أربع نسخ على أرجح الرّوايات، يقول الدّاني : « وأكثر العلماء على أنّ عثمان بن عفّان رضي الله عنه لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كلّ ناحية من النّواحي بواحدة منهنّ، فوجّه إلى الكوفة إحداهنّ وإلى البصرة أخرى، وإلى الشّام الثّالثة، وأمسك عند نفسه واحدة»[3] .

لقد اختلفت هذه المرحلة عن التي سبقت في سبب جمع القرآن، فالأولى كان الخوف من ضياع القرآن بذهاب أهله في موقعة " اليمامة " هو الدّافع إلى كتابة القرآن وجمعه، وأمّا الأخرى فقد استدعى الخلاف في القراءة جمعًا ثانيًا يوحّد الكلمة ويجمع الأمّة، يقول الباقلاّني : « وأنّ عثمان لم يقصد قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين وإنّما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروضة على الرسول وإلغاء ما لم يجر مجرى ذلك » [4].

---

(1)- البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماني، ج 19 ص 08 .

(2)- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد وآخرين ط1، 1421ه، 2000م ج1 ص 44.

(3)- الداني، المقنع، في رسم مصاحف الأنصار، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ص 19.

(4)- الباقلاني، الانتصار م1 ص 65/ وانظر في الفرق بين الجمعين، السيوطي، الإتقان ج1 ص 79.

إنّ هذه المرحلة في جمع القرآن الكريم، هي مرحلة جامعة للقراءات المحتملة في الآية الواحدة والتي يوافقها الرّسم القرآني للكلمة، فهو شرط أساس لصحّة القراءة.

2.1.III تعريف الرّسم العثماني:

نقصد بكلمة " الرّسم العثماني" تلك الطريقة التي ارتضاها عثمان رضي الله عنه والصّحابة في كتابة المصحف، وقد نسبت إليه على سبيل الأمر والجمع الثاني، لا على سبيل الاختراع، فقد كانت كلمات القرآن تكتب بتلك الطريقة قبل تولّي عثمان الخلافة، يقول صبحي الصّالح : « وقد اصطلح العلماء على تسمية هذه الطريقة " برسم المصحف " وكثيرا ما ينسبون هذا الرّسم إلى الخليفة الذي ارتضاه، فيقولون : رسم عثمان أو الرّسم العثماني» .[1]

وقد وضّحت نسبة الكلمة إلى سيدنا عثمان رضي الله عنه، كي يزول اللّبْس عن ذهن القارئ، قبل تعريف مصطلح " الرّسم " عند أصحاب اللّغة، وأهل القراءة. وذكرت بعض المصطلحات الدالّة على كيفية كتابة كلمات القرآن في كتب القدماء مثل : الهجاء، الكتابة، الخطّ[2]، وقد انتقيت مصطلح " الرّسم " لأنه المشهور والشّائع عند القرّاء، وسأتناوله بالتّعريف والتّوضيح.

---

(1)- صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن ط18 – 1990م، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ص 275.

(2)- انظر : أبوداود سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، دراسة وتحقيق أحمد بن أحمد بن معمر شرشال – د ط – 1421ه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف/غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ط1 – 1425ه، 2004م، دار عمار، الأردن ص 128، 129.

III.1.2.1 تعريف " الرّسم " لغة:

- يقول ابن منظور : « الرّسم، الأثر، وقيل بقيّة الأثر، وقيل : هو ما لَصِق بالأرض منها، ورسم الدّار: ما كان من آثارها لاصقا بالأرض، والجمع أرسم ورسوم » (1).
- ويعرّفه الفيروزبادي : « ركيّة* تدفنها الأرض والأثر، ورسم الغيث الديار عفّاها، وأبقى أثرها لاصقا بالأرض، والعلامة والرسم وشي يجلي به الدنانير، والرواسيم كتب كانت في الجاهلية » (2) .

فالرّسم هو الأثر من كلّ شيء، فرسم الحرف والكلمة هو أثر المنطوق والمسموع في الكتابة والخطّ، وعلى الرغم من اتساع اللغة المنطوقة، وكثرة دلالاتها، إلاّ أنّ الخطّ هو الصورة الكتابية لأصوات اللغة، وهو قاصر عن تأدية كلّ الوظائف اللغوية التي ترتبط بالتّطور السّريع للظروف الاجتماعية واللغوية المحيطة بالمتكلّم .

III.2.2.1 تعريف الرّسم اصطلاحا:

- يعرّفه المخلّلاتي بقوله هو: « علم تتعرّف به مخالفات المصاحف العثمانية لأصول الرّسم القياسي » (3)
- عرّفه غانم قدوري الحمد بقوله : « تعني عبارة (رسم المصحف) طريقة رسم الكلمات في المصحف من ناحية عدد حروف الكلمة ونوعها، لا من حيث

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (رسم) م3 ص1646.

(*)- والرّكيّة، البئر تحفر والجمع ركيٌّ وركايا، لسان العرب، مادة (ركا)، م3 ص 1722.

(2)- الفيروزبادي، القاموس المحيط، مادة (رسم) د.ط 1301ه المطبعة الميرية، ببولاق مصر ج4ص 118.

(3)- المخللاتي، إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، دراسة وتحقيق عمر بن سالم المراطي ط1 – 1428ه، 2007م، مكتبة الإمام البخاري، مصر ج1 ص 111، 112.

نوع الخطّ وجماليته» [1].

- ويعرّفه محمد حسن جبل، فيرى أنّه «يقصد بمصطلح (الرّسم العثماني) صورة خطّ الكلمات والحروف في المصاحف التي كتبت بأمر سّيدنا عثمان» [2].

إنّ الرّسم العثماني هو صورة رسم الكلمات والحروف، فهو يعنى بالهيئات الكتابيّة للكلمة، لا بهيئة نطقها أو صورتها الصّوتية، وقد خالف الرّسم القياسي المتعارف عليه عند النّحاة في بعض الحروف ووافقه في كثير منها، إذ القاعدة أنّ المكتوب موافق للمنطوق، فإذا خالفه بزيادة أو حذف أو فصل أو وصل حقّ لنا أن نعرف مواضعه ودلالته التي من أجلها لم يجر مجراه .

3.1.III دلالة الزيادة في الرّسم القرآني:

قلنا فيما سبق إنّ خطّ المصحف قد خالف الخطّ القياسي في بعض الأمور، ذكرت في كتب القراءات وعلوم القرآن وهي ستّ قواعد : الحذف، الزّيادة، الهمز، الإبدال، الفصل، الوصل، وسيعنى هذا البحث بالزّيادة في خطّ المصحف، وقد شرح الشّنقيطي معنى هذه الزّيادة في خطّ المصحف فقال: « ومعنى زيادتها أنّها زائدة على القراءة فلا تقرأ وصلا ولا وقفا » [3] فهي زيادة ثابتة في الخطّ، ومحذوفة في النّطق، تلحقها فوائد معنوية، لا تتحقّق إلاّ بوجودها، وهذه الزّيادة تختصّ بحروف المدّ الثّلاثة أي : الألف والواو والياء، يقول ابن قتيبة :

---

(1)- غانم قدوري الحمد، محاضرات في علوم القرآن ط1 – 1423ه، 2003م، دار عمار، عمان – الأردن ص 83.

(2)- محمد حسن جبل، وثاقة نقل النص القرآني الكريم من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أمته ط1، 1431ه، 2010م، مكتبة الآداب، القاهرة ص 308.

(3)- محمد حبيب الله الشنقيطي، كتاب إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام ط2، 1402ه، 1982م، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ص 38.

« وإنّما يزيدون في الكتاب " فرقا بين المتشابهين "حروف المدّ واللّين وهي الواو والياء والألف، لا يتعدّونها إلى غيرها» [1].

وسأفصّل مواضعها القرآنية، ثمّ أنتقي بعض شواهدها لتكون أنموذجا للتطبيق، وذلك بتتبّع دلالتها في الآية الواحدة، استنادا إلى المسوّغات العلمية والطّرائق المنطقية للوصول إلى الرّأي الرّاجح الذي يوضّح أبعاد تلك الزّيادة وعلاقتهما بالسّياق اللّغوي .

III.1.3.1 زيادة الألف:

تزاد الألف في رسم المصحف عند أهل القراءة والتّجويد في مواضع هي : مائة ومائتان أينما وقعت يقول الدّاني : « اعلم أنّ كتّاب المصاحف زادوا الألف في الرّسم بإجماع منهم في أصل مطّرد، وخمسة أحرف متفرّقة، فأمّا الأصل المطّرد فهو ما جاء من لفظ " مائة " و" مائتين "... » [2]، أما الموضع الثاني فتزاد الألف بعد الواو في كلمات منها : " الربوا " " يعبؤا " " تفتؤا " " برءاؤا "،

والموضع الثالث، هو زيادتها في بعض الأحرف مثل قوله تعالى: ﴿ ولأاوضعوا خلالكم ﴾ [التوبة 47] وقوله تعالى: ﴿ أولأاذبحنه ﴾ [النمل 21]، والموضع الرابع، زيادتها حين ترسم النون الخفيفة ألفا كقوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف 32]، فهذه جملة ما ذكره القرّاء في زيادة الألف، وزادوا حروفا أخرى لم تفصّل هنا [3] .

---

(1)- ابن قتيبة، أدب الكاتب، حقّقه محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة الرحمنية، مصر ص 236.

(2)- الداني، المحكم في نقط المصاحف، عني بتحقيقه عزة حسن ط2 – 1407ه – 1986م دار الفكر سورية، دمشق ص 174.

(3)- انظر هذه المواضع عند الداني، المقنع ص 48 – 51.

وقد قسّمت الأغراض الوظيفية لهذه الزّيادة إلى قسمين :

III.1.1.3.1 زيادتها للفرق والفصل:

تزاد هذه الألف عند النّحاة بعد واو الجمع مثل : مرّوا، غـــزوا، كفـــروا، والغرض من زيادتها هو تجنّب التباسها بواو العطف، يقول ابن قتيبة: « ألف الفصل تزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النّسق » [1]وأصل إلحـــاق هـــذه الألـــف بالكلمة أن تكون تلك الواو منفصلة عنها، وقد عمّم النّحاة القاعـــدة فألحقوهـــا بالواو المتصلة، إذ لا لبس فيها مثل : دخلوا، خرجوا، جاء في شـــرح الشّـــافية : " والأصل أن لا تكتب الألف إلا في واو الجمع المنفصلة ... إذ المتّصلة لا تلتـــبس بواو العطف ... لكنه طُرد الحكم في الجميع " [2] .

وقد توسّع الكوفيّون في زيادة هذه الألف في بعض المواضع التي آخرها واو، مثل الفعل المضارع حين تكون واوه أصلية (يغزوا) وكذلك المنصوب منـــه (لـــن يغزوا)، وفي واو الجمع مثل (ضاربوا زيد)[3] ... واختلفت تعليلات النّحاة في سبب زيادة هذه الألف، فالذي جعلها فاصلة فارقة، فهي تفصل بين واو الجمـــع وواو العطف، أو أنّها تفصل بين واو الضمير وواو الاعتلال [4]مثل آمنوا، يغزوا، فهـــي حرف إشاريّ دالّ على الفرق الحاصل بين الوحدات الكلامية المتعلقة بالتراكيـــب النحوية أو الصرفية، وقد قدّم لنا الخليل تعليلا صوتيا لتلك الزّيادة يقول : « لمّـــا

(1)- ابن قتيبة، أدب الكاتب ص 236.

(2)- الاستراباذي، شرح الشافية ج3 ص 327.

(3)- انظر السيوطي، همع الهو امع ج6 ص 324.

(4)- أبو الحسن علي، كشف المشكل ص 330.

كان وضعها على المدّ وعلى ألاّ تترك أصلا زادوا بعدها الألف، لأنّ فصل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف » [1].

ويقول سيبويه متّبعا مذهب شيخه : « وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها متّسعة لهواء الصّوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمدّ للصّوت، فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها فيهوي الصّوت إذا وجد متّسعا حتّى ينقطع آخره في موضع الهمزة وإذا تفطّنت وجدت مسّ ذلك، وذلك قولك ظلموا ورموا وعمي وحبلى، وزعم الخليل أنّهم لذلك قالوا ظلموا ورموا فكتبوا بعد الواو ألفا ... » [2].

إن هذا التّفسير الصّوتي لزيادة الألف بعد واو الجمع يحيلنا على الاتّساع والمدّ الذي تختصّ به هذه الحروف (ا، و، ى)، فالألف هي مجانس صوتي للواو لاشتراكهما في حجم الصّوت الممدود غير المنقطع، إلاّ حين ينتهي مخرج الواو في موضع تلك الألف فتحصل المشاكلة المدّية، والفصل الصوتي بزيادة الألف في آخر الكلمة الدّالة على ضمير الجمع .

وأمّا إذا حاولنا استقراء هذه القاعدة في النّص القرآني، فستختلف المفاهيم، وتتعدّد مواضع الزيادة في هذا الحرف، فلا تختصّ بواو الجمع كالذي ذكره النّحاة، بل هي ثابتة في الفعل المضارع، وفي الاسم المجموع، وبعد الهمزة المرسومة واوا، وفي أسماء كثيرة منتهية بواو، ولكنّ أهل القراءة لم تختلف توجيهاتهم لدلالة هذه الزيادة عمّا قاله النّحاة، فحكم الفصل مشترك بين النّحاة والقرّاء يقول المارغني في تفسير زيادة الألف : « ووجه زيادة الألف هنا وفيما تقدّم ... الدلالة على فصل

(1)- السيوطي، همع الهو امع ج6 ص 324.

(2)- سيبويه، الكتاب ج2 ص 285.

الكلمة عمّا بعدها، وصحّة الوقف عليها »[1]، فحكم الزيادة واحد إلاّ أنّ النّحاة جعلوا الفرق والفصل بين الحروف مخافة حصول اللّبس، لأنّ الغاية عند النّحوي هي السّلامة والصحّة اللّغوية، أمّا عند أهل القراءة، فالفصل متعلّق بالكلمات القرآنية، والألف هي الرّمز الذي يحيل القارئ على صحّة الوقف .

– وسأنتقي آية قرآنية تتضمّن زيادة الألف في كلمة آخرها واو، وأعرض قول المفسّرين في توجيه تلك الزّيادة .

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ﴾ [البقرة 275]. وردت كلمة " الربا " في القرآن على هذه الصورة الحرفية في النصّ القرآني (الرّبوا) بالواو والألف على الرّغم من تعارف النّحاة على كتابتها بالألف بدل الواو (ربا)، يقول ابن عطية : « والربا من ذوات الواو، وتثنيته ربوان عند سيبويه، ويكتب بالألف »[2]، وقد اختصّ القرآن الكريم بشكل آخر لهذه الكلمة، فتوحّدت الصّورة اللّفظية واختلفت الصّورة الكتابية، وفي ذلك سرّ خفيّ، إذ الألف مرسومة في الخطّ بعد واو ليست للجمع .

يقول ابن الأنباري : « – الربوا – في جميع القرآن : بالواو والألف إلاّ الذي في سورة الرّوم : " من ربًا " : فإنّه بالألف من غير واو»[3]، وقد اختلف المفسّرون في دلالة زيادة الألف في هذا الموضع، وكذلك تعدّدت توجيهاتهم في سرّ كتابة كلمة (الربوا) بالواو دون الألف، وسنعرض آراءهم في زيادة هذه الألف،

(1)– المارغني، دليل الحيران على مورد الظّمآن في فنّي الرّسم والضبط – ط1 – 1415ه، 1995م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 158.

(2)– ابن عطية، المحرّر الوجيز ج1 ص 371 .

(3)– ابن الأنباري، مرسوم الخطّ، تحقيق، حاتم صالح الضّامن – ط1 – 1430ه، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ص 18.

أمّا رسمها بالواو فلا يتعلّق بهذه الدّراسة التي تعنى بظواهر الزّيادة الثّابتة في الرّسم القرآني.

يقول الزّمخشري: « وزيدت الألف بعدها تشبيها بواو الجمع »[1]، إنّ توجيه الزّمخشري لهذه الزّيادة يمتدّ امتدادا أصيلا لما قاله النّحاة عن زيادة الألف بعد واو الجمع، فهي فاصلة فارقة، بين هذه الواو وواو العطف أو الاعتلال، والتّي في كلمة (الربوا) ثابتة لثبوت الشّبه بين واو هذه الكلمة وواو الجمع، فكلّ كلمة وردت في القرآن الكريم واوها ليست للجمع وبعدها ألف، فالوجه فيها هو المشابهة الحاصلة بينهما، فحين عرفت العلّة ثبتت الزّيادة في كلّ واو.

ويقول الطاهر ابن عاشور في الحكمة من زيادة هذه الألف في كلمة "الربوا": «... بل إنّهم كتبوا الألف بعدها عوضا أن يضعوا الألف فوق الواو كما وضعوا المنقلب عن ياء ألفا فوق الياء لئلا يقرأها الناس الربُو »[2].

تعدّ هذه الألف عند ابن عاشور وسيلة لغوية ورمزا بيانيا لإيصال المعنى وتبليغه، وهي حرف فاصل بين شكلين متجانسين يحتملهما اللّفظ، أحدهما هو الدّالّ على الصحّة اللّغوية المتعارف عليها، والآخر هو الذي يختصّ به الرّسم القرآني، فكلمة (الربوا) ثنائي لغوي، يحمل دلالة خطّية ودلالة صوتية، والألف الزّائدة هي التي ولّدت الدّلالة الصّوتية، فهي حاصلة بها، وتعدّ موجّها لفظيّا يحيل القارئ على النطّق الأصلي للكلمة، فتتشكّل الصّورة الخطيّة لها، وينتج من ذلك تجانس بين المنطوق والمكتوب .

وأمّا الألوسي فقد ربط زيادة الألف في اللّفظ بالزّيادة الواقعة في المعنى الشرعيّ لكلمة " الربَا "، يقول : « ... وزيدت الألف بعدها تشبيها بواو الجمع

(1)- الزمخشري، الكشاف ج1 ص319،320.

(2)- الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير ج3 ص80.

فصار اللّفظ به على طبق المعنى في كون كل منهما مشتملا على زيادة غير مستحقة فأخذ لفظ الربَا الحرف الزّائد وهو الألف بسبب اللّفظ الذي يشابهه وهو واو الجمع حيث زيدت فيه الألف كما يأخذ معنى لفظ الربا بمشابهته معنى لفظ البيع، لاشتمال المعنيين على معاوضة المال بالمال بالرّضا، وإن كان أحد العوضين أزيد...» [1]، إنّ هذا الارتباط اللّفظيّ والمعنويّ الذي حصل في كلمة " الربوا " هو حلقة متواصلة تشكّلت بثبوت الألف الزائدة، فكلّ زيادة في اللّفظ تلحقها زيادة في المعنى، فالزّيادة غير المستحقّة التي يأخذها آكل الرّبا قد مثلتها في اللّفظ زيادة حرفية وهي الألف المتطرّفة بعد الواو.

إنّ زيادة الألف بعد الواو في الكلمات القرآنية، هي زيادة غير قياسية، لا تخضع للقاعدة النحوية في اختصاصها بواو الجمع، بل هي ظاهرة شاملة، أمثلتها متعددة ومتباينة، وهذه الشمولية جعلت زيادة تلك الألف مرتبطة ارتباطا وثيقا بإشكالات دلالية، قد بانت معالمها في بعض الأحرف، وخفيت في كثير منها .

وتزاد الألف الفاصلة في موضع مطّرد هو " مائة " و" مائتان "، فنطقها يأخذ شكلا مختلفا عن كتابتها، فهي " مئة " محذوفة الألف، وفي الخطّ ثابتة الألف " مائة " وقد زيدت هذه الألف وفق ما قاله النّحاة للفصل بين المتشابهين، يقول ابن قتيبة : « الكتّاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه، ليفصلوا بالزّيادة بينه وبين المشبّه له » [2]وهذا المشبه له هو " منه " فحين خُشي اللّبس، لحقت الألف بـ " مئة " لأنّ حروف الكلمتين متشابهة قبل حدوث النقط والشكل، فقد يظنّها القارئ حرف جرّ متّصلا بضمير الغائب، فيذهب المقصود ويتحوّل المعنى، ليحصل إشكال لغوي ودلالي في السّياق الكلامي، يقول ابن قتيبة : « و" مائة "

(1)- الألوسي، روح المعاني، ج3، ص48.

(2)- ابن قتيبة، أدب الكاتب ص 227.

زادوا فيها ألفا ليفصلوا بينها وبين " منه " ألا ترى أنّك تقول " أخذت مائة " و" أخذت منه " فلو لم تكن الألف لالتبس على القارئ » [1] .

وقد وردت هذه الكلمة على صيغة المفرد والمثنى بهذا الرّسم في المصحف، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾ [البقرة261]، وقال عزّ وجلّ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال 65]، وقد اتّبع أهل القراءة مذهب النّحاة في تخريج هذه الزّيادة، وزاد الدّاني وجها بعد ذكر الوجه الأوّل وهو الفصل، يقول : «... وإمّا تقوية للهمزة من حيث كانت حرفا خفيّا بعيد المخرج، فقوّوها بالألف، لتتحقّق بذلك نبرتها ... وهذا القول عندي أوجه لأنّهم قد زادوا الألف بيانا للهمزة وتقوية لها في كلم لا تشبه صورهنّ بصور غيرهنّ، فزال بذلك معنى الفرق وثبت معنى التقوية لأنّه مطّرد في كلّ موضع » [2]، فزيادة الألف في هذا الموضع هي تقوية للهمزة بعدها، وسند صوتيّ لتحقيق مخرجها وإثبات صفتها فهي بيان للخفاء الحاصل، وإن كان ثبوتها يشكّل ثقلا عند المتكلّم، فحذفها يؤدّي إلى الخفّة والمرونة، إلاّ أنّ هذا الإلحاق الصوتيّ قد حقّق فصلا لغويّا وبيانا لفظيّا متكاملا منح الكلمة المرسومة على هذا الشكل قوّة دلالية للتّواصل مع المخاطب .

وتعدّ هذه الزّيادة في كلمة " مائة " عند بعضهم ارتباطا تاريخيا بالكتابة القديمة، يقول غانم قدوري الحمد : « ... ولعلّ أصل هجاء الكلمة كان بالألف فقط هكذا (ماه) عند أهل التّحقيق، وأنّ الياء زيدت في الرّسم بعد أن انتقلت

(1)- المصدر السابق، ص 253.

(2)- الداني، المحكم، ص 176.

صورة رسم الكلمة من بيئة تحقق الهمزة إلى بيئة الحجاز التي تسهّلها، و لم يغير الكتاب صورة الكلمة بحذف الألف وإثبات رمز النطق الجديد، بل إنّهم أثبتوه إلى جانب الألف فظهرت الكلمة بهذه الصّورة » [1]، وقد نقل السيوطي عن أبي حيّان ما يؤيّد هذا التوجيه التاريخي يقول : « وقد رأيت بخط بعض النّحاة – مأة – هكذا بألف عليها همزة، الهمزة دون ياء » [2] .

إنّ هذا التغيّر الذي حصل في كتابة هذه الكلمة، يؤكّد لنا أنّ التطور السريع في أصوات اللّغة لم يواكبه تطور في الخطّ مع مرور الزّمن بالقدر الذي يسمح بموافقة متجانسة بين الصّوت والكتابة، يقول محمد المختار : « والملاحظ في جميع اللّغات أنّ الكلمة تتطوّر في تاريخها بصورة أسرع من تطوّر الكتابة، ولذلك يضطرّ الكتّاب إلى تغيير هجاء الكلمات في فترات زمنية حتّى يلائموا بين المكتوب والمقروء » [3] .

إنّ الدّلالة التي تحملها الألف الزّائدة في هذا الموضع هي تنوّع في وظائفها، فهي فاصلة في التّحليل اللّغوي ومقوّية في التّوجيه الصّوتي، وصورة تاريخيّة لتطوّر الكتابة العربية.

III.1.3.1.2 زيادتها للمطل والإشباع :

تزاد الألف مع اللاّم ألف في رسم بعض الكلمات القرآنية كقوله تعالى: ﴿ ولاأوضعوا ﴾ [التوبة 47] وقوله تعالى: ﴿ أولاأذبحنّه ﴾ [النمل 21]، يقول الدّاني في إثبات الألف هنا : « ... عن عاصم الجحدري قال : في الإمام " ولاأوضعوا "

(1)– غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، ص 352، 353.

(2)– السيوطي، همع الهو امع، ج6، ص 362.

(3)– محمد المختار ولد ابّاه، تاريخ القراءات بين المشرق والمغرب – ط3 – 2008م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ص 28.

و" أولاأذبحنّه " بألف، وقال نصير : اختلفت المصاحف في الذي في التوبة واتفقت على الذي في النمل » [1].

وسنأخذ الآية التي في التوبة مثالا للتّوضيح وهي قوله تعالى: ﴿ لوخرجوا فيكم ما زادوكم إلاّ خبالا ولاأوضعوا خلالكم ﴾ وقد حصل اختلاف بين النّحاة والقرّاء في موضع الألف من هذه الكلمة، فالنّحويون يكتبون الألف متوسطة بين اللاّم والألف (لأوضَعُوا)، أمّا القرّاء فهي عندهم متأخّرة عن اللاّم ألف (لأاوضعوا)، وقد نتج من هذا الخلاف، اختلاف في تأويل الدّلالة المترتّبة عن زيادة الألف .

والآية هي خطاب موجّه للمؤمنين، وتنبيه لهم من إفساد المنافقين، وتفسير كلمة " لأوضعوا " أي لأسرعوا السّير، يقول الطّبري : « ولأسرعوا بركائبهم السير بينكم ... يقول تعالى ذكره : لوخرج أيها المؤمنون فيكم هؤلاء المنافقون – ما زادوكم إلا خبالا " يقول : لم يزيدوكم بخروجهم إلاّ فسادًا وضرّا ولذلك ثبّطهم عن الخروج معكم » [2].

فالألف زائدة على اللّفظ، وهي ثابتة خطّا، ومحذوفة نطقا، ولا يجوز القراءة بها، خاصّة في الوجه الذي اتّفق عليه النّحاة (لاأوضعوا)، إذ الإثبات اللّفظي عند القارئ يؤدّي إلى نفي الإيضاع وهو الإسراع، وهذا مخالف لمراد الله تعالى، ويخرج السّامع والقارئ عن الدّلالة الصحيحة، يقول الحلبي : « "ورسم في المصحف " ولاأوضعوا خلالكم " بألف بعد " لا " ... وهذا لا يجوز القراءة به ومن قرأه متعمّدا يكفر » [3]، لقد تعدّدت التّوجيهات الدّلالية في كلمة " لأاوضعوا " المتعلّقة

(1)– الداني، المقنع، ص 51 .

(2)– الطبري، جامع البيان، ج10، ص144.

(3)– الحلبي، الدر المصون، ج6، ص 61.

بزيادة هذه الألف، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالتحليل الصّوتي والسّياقي والتـــاريخي، وفصّل الدّاني في وجوه زيادتها المتّصلة بقول أهل المصاحف حين أثبتوا الألف بعـــد اللاّم ألف، وهي أربعة : أحدها : أن تكون صورة لفتحة الهمزة من حيث كانت الفتحة مأخوذة منها، الثاني : أن تكون الحركة نفسها لا صورة لهـــا وذلـــك أنّ العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط الثالث : أن تكون دليلا على إشباع فتحـــة الهمزة وتمطيطها في اللّفظ لخفاء الهمزة وبعد مخرجها، وفرقا بين مـــا يحقّـــق مـــن الحركات وبين ما يختلس منهنّ والرابع : أنها تكون تقوية للهمزة وبيانا لها[1].

إنّ هذا البعد الصّوتي الذي تؤدّيه الألف في هذه الكلمة هو تكامـــل بـــين صائت قصير، وصائت طويل وصامتين، فالألف هي صورة فتحة الهمزة لأنّها مـــن جنسها وتشاكلها في التّبادل الصّوتي، يقول الطاهر ابن عاشور : « ولعلّهم أرادوا التنبيه على أنّ الهمزة مفتوحة وعلى أنّها همزة قطع » [2]، أو هي تلـــك الحركـــة بعينها لأنّها تمثّلها في الخطّ، فالألف دلالة على حركة الفتحة، لأنّ الشكل لم يكن معروفا آنذاك، والألف كذلك إشباع للبيان والإيضاح، فالهمزة بعيدة في المخـــرج محوجة إلى ما يزيل خفاءها، ويزيد في اتّساعها الصّوتي لتحقّق ذاتهـــا في الكلمـــة فتظهر جليّة في الخطّ وفي النّطق فالألف قد قوّتها وشدّت سندها الصّوتي .

يقول ابن عطية ناقلا قول القاضي أبي محمّد : « ويحتمل أن تمطل حركـــة اللاّم فيحدث بين اللاّم والهمزة التي من أوضع » [3]، وهذا التفسير يتعلّق بموضـــع الألف من الكلمة عند النّحاة (لاأوضعوا)، فالمطل وهو التّطويل يتعلّق بشكل اللاّم، والألف وسيط صوتيّ تتعلّق دلالته بالصائت القصير في الـــلاّم، فزيادتهـــا إضـــافة

(1)- انظر الدّاني، المحكم، ص 176، 177.

(2)- الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج10، ص 217 .

(3)- ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص 41 .

وتحسين كلامي مرتبط بالتنوّع اللّفظي في النّطق الكلامي والألف في الكتابة محسّن خطيّ يحيلنا على الدّلالة الصّوتية .

إن زيادة هذه الألف (لاأوضعوا) (لأاوضعوا) هي تمثيل صّوتي للمدة الزمنية الـــتي يستغرقها الصائت القصير (الفتحة) في الحرف الصّامت، ولا تتعلّق هـــذه الزّيـــادة الصّوتية بدلالة الكلمة أو أنها تغير المعنى إلى النقيض، وإنّما هي إلحاق صوتي تتبعـــه أغراض أخرى لعلها تبين مع البحث والتقصي.

أمّا التفسير الذي يستند إلى السياق فهو متعلّق بالكلام السّابق واللاّحـــق، يقول المراكشي : «... زيدت الألف تنبيها على أنّ المؤخّر أشدّ وأثقل في الوجود من المقدّم عليه لفظا ... والإيضاع أشدّ فسادا من زيادة الخبال، وظهرت الألـــف في الخطّ لظهور القسمين في العلم » [1]، فالإيضاع وهو الإسراع بينكم أكثر من الإفساد، لذلك تأخّرت الألف لتأخّر المعنى الأخطر والأشدّ، أمّا قوله: « وظهرت الألف في الخطّ لظهور القسمين في العلم »، فهو كلام مبهم وبعيد عن الفهم لأنّ المراكشي كان متأثّرا بالبعد الصّوفي في توجيهاته، وهذا ما يبعد الدّارس عن معرفة الحقيقة واستجلاء الظّاهرة اللّغوية وفق الأسس العلمية والاستقراء المنطقي .

ويقدّم لنا التّفسير التّاريخي لهذه الظاهرة ما يؤكّد ارتبـــاط الخـــطّ العـــربي بالكتابة القديمة، واتّصال شكل حروفها بما خلّفته اللّغات السّامية من آثار كتابية، تعدّ توجيها حقيقيا للزيادات المتعلّقة بالخطّ والمحذوفة من اللّفظ، يقول الزّجّـــاج: « ... ولكنّ الفتحة كانت تكتب قبل العربيّ ألفا، والكتاب ابتدئ به في العـــربيّ بقرب نزول القرآن فوقع فيه زيادات في أمكنة ... فكتبت " ولاأوضعوا " بـــلام

(1)- المراكشي، عنوان الدّليل من مرسوم خط التنزيل، حققته وقدمت له، هند شلبي ط1، 1990م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 56.

وألف، بدلا من الفتحة وبهمزة » [1]، ويقول الزمخشري قريبا من هذا المعنى الذي أكّده الزّجّاج : « كانت الفتحة تكتب ألفا قبل الخطّ العربي، والخطّ العربي اخترع قريبا من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطّباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفا، وفتحتها ألفا » [2] .

إنّ إشارة الزّجّاج والزّمخشري إلى أصل كتابة الفتحة قبل الخطّ العربي يحيلنا على البحث في أصل الكتابة العربيّة، وهو إشكال تعدّدت حوله الآراء، وتباينت الرّوايات حتّى أبعدتنا عن استجلاء الحقيقة وطلب الصّواب والصّحّة، فنجد ابن فارس ينسب الكتاب العربي إلى آدم عليه السّلام، يقول : « يروى أنّ أوّل من كتب الكتاب العربيّ والسّرياني والكتب كلّها (آدم) عليه السّلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طين وطبخة، فلمّا أصاب الأرضَ الغرقُ وجد كلّ قوم كتابا فكتبوه، فأصاب (إسماعيل) عليه السّلام الكتاب العربيّ » [3]، ويروي القلقشندي عن ابن عبّاس نسبة وضع العربية إلى ثلاثة نفر من قبيلة طيء، يقول : « عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّ أوّل من وضع الحروف العربية ثلاثة رجال من بولان (وبولان قبيلة من طيء) نزلوا مدينة الأنبار وهم، مرامر بن مرّة، وأسلم بن سدرة، وعامر بن جدّرة، اجتمعوا فوضعوا حروفا مقطّعة وموصولة ثمّ قاسوها على هجاء السّريانية » [4] .

أمّا ابن خلدون فقد جعل تطوّر الخطّ تابعا لتطوّر الحضارة، فأهل البدو أكثرهم لا يجيدون الكتابة لبعد الصّنائع عنهم، أمّا أهل المدينة فهم أقرب للإتقان

---

(1)- الزجاج، معاني القرآن، وإعرابه، ج2، ص 451.

(2)- الزمخشري، الكشاف، ج2، ص277.

(3)- ابن فارس، الصّاحبي، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج – ط1 – 1418ه، 1997م دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان. ص 15.

(4)- القلقشندي، صبح الأعشى، د.ط 1340ه – 1922م، دار الكتب المصرية ج3، ص 12.

والجودة في الخطّ لقرب الصّنائع منهم، وقد نسب نشأة الكتابة العربيّة إلى الخطّ الحميري، يقول: « ... وقد كان الخطّ العربي بالغا مبالغة من الإحكام والإتقان والجودة في دولة التبابعة لمّا بلغت من الحضارة والتّرف وهو المسمّى بالخطّ الحميريّ وانتقل منها إلى الحيرة لمّا كان بها من دولة آل المنذر نسباء التبابعة في العصبيّة والمجدّدين لملك العرب بأرض العراق و لم يكن الخطّ عندهم من الإجادة كما كان عند التبابعة لقصور ما بين الدّولتين ... ومن الحيرة لقّنه أهل الطّائف وقريش ... » [1].

وينقل رمضان عبد التواب دراسة بعض المستشرقين حول أصل الكتابة العربية، فبعد البحث والتحرّي والاستقصاء في بعض النّقوش توصّلوا إلى إثبات صلة وثيقة بين الخطّ النّبطي والخطّ العربي، يقول : « وقد عثر المنقبون من المستشرقين على أربعة [*] نقوش قديمة جاهلية قريبة إلى العربية من حيث المادّة اللّغوية والأسلوب ... وتمتاز تلك النقوش الأربعة بأنها كتبت – على عكس النقوش السابقة – بالخطّ النّبطّي المتأخّر، الذي يشبه الخط الكوفي ... ولذلك يرى بعض الباحثين في هذه النقوش من الناحية الشكلية حلقة اتصال بين الخطّ النّبطّي القديم والخطّ العربي في أوّل عهد الإسلام » [2]، ويرجّح غانم قدوري الحمد هذا الرّأي فهو المسوّغ الوحيد لزيادة الألف في كلمة " لأاوضعوا " يقول : « ويبدو أنّ ذلك الشّكل لاتّصال الألف باللاّم يرجع استخدامه إلى تاريخ قديم، بل ربّما يكون أثرا من آثار أشكال اتصال الحروف النّبطية التي عجزت حركة تطوّر الكتابة

(1)– ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمّى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيّام العرب والعجم والبربر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج1، ص 349.

(*)– هذه النقوش الأربعة هي : نقش النمارة ، ونقش زبد ونقش حرّان ونقش أم الجمال، انظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط3 1408 ه – 1987م مكتبة الخانجي القاهرة، ص 55.

(2)– المصدر نفسه ص 54.

النّبطية إلى الكتابة العربية عن تغييرها ... » [1]، ثمّ يوضّح لنا غانم قدوري طريقة اتصال هذه الألف باللاّم ألف، وأنّها من وضع الكتّاب وفق ما جرت عليه الكتابة القديمة يقول : «... فإنه من المحتمل جدا أنّ الكتّاب حيث يريدون إلحاق اللاّم في أوّل كلمة تبدأ بألف لا يتبادر إلى أذهانهم ولا تجري أقلامهم إلاّ بهذا الشكل القديم الشائع المشهور لاتّصال اللاّم بالألف (لا) فيلحقونه أمام الكلمة المراد إلحاق اللاّم بها دون أن يحذفوا رمز الألف الذي كان في أوّل الكلمة والذي صار أحد طرفي شكل (اللاّم ألف) » [2]، إنّ هذا التحليل هو تحليل يستند إلى الشكل القديم المتوارث في العربية، فقد ثبتت هذه الصورة الخطّيّة في ذهن الكاتب حين يرسم اللاّم ألف (لا) فيلحقها بالكلمة التي أوّلُها ألف دون أن ينتبه إلى حذف إحدى الألفين، فأصبحت الكلمة مرسومة بهذا الشكل (لاأوضعوا) أو(لأاوضعوا)، وهذا الرّأي يستند إلى التوجيه التاريخي في تطور الكلمة ولا نستطيع أن نجزم بصحّة هذا التعليل لأنّه مجرّد احتمال متوقّع للطريقة التي اعتمدها الكاتب في رسم الكلمة وزيادته لتلك الألف .

إنّ اختلاف هذه الرّوايات في أصل الخطّ العربي، قد شكّل اضطرابا في اختيار الأصحّ منها والأقوى لعدم ثبوت الدّليل الكافي الذي يستند إلى القوانين العلمية المحكمة، فيبقى البحث جاريا والزّمن كفيلاً بأن يكشف لنا الأصل الأوّل للكتابة العربيّة قبل الفترة الجاهلية التي شهدت كتابة المعلّقات، وهي فترة متأخّرة سبقتها مراحل لا نعلم امتدادها التاريخي واللّغوي، لكنّ الأمر الثّابت الذي نؤكّده أنّ الكتابة العربيّة قد تأثّرت بكتابات قديمة تركت مخلّفاتها الخطيّة في العربيّة .

(1)- غانم قدوري الحمد، رسم المصحف ص 346.

(2)- المرجع نفسه، ص 346 .

أمّا زيادة الألف حين ترسم النون الخفيفة ألفا فقد فصّلت فيها في الفصل الأوّل مع ذكر شواهدها ودلالتها(*)

III.1.3.2 زيادة الواو:

تزاد الواو غالبا بعد الهمزة في كلمات مشتقّ بعضها من بعض وهي : أولئك، أولو، أولات ... وهذه الزّيادة واقعة في قياس العربيّة وفي خطّ المصحف، يقول المخلّلاتي : « اتّفقت المصاحف على زيادة الواو في أربع كلمات وهي : " أولوا " و" أولت " و" أولاء " كيف وقع » (1)، فمثلا وردت " أولوا" في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال 75] وكلمة " أولي" في قوله عزّ وجلّ : ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ [الإسراء 05] وكلمة أولات وردت في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق 04] ، وتزاد الواو كذلك بعد الهمزة في رسم المصحف كقوله تعالى : ﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف 145]. وعند النّحاة تزاد الواو في كلمات مثل: عمرو، وأوخيّ مصغّرة، فهذه مجموع المواضع التي ذكرها القرّاء والنّحويون في زيادة الواو المرسومة خطّا والمحذوفة نطقا.

اتّفق النّحويون والقرّاء على أنّ الغرض من زيادة الواو في " أولئك " وأخواتها هو التفريق بين المتشابهات في اللّفظ، يقول ابن قتيبة: « "وأولئك" زيد فيها واو ليفرق بينها وبين" إليك " » (2)

(*)– انظر الفصل الأول من بحثنا هذا، ص20.

(1)– المخلّلاتي، إرشاد القرّاء، ج1، ص 300.

(2)– ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 252 .

فحين تحذف الواو من الكلمة الأولى تصير في الخط " ألئك " وإذا أزلت عنها الشكل والنّقط، أخذت شكلا حرفيّا آخر وهو " الـــل " وهذا الشّكل الذي يمثّل الكتابة العربيّة في مرحلتها الأولى هو عينه صورة حرف مماثل "الـــل" أي حرف الجرّ " إلى " اتّصل به ضمير الخطاب، فيحصل اللّبس بين اسم الإشارة " ألئك " وحرف الجرّ " إليك " فزيدت الواو لرفع اللّبس المتوقّع، وكانت زيادتها في الاسم دون الحرف لأنّ الأوّل أكثر حملا للزيادة، يقول السيوطي في تعليل ذلك « وجعل الفرق في أولئك لأنّ الزّيادة في الأسماء أكثر ولأنّ " أولئك " قد حذف منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف »[1] وفي قول السيوطي فائدة أخرى لتعليل زيادة الواو، فكلمة " أولئك " مرتبطة بتعديلات خطيّة وصوتيّة، إذ إنّ الألف التي كانت متّصلة بها بعد اللاّم قد حذفت من الخطّ، وبقيت ثابتة في النّطق، فحصلت الزّيادة الخطيّة في الواو لتعويض الألف المحذوفة، وتمكين الصّوت وإطلاقه بالمدّ، فالواو منبّه كتابيّ يحيلنا على الصورة الصّوتية التي تحملها الكلمة في أصل دلالتها .

وأمّا " أولي " و" أولاء " " أولوا " و" أولات " فهي محمولة على أولئك، وردّ التّنسي هذا الرّأي فقال : « والأولى أن يقال للفرق في الجميع بلا حمل، ففي " أولاء "فرقًا بينه وبين "إلاّ" وفي "أولوا" و"أولات" فرقا بينهما وبين "وألّواستقاموا "و" ألتناهم" إن لم تراع الألف الذي بعد الواو ولا الضميرين ... »[2].

وعند النّحاة الواو تزاد كذلك في " عمرو" و" أوخيّ "، وقد قالوا بالفرق فيهما، فكلمة " عمرو" زيدت فيها الواو ليفرّقوا بين هذه الكلمة وكلمة " عُمَرْ "،

---

(1)- السيوطي، همع الهو امع، ج6، ص 327 .

(2)- التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، تحقيق أحمد بن أحمد شرشال – د . ط – 1420ه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ص 390 – 391 .

يقول الصّقلي « وممّا زادوه في الكلمة للفرق بينها وبين غيرها الواو في عمرو ما لم يكن منصوبا لأنّ ألف الصّرف حينئذ تفرّق بينه وبين عُمَر إذ كان عُمَر لا ينصرف »[1]، فإذا قلنا: هذا عمرو ومررت بعمرٍو، ألحقنا الواو للفرق لأنّ عمرو اسم منصرف، وعمر الذي هو على وزن " فُعَل " ممنوع من الصّرف لا يقبل التّنوين، كقولنا: هذا عُمَرُ ومررت بِعُمَرَ، أمّا في حالة النّصب فالفرق واضح لذلك تسقط الواو لأنّ الألف قد أدّت الصّورة الكتابية للكلمة ورفعت اللّبس بين المتشابهين، فحين نقول : رأيت عمرًا ورأيت عُمَرَ، لم يحصل اتّفاق في الخطّ بين الاسمين، بل لحقت الكلمة الأولى ألف، أزالت الغموض ورفعت التشابه، فتعيّن المنصرف المتمكّن من غير المنصرف الذي منع من التّنوين .

وأمّا زيادة الواو في كلمة " أوخيّ " المصغّرة، فزيادتها للفرق بينهما وبين " أخي " المكبّرة يقول ابن قتيبة « وتكتب – يا أوخيّ – مصغّرًا بواو مزيدة لتفرق بينهما وبين " يا أخي " غير مصغّر »[2]، إنّ المعنى الذي من أجله دخلت الواو هنا يختلف عن سابقه ففي الأوّل للتفريق بين المنصرف وغير المنصرف، وفي هذه الكلمة للتفريق بين المصغّر والمكبّر، فأحدهما أصل والآخر فرع منه، فالممنوع من الصّرف فرع من المنصرف والمصغّر فرع من أصله وهو المكبّر، ولعلّ الواو دخلت في المنصرف وهو الأصل " عمرو " لأنّ الممنوع لا يحتمل زيادة حرف، لأنّه يرتبط بالوزن وظهور الحركة، وزيادتها في الخطّ تخرجه عن الغرض الذي وضع لأجله، أمّا في " أوخيّ " فقد لحقت بالفرع وعلّل السيوطي ذلك بقوله « وكانت الزّيادة في التّصغير لأنّه فرع، والفروع أحمل للزّيادة أو لأنّه قد يغيّر لأجل التّصغير والتغيير

(1)– ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدم له مصطفى عبد القادر عطا – ط1 – 1410ه، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص 260 .

(2)– ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 253 .

يأنس بالتغيير، وكانت واوا لمناسبة ضمّة الهمزة » [1] فهذا الأنس اللّغوي الـــذي يحصل بالتغيير هو علّة منطقية لدخول الواو في المصغّر الذي هو فرع من الأصـــل، ويتّضح من قول السّيوطي غرض صوتيّ في زيادة الواو، وهو المناسبة، أي أنّ الضمّة في الهمزة تناسبها الواو فهي مشابهة لها في الشكل الخطيّ إلاّ أن الضـــمّة صـــورة مصغّرة عن الواو التي هي صورة مكبّرة، وتشبهها في النّطق فكلاهما يشـــتركان في الأداة الناطقة وهي الشفتان، فالمشاكلة الخطيّة والصّوتية أدّت إلى اجتماعهمـــا في اللّفظ والكتابة .

بعد أن عرضنا أقوال النّحاة في زيادة الواو، والغرض الحاصل مـــن تلـــك الزّيادة، وتأكّد الاتّفاق بين النّحاة والقرّاء في بعض المواضع، سنفصّـــل القـــول في موضع اختصّ به رسم المصحف وهو قولـــه تعـــالى: ﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف 145].

رسمت كلمة (سأوريكم) بواو بعد الهمزة، وأثبت ذلك أصحاب القراءة، يقول الدّاني «ووجدت في مصاحف أهل المدينة وسائر العراق﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ في الأعراف و﴿ سأوريكم ءايتي ﴾ في الأنبياء، بواو بعد ألف» [2]، وقد نسبت هذه القراءة إلى الحسن البصريّ، يقول الحلبي : « وقرأ الحسن البصريّ: " سأوريكم " بواو خالصة بعد الهمزة » [3] .

■ فهذه الواو زائدة على اللّفظ، مستحقّة لزيادة معنوية، وتلك الزّيادة حاصلة لغرض صوتيّ وهو الإشباع أو التّطويل، أي تمديد الحركة حتّى ينتج منها حـــرف مجانس لها في المخرج والصّفة، يقول ابن جنيّ : «...أراد سأريكم وأشـــبع ضـــمّة

(1)- السيوطي، همع الهو امع، ج6، ص 328 .

(2)- الداني، المقنع، ص 59 .

(3)- الحلبي، الدر المصون، ج5، ص 456 .

الهمزة فأنشأ عنها واوا، وهو أبو سعيد والمأثور من فصاحته ومتعالم قوة إعرابه وعربيته » [1].

إنّ هذا التأويل الذي ذكره ابن جنيّ والمنسوب إلى أبي الحسن، العربيّ الفصيح، هو تشكّل صوتي في بنية لغوية تنتمي إلى الصيغ الفعلية المتكونة من حرف الاستقبال وهو (السّين)، والفعل المتعدّي (أرى) واللاّحقة الصّرفية (كم) وهي ضمير المخاطب المسند إلى الجماعة، ثمّ أضفنا إلى هذه البنية زيادة لفظيّة لها دلالة صوتيّة، وهي الواو التي نشأت عن تمطيط حركة الهمزة أي الضّمّة، وهو تناسب صوتي ثابت في لغة العرب، فقد نقل ابن جنيّ عن الفرّاء أنّه سمع أحدهم يقول: أكلت لحما شاة [2]، ويقصد من كلامه: أكلت لحم شاةٍ، فأشبع المتكلّم فتحة الميم حتّى أنشأ عنها ألفا.

وردّ أبو حيّان توجيه ابن جنيّ في الآية يقول : « وهذا التّوجيه ضعيف لأنّ الإشباع بابه ضرورة الشّعر» [3]، ولكنّ النّصوص النثرية التي احتجّ بها ابن جنيّ تثبت الإشباع في غير النّصوص الشعرية من بينها ما نقله الفرّاء عن أحدهم في قوله" أكلت لحمًا شاةٍ "يؤكّد هذا أنّ الظاهرة واردة في النثر والشعر، والقرآن الكريم جاء على لغة العرب وعلى طرائقهم في الكلام، فإشباع الواو في الفعل "سأوريكم" هو إشباع صوتيّ حاصل من تمديد الصّائت القصير ليتحوّل إلى صائت طويل، يؤدّي دلالة تخصّ المعنى المراد في الآية، فالموضع هنا هو وعيد للفاسقين ووعد للمؤمنين، فجاء الإشباع دعامة صوتيّة لتأييد الموقف في بنية لغوية متكاملة،

(1)- ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 259 .

(2)- انظر المصدر نفسه، ج1، ص258 .

(3)- أبوحيان، البحر المحيط، ج5، ص 172 .

يقول ابن جنّي « وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنّه موضع وعيد وإغـــلاظ، فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده فألحقت الواو فيه لما ذكرنا » [1] .

وأمّا الزّمخشري فقد وجّه الآية توجيها لغويا متعلّقا بلهجات العرب، يقـــول « وقرأ الحسن " سأوريكم " وهي لغة فاشية بالحجاز، يقال: أوريني كذا وأوريته، ووجهه أن تكون من أوريت الزّند، كأنّ المعنى، بيّنه لي وأنره لأستبينه » [2] .

إنّ زيادة الواو في هذا التّوجيه، هي زيادة لغوية ترتبط بتوليد الدّلالات، وتكـــثير المفردات المعجمية فالزّيادة اللّفظية قد أدّت إلى تغيير الشّكل الكلّي للكلمة، أي أنّ البنية اللّغوية قد طرأ عليها صائت جديد أحدث في دلالتها تجدّدا وظيفيا وهو إثراء الرّصيد اللّغوي وانتقال توزيعيّ، يحيل المتكلّم على اختيارات لغوية متباينة في اللّفظ ومتكاملة في الدّلالة .

وقد اختار غانم قدوري وجها مغايرا لتعليل هذه الزّيادة، فهي مرتبطة بقراءة قديمة عند تحقيق الهمزة وإثباتها في النّطق ثمّ إثبات تلك الواو لتأييد النّطق الجديـــد وهو التّخفيف لأنّ الهمزة بعد دخول السّين أصبحت متوسطة فحقّ لها التّســـهيل، يقول : « والحقيقة هي أنّ هذا الهجاء جمع رسم نطقـــين مختـــلفين في ســـياقين متغايرين، أحدهما أقدم – قبل دخول السّين – وهو التحقيق والثاني جديد – بعد اتصال السّين – وهو التخفيف » [3] .

فجمع الكتاب بين النّطقين أي التّحقيق والتّخفيف، فجاءت الكلمة علـــى هذا الشكل (سأوريكم) لأنّ إثبات الهمزة يستلزم حذف الـــواو، فهـــي في أوّل الكلمة لذلك وجب لها حكم التّحقيق، أمّا بعد دخول السّين فقد صارت الهمـــزة

(1)- ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 259 .

(2)- الزمخشري، الكشاف، ج2، ص158.

(3)- غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، ص 323 .

متوسطة فأخذت حكم التخفيف فنشأت عنها واو لمناسبة ضمّة الهمـــزة، فـــأراد الكاتب الجمع بين الحكمين بيانا للوجه القديم وإثباتا للقراءة الجديدة فصارت الواو دعامة صوتية للهمزة المخفّفة، وسندا حرفيا للقراءة بالتّسهيل ومنبّها لغويـــا علـــى الطّارئ الحرفيّ الجديد وهو السّين .

إنّ زيادة الواو في هذه البنية اللّغوية هي زيادة صوتية غرضها التّمديـــد والإطالـــة للصّائت القصير الذي تحمله الهمزة، فتمكّن الصّوت وتوصله إلى المخاطب ليتأكّد من وقوع الوعد وتحقيقه، وهي زيادة دلالية مرتبطة بإضافة لهجية تدعّم الموقـــف وتزيد في بيانه وإيضاحه، ثمّ إنّ هذه الواو هي رابط كتابيّ بين نطقين مختلفين، إنّها زيادة معرفيّة تمكّن القارئ من خيارات صوتيّة محتملة في رسم حرفيّ متكامل .

III.3.3.1 زيادة الياء :

تزاد الياء في الرّسم القرآني، وتتبع تلك الزّيادة أغراض دلالية توافق ســـياق الآية وقد ذكر الدّاني مواضعها دون تقسيم أو تصنيف، يقول : « اعلم أنّ كتّاب المصحف زادوا الياء في تسعة مواضع أولها في آل عمران ﴿ أفإين مات أو قتل ﴾ وفي الأنعام ﴿ من نبإى المرسلين ﴾ وفي يونس ﴿ من تلقـــاءى نفســـي ﴾ وفي النّحل ﴿ وإيتاءى ذي القربى ﴾ وفي طه ﴿ ومن ءاناءى الّيل ﴾ وفي الأنبيـــاء ﴿أفإين متّ ﴾ وفي الشّورى ﴿ أو مـــن وراءى حجـــاب ﴾ وفي الـــذّاريات ﴿ والسماء بنيناها بأييد ﴾ وفي ن والقلم ﴿ بأّييكم المفتون ﴾ »[1]، وأمّا التّنسي فقد قسّمها وفق الحرف الذي يسبق الياء الزّائدة فهي عنده أنواع، أولها: ما زيـــد بعـــد همـــزة مكســـورة نحـــو قولـــه تعـــالى: ﴿ وَمِنْ ءَانَآيِ ﴾ [طـــه 130]

(1)– الداني، المقنع، ص 53، 54 .

وثانيها : ما زيدت فيه ياء ساكنة نحو قوله تعالى : ﴿ بأييد ﴾ [الذّاريات 47] وثالثها: ما قيل ياء مشدّدة نحو قوله تعالى : ﴿ بأيّيكم ﴾ »[1].

وسأنتقي مثالا واحدا من هذه الأقسام وهو زيادة الياء بعد همزة مكسورة كقوله تعالى : ﴿ ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ ﴾ [يونس 15] .

اختلف أهل التّفسير فيمن نزلت هذه الآية، فبعضهم قال، نزلت في جماعة من مشركي أهل مكّة، وبعضهم قال : نزلت في خمسة نفر، وقد نقل أبو حيان هذا الخلاف فقال « قال ابن عباس والحلبي : نزلت في المستهزئين بالقرآن من أهل مكّة قالوا : يا محمّد ائت بقرآن غير هذا فيه ما نسألك . وقال مجاهد وقتادة : نزلت في جماعة من مشركي مكة ... »[2] .

فهؤلاء المستهزءون بالقرآن قد طلبوا من الرّسول ﷺ أن يأتي بقرآن آخر أو يبدّله، وهذا الطّلب منهم عجيب، خفيّ الغرض، ولكنّ الزّمخشري يجيبنا بتوضيح أبعاد تلك المكيدة فيقول: « ... أمّا اقتراح إبدال قرآن بقرآن ففيه أنّه من عندك وأنّك قادر على مثله فأبدل مكانه آخر، وأمّا اقتراح التّبديل والتّغيير فللطمع ولاختبار الحال، وأنّه إن وجد منه تبديل فإمّا أن يهلكه الله فينجو منه أولا يهلكه فيسخروا منه، ويجعلوا التّبديل حجّة عليه وتصحيحا لافترائه على الله »[3] .

إنّ زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿ تلقاءى ﴾ هي زيادة خطّيّة لا ترتبط بالزّيادة اللّفظية، لأنّ أصل الكلمة " تلقاء " وكذلك تنطق دون ياء، بل بهمزة مكسورة، وأثبتها أهل القراءة في رسم المصحف، وهذه الكلمة هي من المصادر النّادرة في

(1)- انظر التنسي، الطراز، ص 375 .

(2)- أبوحيان، البحر المحيط، ج6، ص 23 .

(3)- الزمخشري، الكشاف، ج2 ص334.

العربيّة التي تكسر تاؤها، فالقياس فتحها، يقول الحلبي : « " وتلقاء " مصدر على تفعال، و لم يجئ مصدر بكسر التاء إلاّ هذا والتّبيان وقرئ شاذا بفتح التاء وهو قياس المصادر الدّالة على التّكرار كالتّطواف والتّجوال» [1] .

إنّ خروج هذا المصدر " تلقاء " بكسر أوّله عن قياس المصادر الدّالة على التّكرار هو خروج سياقي يرتبط بالمعنى الذي أراده بعض المشركين، أي أنّ غريب طلبهم في الإتيان بغير هذا القرآن أو تبديل آياته بما يوافق أهواءهم هو أمر مستحيل، خارج عن القياس والمنطق والعقل، فجاءت الدّلالة اللّفظية موافقة للمعنى المراد بخروج شكلها عن المألوف والقياس وهو شكل صرفي وحرفي نادر وغريب كغرابة طلبهم هذا، أو أنّ هذا المصدر حين خرج عن القياس فهو موافق للمسموع، فنتّبعه دون استقراء أو تأويل فكذلك الرّسول ﷺ اتّبع ما يوحى إليه، فليس هذا القرآن من قبل نفسه حتّى يبدّله أو يغيّره، فالخروج عن القياس هو خروج دلالي يرتبط بالموقف الوارد في سياق الآية وزيادة الياء هو إثبات خطّيّ لغرابة موقفهم، وخروج عن الرّسم المألوف يوافق خروج المصدر عن القياس وخروج موقفهم عن المعقول ونفي الرّسول ﷺ للقياس في التّبديل فهو عبد مأمور بالوحي الإلاهي المتزّل.

أمّا أهل القراءة فقد وجّهوا زيادة الياء في كلمة " تلقاءى " وكذلك كلّ الكلمات القرآنية التي زيدت فيها وقبلها همزة مكسورة تقدّمها ألف، واعتمد هذا التوجيه على ربط هذه الياء بحركة الهمزة أو بالحرف نفسه، لأنّ كسرة الحرف هي جزء صوتي من حرف الياء فبينهما تناسب وتناسق، وهذا التّأويل قريب من ذاك الذي ذكر في توجيه زيادة الألف، فهما يشتركان في الدّلالة الصوتيّة التي تشكّلت من زيادة الألف والياء .

---

(1)- الحلبي ، الدر المصون، ج6، ص 163، 164 .

فأوّل الوجوه أنّ الياء زيدت هنا تقوية للهمزة وبيانا لها والوجه الثاني : أنّها علامة على إشباع حركة الهمزة والثّالث : أنّها حركتها نفسها والرّابع : أنّها صورة لحركة الهمزة والخامس: أن تكون الياء صورة للهمزة على مراد وصلها بما بعدها أو على مراد تسهيلها[1].

إنّ هذا التحليل يعتمد على التّواصل الحرفي بين أجزاء الكلمة التي تقع في طرفها، والتي يجمعها التجانس الصّوتي، والتّقارب الدّلالي بين الحركة والحرف، فالياء بيان لحركة الهمزة وعلامة على إشباع الحركة، ثمّ تأخذ الياء صورة الحرف نفسه بعد أن مثّلت المواقع الصّوتية لحركة ذلك الحرف، فهي صورة الهمزة على وجه التّسهيل أو الوصل، فالياء بيان صوتي للحرف وإشارة لفظية على الحركة نفسها .

(1)- انظر المخللاتي، إرشاد القراء، ج1، ص 379/التنسي، الطراز ص 376، 377 المارغني، دليل الحيران ص 162.

2.III الزّيادة في الرّسم العروضي:

يعدّ العَروض ميزان الشعر، فبه يعرف المتحرّك والسّاكن، والمستقيم من الشعر ممّا فيه كسر إيقاعي، وبه يعرف المزاحف من الأجزاء والمعتلّ، وقد وضع الخليل هذا العلم الشريف بعد أن استقرى الشّعر العربي فهو مدوّنته دون الكلام المنثور لأنّه لا يتقيّد بوزن أو يحتكم إلى قانون إيقاعي يقول ابن جنّي : « اعلم أنّ العروض ميزان شعر العرب وبه يعرف صحيحه من مكسوره، فما وافق أشعار العرب في عدد الحروف : الساكن والمتحرّك، سمّي شعرا وما خالفها فيما ذكرناه فليس شعرا، وإن قام ذلك وزنا في طباع أحد لم يحفل به حتّى يكون على ما ذكرناه » [1].

ويعدّ خطّ العروض وجها آخر للرّسم في العربيّة، فهو خطّ لا يقاس عليه، إذ المنطوق فيه مخالف للمكتوب فكلّ ما يلفظ يكتب، ويتضمّن الخطّ الخّاص بالتّقطيع العروضي، باب الإشباع، وفك المتماثلين أي فكّ التّشديد وفكّ التّنوين، وسألحق بهذا القسم " وهو الزّيادة في الرّسم العروضي" الزّيادة في الضرورة الشعرية والزّيادة في العلل العروضية، لأنّ هذا النّوع من الزّيادة هو شكل من أشكال الخروج عن المستعمل والمألوف، يخالف ما هو قياسي في اللّغة، وقد قصدت أن أجمع في هذا القسم كلّ ما له علاقة بالزّيادة في العروض، وإن لم يتعلّق بعضها بالكتابة العروضية والتي هي نوع من أنواع الرّسم في العربيّة .

وسأفصّل في أجزاء الزّيادة العروضية، ثمّ أتتبّع الدّلالة التي تحصل بتلك الزّيادة في الكلمة، وسيكون النصّ الشعري هو ميدان التّطبيق والاستقراء.

---

(1)- ابن جنّي، كتاب العروض، تحقيق، حسني عبد الجليل، ط1، 1428ه، 2007م، دار السلام مصر ص 41 .

III.2.1 الزّيادة في الكتابة العروضيّة:

تعد الكتابة العروضية الوجه الفاصل بين الخطّ القياسي الذي يعتمد على قواعد وضوابط في اللغة معلومة، والخطّ غير القياسي الذي يعتمد السّماع، وإثبات كلّ ما ينطق، يقول ابن جنّي: « واعلم أنّ تقطيع الحروف وهجاءه على اللّفظ لا على الخطّ، فما وجد من ذلك في اللفظ احتسب في التّقطيع، وما لم يوجد في زيادة في اللّفظ لم يحتسب به »[1] فالعمل في الكتابة العروضية على اللّفظ أو الصوت، لا على الكتابة المألوفة، لأنّهما متغايران من حيث كيفية كتابة الحروف بالزّيادة أو بالحذف، يقول ابن السّراج: « ولا يعتدّ من الحروف في هجاء العروض إلاّ بما يلفظ به، ولا يعتبر الخطّ في ذلك، لأنه قد يثبت في الخط ما لا يثبت في اللّفظ، ويثبت في اللّفظ ما لا يثبت في الخطّ »[2]

وتنقسم الزّيادة في الكتابة العروضية إلى ثلاثة أقسام هي: الإشباع، الإطلاق وفكّ المتماثلين، وسأفصّل في فروعها وشواهدها، قصد البيان والتّوضيح والوصول إلى الحقيقة الدلالية في زيادة تلك الحروف.

III.2.1.1 الإشباع:

قبل أنّ نتطرّق إلى دلالة الإشباع في النص الشّعري، وجب أن نتعرف حدّه في اللّغة وفي الاصطلاح بين النّحاة والعروضيّين.

تعريفه لغة: يقول ابن منظور: « شبع وأشبع الثّوب وغيره: رواه صبغا، وقد يستعمل في غير الجواهر على المثل، كإشباع النفخ والقراءة وسائر اللّفظ، وكل شيء توفره فقد أشبعته حتى الكلام يشبع فتوفر حروفه »[3]

---

(1)- ابن جنّي، كتاب العروض، ص 42.

(2)- ابن السّراج، المعيار، ص10.

(3)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (شبع)، م4،ص2187.

اصطلاحا: يختلف مفهوم مصطلح الإشباع عند النّحويين وعند العروضيّين، فعند النّحاة، الإشباع هو حرف يتولد عن الحركة، فيتولد عن الفتحة ألف وعن الضمة واو، وعن الكسرة ياء مثل: أنظور، وستأتي الشواهد على قولهم.

أمّا أهل العروض فالإشباع عندهم هو : حركة الدّخيل، والدّخيل هو : الحرف الذي بين التّأسيس والرّويّ[1] فلو افترضنا أنّ كلمة: (ناصب) هي قافية البيت، فالدّخيل هو حرف الصّاد والألف قبلها هي تأسيس، والإشباع هنا هو حركة الصّاد أي الكسرة، وسمّيت هذه الحركة إشباعا لأنّها أشبعت الحرف، يقول ابن السّرّاج: « وحركة الحرف الذي قبل الرّويّ المطلق يسمى الإشباع، وليست لازمة كأنّها أشبعته غاية ما يستحقه من الحركة »[2]

وهذه الدّلالة التي يحملها مصطلح الإشباع عند العروضيين لا تتعلق بهذه الدراسة، فهي حركة، ونحن نعنى بالحرف، وهي أصلية في الحرف، وهذا البحث يستقصي الزّائد فحسب، والإشباع الذي يرومه هذا القسم هو الإشباع اللّفظي في الحرف، والإشباع المعنوي أي الإطالة فيتحقّق بهذا معنى الزّيادة.

- أمّا الإشباع الذي عند النّحاة، فمحله الشّعر، وهو ثلاثة أنواع تنشأ الألف عن الفتحة وتنشأ الواو عن الضمّة، وتنشأ الياء عن الكسرة، وهذه الحروف هي زوائد على الكلمة، تولدت من إشباع الحركات، فالأوّل كقول الشاعر[3] (الوافر)

فأنت من الغوائل حين ترمى ** ومن ذمّ الرّجال بمنتزاحِ

(1)- انظر، التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، ص 208.

(2)- ابن السّراج، المعيار، ص 121.

(3)- ابن هرمة، الديوان، تحقيق محمد نفاع، حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سورية ص 92.

فقال: " منتزاح " وأصلها " منتزح " ، فأشبع فتحة الزّاي، فنشأ عنها الألف والثاني كقول الشّاعر:[1] (البسيط)

وأنّني حيث ما يثني الهوى بصري ** من حيث ما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ

فأشبع حركة الظّاء من: " أنظور" وهي في الأصل : " أنظر"

ومثال الثّالث قول الشّاعر:[2] (البسيط)

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة ** نفي الدّنانير تنقاد الصّياريف

فالشّاعر استعمل كلمة " الصياريف " على غير وجهها والياء زائدة نشأت عن إشباع الكسرة، لأنّ أصلها " الصّيارف ".

وسأنتقي الشّاهد الأوّل لتوضيح دلالة الإشباع فيه، ومن ثَمّ دلالة الزّيادة وهو قول هرمة: (الوافر)

فأنت من الغوائل حين ترمى ** ومن ذَمّ الرّجال بمنتزاح(*) [3]

يرثي الشّاعر في هذا البيت ابنه، ويصفه بأنّه بعيد عن ذَمّ الرّجال، فهو شريف الأصل، كريم الطّباع، حسن القول، مقدام في الحروب، وهذه الصّفات جعلته محبوبا مقدّما عند النّاس، فلا يطوله الذَمّ، فهو ممدوح عند الرّجال، وقد وقعت كلمة (منتزاح) في قافية البيت، وأصلها(منتزح) والألف فيها زائدة.

إنّ الشّاعر في حالة تأثّر وحزن عميق وهو يستحضر خصال ولده المفقود، الذي اغتالته المنيّة، وقد زيدت الألف في قوله "منتزاح" وهي إشباع للفتحة قبلها لتطويل الصّوت بها ومدّه مدًّا بعيدا بعد الحزن والألم العميقين اللّذين ينتابان هذا

---

(1)- المصدر السابق ، ص 239.

(2)- نسب البيت للفرزدق، و لم أجده في الديوان للفرزدق، قافية الفاء، ج 2،ص 51.

(*)- وأنت بمنتزح من كذا أي ببعد منه، لسان العرب مادة (نزح) م6 ، ص 4393.

(3)- والبيت من شواهد ابن جنّي، الخصائص، ج 2،ص 316، ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص 32 ابن الشّجري، الأمالي، ص338، البغدادي، خزانة الأدب،ج 7،ص 557.

الأب المنكسر المفجوع، ولطول هذا الحرف واتساع مخرجه وتمكّنه في المدّ، فالمفقود كتلك السّعة في بعده عن صفات الذّمّ، فالألف الزّائدة شكلت بعدين، وحققت مطلبين وهما: بعد الألم في نفس الشّاعر ببعد ولده عن الحياة وبعد المفقود عن الذّمّ والعيب.

ثمّ إنّ هذا المدّ الحاصل بزيادة الألف، قد شكل توازنا إيقاعيا في أجزاء البيت، فوقع التوافق بين القيم الزّمنية الصّوتية بين (الغوائل) (الرجال) (منتزاح)

وهذه الألف الزّائدة هي في علم القوافي تسمى " ردفا " والرِّدف(*)هو حرف مدّ يأتي قبل الرّويّ، يقول التّبريزي: « وإنّما سمي ردفا لأنّه ملحق في التزامه وتحمل مراعاته بالرّويّ، فجرى مجرى الرّدف للرّاكب لأنّه يليه وملحق به»(1)، ودخول هذه الألف في كلمة " منتزاح" قد حوّل المقطع من صامت إلى صائت طويل، يحيل المتكلّم على السكون الذي سيلحقه في الوقف يقول ابن جنّي في دلالته:« ولذلك كثرت حروف المدّ قبل الرّويّ- التّأسيس والرّدف- ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف ومؤدّيا إلى الرّاحة والسّكون»(2)

فقد حقّقت هذه الزّيادة زيادة في المدّ الصّوتي وتناسقا في الإيقاع الجمالي، وإيذانا بالراحة المترقبة عند المتكلّم.

ويعدّ السّاكن الذي يتبع هاء الوصل إشباعا، فتتولّد الألف من الهاء المفتوحة وتتولّد الواو عن الهاء المضمومة، وتتولّد الياء عن الهاء المكسورة، ويسمّى هذا عند أهل العروض " الخروج" ويعرّفه التّبريزي بقوله:«... والخروج يكون بثلاثة أحرف

(*)- الردف: ما تبع الشيءَ وكلّ شيء تبع شيئًا، فهو رِدفه، لسان العرب مادة (ردف) م3، ص 1625.

(1)- التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، ص 205.

(2)- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 233.

وهي: الألف والياء والواو السّواكن يتبعن هاء الوصل... وإنّما سمّي خروجا لبروزه، وتجاوزه للوصل التّابع للرّويّ »[1]، ومثال الخروج قول رؤبة[2] (الرّجز)

وبلدٍ عامية أعماؤه ** كأنّ لون أرضه سماؤُه

فالواو في قوله (سماؤهو) هي حرف نشأ عن إشباع ضمّة الهمزة، ويعد هذا الحرف إتماما لإطلاق القافية، وتطويل الصّوت به، وهو ثابت في اللّفظ محذوف في الخطّ، فاللّفظ في العروض هو المعتمد في الكتابة والتّقطيع، والتّفعيلة تخضع لهذا الحرف الزّائد لكي تستكمل متحركها وساكنها وبيان ذلك هو الآتي:

كأنّ لون أرضه سماؤه

كَأَنْنَ لَوْ نَ أَرْضِهِي سَمَاؤُهُو

0//0// 0//0// 0//0//

مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ

فالرّويّ هو الهمزة (ؤ) والوصل هو الهاء (هـ) والخروج هو الواو(و)، والقافية هنا مطلقة، وليست مقيّدة، والهاء هي حرف الإطلاق، فقد أطلقتها من قيد السّكون، والواو هي حرف زائد في الخطّ قد تناهى في المدّ بعد حرف الوصل وهو الهاء، فأدّى بذلك وظيفة المحسّن الصّوتي الذي يزيد الإيقاع جمالا، ويكثّف دلالة الإطلاق والانتشار في القافية.

لا يختصّ الإشباع بالقافية فحسب بل يكون في حشو البيت مثل الذي ذكره النّحاة في (أنظور) و(الصّياريف)، وكذلك في قولنا : فيهِ، عنهُ ، بهِ، كَلاَمكُمُ، هذا حالها في الخطّ، أما في اللّفظ، أي في الكتابة العروضية فهي: فيهي، عنهو، بهي، كلامكمو، فالتّقطيع يراعي الصّوت، ولا يعنى بالكتابة، لأنّ اللّغة هي أصوات،

(1)- التبريزي، الوافي،ص 204.

(2)- رؤبة بن العجاج، الديوان، ص 03.

والجانب الصّوتي أوسع بكثير من الجانب الخطّي، فلا تقدر الكتابة أن تستوعب كل ما ينطقه المتكلّم، بل هي تمثيل قاصر لحقيقة اللّغة، لكي تؤدي غرضها الاجتماعي في التّواصل بين المُخَاطِب والمُخَاطَب، وتتبعها أغراض أخرى لأجلها وجدت الكتابة والخطّ.

III.2.1.2 الإطلاق:

لغـــــــة:

يقول ابن منظور : « أطلق النّاقة من عقالها وطلّقها فطلقت: هي بالفتح، وناقة طَلْقٌ وطُلُقٌ: لا عقال عليها..والتّطليق، التّخلية والإرسال وحل العقد، ويكون الإطلاق بمعنى التّرك والإرسال »(1)

اصطلاحا: يعدّ مصطلح الإطلاق مصطلحا شائعا عند أهل اللّغة وهم يقصدون به الحرف الذي يتولد من حركة حرف الرّويّ، ويكون ألفا أو واوا أو ياء أو هاء، ويعد الإطلاق من الإثبات اللّفظّي لا الخّطّي، يقول الزّمخشري: « وكيفية تقطيع الأبيات أن تتّبع اللّفظ وما يؤدّيه اللّسان من أصداء الحروف، وتنكّب عن اصطلاحات الخطّ جانبا، فلا يلغى التّنوين ولا الحرف المدغم ولا واو الإطلاق ولا ألفه ولا ياؤه »(2)

أما أهل العروض فيسمون الإطلاق " وصلا " يقول ابن عبد ربّه في تعريفه: « وأمّا الوصل فهو إعراب القافية وإطلاقها، ولا تكون القافية مطلقة إلاّ بأربعة أحرف، ألف ساكنة مفتوح ما قبلها من الرّويّ وياء ساكنة مكسور ما قبلها من

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (طلق)، م4، ص 2693-2695.

(2)- الزمخشري، القسطاس في علم العروض، تحقيق فخر الدين فباوة-ط 2- 1410ه-1989م مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ص 53.

الرّويّ، وهاء متحرّكة أو ساكنة...»[1] ويعدّ الوصل من حروف القافيـــة، لأنّـــه حرف يتبع حركة الرّويّ ويجانسها، فالألف مع الفتحة، والواو مع الضمّة، واليـــاء مع الكسرة، وهو زيادة تحسب على اللّفظ، فينطق بها ولا تكتب في الخطّ، ويقول الجوهري: « وأمّا التّقطيع فيراعى فيه اللفظ دون الخطّ...ويعدّ كلّ تنوين حرفـــا وكلّ تشديد حرفين، ويعد الخروج من القوافي حرفا وكذلك المجرى»[2]

ويقصد بالخروج ما تحدّثنا عنه سابقا، أمّا المجرى فهو الحرف الذي في الوصل، لأنّه يتحدّث عن إثبات الحروف في اللّفظ، والمجرى عند أهل العروض هو حركة حرف الرّويّ المطلق، أو لعلّه سمّاه المجرى لأنه يتولّد من حركة حرف الرّويّ، ولولا هذه الحركة لما وجد وصل في القافية، لأنّها ستكون ساكنة، وتسمّى مقيّدة.

يعدّ الإطلاق في القافية عمود الشّعر، فهو يقوم على التغني والإنشاد، فلـــزم أن تكون معادلة موسيقية بين الأبيات في القصيدة الواحدة، ولا يكاد بيت يخلو من حروف المدّ في ضربه، إذا كانت القافية مطلقة، وقد اختلفت العـــرب في طريقـــة الإنشاد، فمن طلب الترنّم ألحق حروف المدّ بما يجانسها في القافية المطلقة، وإذا لم يترنّموا كانوا على ثلاثة مذاهب: الأوّل، المعاقبة بين حروف المدّ والنّون، الثّـــاني، إثبات حروف المدّ ليفرقوا بين المنظوم والمنثور، والثّالث، إجراء هـــذه القـــوافي في مجرى الكلام المنثور فلا يلحقون حرف المدّ، ولا يبدلونه نونا، فالأوّل هو مـــذهب كثير من بني تميم فيقولون مثلا:

" وقولي إن أصبت لقد أصابن"

---

(1)- ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق، محمد عبد القادر شاهين- ط 2-1420ه، 1999م، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ج 6،ص 293.

(2)- الجوهري، عروض الورقة، تحقيق، محمد العلمي- ط1- 1404ه – 1984م دار الثقافة، الدر البيضاء، المغرب، ص12.

والثّاني مذهب أهل الحجاز، فيقولون في البيت السابق

" وقولي إن أصبت لقد أصابا "

والثّالث هو مذهب كثير من قيس وأسد يقولون:[1]

" وقولي إن أصبت لقد أصاب "

والذي يعنى به هذا البحث هو مذهب العرب حين أرادوا التّرنّم والتّغنّي، ومثال هذا قول جرير:[2] (الوافر)

أقلِّي اللَّوم عاذل والعتابا ** وقولي إن أصبت لقد أصابا [3]

إنّ القافية في هذا البيت هي (صَابَا) /0/0 ، أي أوّل ساكن مع حركة الحرف الذي قبله، وهي فتحة الصّاد، فالألف ردف والباء روي، والألف وصل، ونوع القافية مطلقة، لأن حرف الرّويّ متحرّك، فقد أطلقت هذه الألف الحرف من قيد السّكون، يقول المالقي وهو يذكر أغراض الألف:« الموضوع التّاسع أن تكون إطلاقا للقوافي كما تكون الواو والياء، لأنّها لا يكون ما قبلها إلا متحركا وإذا سكن فهو مقيد فكأنّها تطلق الحرف من عقال القيد وهو السّكون إلى حالة الحركة...»[4]

وهذا أوّل بيت من قصيدة لجرير، لذلك جاء مقفّى (العتابا، أصابا) ومعناه اتركي أيّتها العاذلة اللّوم والعتاب، فلست بمستمع إليه، ولن أكفّ عمّا تأمرين، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل، وهذا المعنى يتعلّق تعلّقا شديدا بالنّهاية

---

(1)- وتفصيل مذاهب العرب في إنشاد الشعر إذ لم يطلبوا التّرنم في أصول النحو، لابن السّراج، ج 2،ص 384-388، ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميدط5-1401ه، 1981م، دار الجبل، بيروت، لبنان، ج 2 ، ص 311-312 .

(2)- جرير، الديوان، ص68.

(3)- البيت من شواهد، التبريزي، الوافي،ص 203.

(4)- المالقي، رصف المباني، ص 28.

الصّوتية للبيت (لقد أصابا) هذا التّأكيد الذي حصل بالأداة " قد " والفعل الماضي " أصاب " يفيد تحقيق الحدث وثبوته فالشّاعر متيقّن من صواب فعله بحيث لا يتطرّق إليه الشّكّ، وزيادة تلك الألف بعد الرّويّ هو سندٌ صوتيّ للفعل الحاصل، لأنّها وصل للحرف الأخير، يقول صابر عبد الدايم: « والوصل هو القفلة النّهائية لنغم البيت... والوصل يعتمد على أصوات يتأتى لها قوة إسماع إيقاعيّ، ورنين يجعل النّهاية قمّة التّركيز الإيقاعي للبيت» [1]، فقد حقّق الإطلاق بالألف ترنّما(*) وتطريبا، فالعرب تتغنّى بالشّعر وتطلب إنشاده وتحسين الصّوت به، وهذا الغرض تلائمه حروف المدّ، خاصّة الألف لأنّها أكثر اتساعا واحتمالا للمدّ، وطول الصّوت، يقول أبو حيّان: « والترنّم زيادة في الصّوت وتطويل فيه، ويكون في الغناء والتطريب، ومظنّته القوافي» [2] فزيادة الألف في قافية البيت هي زيادة في تحسين الأداء الصّوتي حتّى يعجب السّامع بهذا الإيقاع، فيزيد طلبا لما سيأتي من الأبيات، فهو يحقّق مطلبا نفسيا ومطلبا جماليا، فالأوّل يتعلّق بالإصابة في الفعل والتّثبّت من ذلك فهو معجب بما يفعل، فأطلق الصّوت بالألف لتأكيد ذلك في نفس المخاطب والآخر مطلب إيقاعي موسيقي، يدهش السّامع لأنّ الشّاعر يترنّم بتلك الألف ويتغنّى بشعره فيزداد طلب المخاطب عليه.

أمّا فكّ المتماثلين فهو يخصّ الحرف المشدّد مثل: (عزّ) لأنّه في الكتابة العروضية "عَزْزَ"، وكذلك إظهار التّنوين مثل قولنا (رجل) فهو في التّقطيع (رَجُلُنْ)

---

(1)- صابر عبد الدايم، موسيقى الشعر العربي، ط3، 1413ه، 1993م، مكتبة الخانجي، القاهرة ص: 169.

(*)- الترنم: التطريب والتغني، وتحسين الصوت بالتلاوة، وترنم الطائر في هديره، وترنم القوس عند الإنباض وترنم الحمام والقوس والعود، وكل ما استلذ صوته وسمع منه رنمة حسنة فله ترنيم، لسان العرب: مادة (رنم) ،م 3، ص 1745، 1746.

(2)- أبو حيان، ارتشاف الضّرب، ج 2، ص 827.

فهذه زيادة في اللّفظ، وتحسب في الخطّ عند تقطيع البيت، ويسمّي الأخفش الحرف المشدّد (الثقيل) يقول:« فأمّا الثّقيل فحرفان في اللّفظ، الأوّل منهما ساكن والثّاني متحرّك، وهو في الكتاب حرف واحد، نحو راء شرّ...»[1]

و لم أفصّل في هذا القسم، لوضوحه وسهولة معرفته، فهو من ضرورات الكتابة العروضية غير محوج إلى البيان والتّفسير وإتباعه بأمثلة تبسّطه.

III.2.2 الزّيادة في الضّرورة الشّعرية:

إنّ الشّعر هو كلام موزون مقفّى، مخالف للمنثور من حيث البناء الفنّي والإيقاع الموسيقي، فالشّاعر ينظّم اللّغة العادية في صورة ثانية، وهو محوج إلى رخص لغويّة تمكّنه من تأدية غرضه المنشود في شكل لغوي وإيقاعي متناسق، لذلك فالشّاعر يضطرّ إلى انتهاك قواعد اللّغة وفق أصول يتّبعها فلا يحيد عنها، يقول القزّاز في ضرورة معرفة هذا الباب : « وهو باب من العلم لا يسع الشاعر جهله، ولا يستغني عن معرفته، ليكون له حجّة لما يقع في شعره مما يضطرّ إليه من استقامة قافية ، أو وزن بيت، أو إصلاح إعراب » [2].

III.2.2.1 تعريف الضّرورة " لغة ":

يقول ابن منظور: « الضّرائر: المحاويج، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء... ورجل ذو ضارورة وضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطُرّ إلى الشيء أي ألجيء إليه... تقول حملتني الضّرورة على كذا وكذا وقد اضطُرّ فلان إلى كذا وكذا... » [3] فالضرورة أو الاضطرار في اللّغة تحمل معنى الاحتياج والإلجاء،

---

(1)- الأخفش، كتاب العروض، ص 113.

(2)- محمد بن جعفر القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق وتقديم المنجي الكعبي – د ط – 1971م الدار التونسية للنشر، ص 23 .

(3)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضرر)، م4، ص 2573 – 2574 .

فالشّاعر يحتاج رخصا تسوّغ خروجه عن النّسق المألوف لإقامة الوزن والقافيـــة، وهما دعامة البيت الشعري .

III.2.2.2 تعريف الضّرورة " اصطلاحا ":

اتّفق جمهور أهل العربية على أنّ الضّرورة الشّعرية هي مخالفة القواعد اللّغوية اضطرّ الشّاعر إلى ذلك أو لم يضطرّ، يقول ابن عصفور : « اعلم أنّ الشعر لمّا كان كلاما موزونا يخرجه الزّيادة فيه والنقص منه عن صحّة الوزن يحيله عـــن طريـــق الشّعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه لأنّه موضع ألفت فيه الضّرائر » [1] .

ويقول الألوسي : « ذهب الجمهور إلى أن الضّرورة ما وقع في الشعر مما لا يقـــع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة [*] أم لا » [2] .

إنّ الضّرورة الشّعرية عند الجمهور لا تتعلّق بمصطلح الاضطرار، لأنّ الشاعر حين يسلك مسلك الوزن والكلام المقفّى فهو ولا بدّ مخالف به أحكـــام الكـــلام المنثور، فالضّرورة عنده هي مسوّغ لفظيّ لا يرتبط بالاضطرار، بـــل تحـــتكم إلى الدّلالة التي يتوخّاها من تشكّل النصّ الشّعري في إطار الوزن والإيقاع والوحـــدة المعنوية بين أجزاء القصيدة .

– ويرى بعضهم أنّ الشاعر يجوز له أن يخرج عن مألوف الكلام إذا كـــان مضطرّا، وليس مختارا فيها، يقول أبو حيّان : « يجوز للشّاعر في الشّعر ما لا يجوز

---

(1)– ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، بيروت، لبنان، ص 17 .

(*)– والنَّدح والنُّدح : السَّعة والفسحة ... ومنه قيل، لي عنه مندوحة ومنتدح، أي سعة/لسان العرب، مادة (ندح)، م6 ص 4380، 4381 .

(2)– الألوسي، الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون الناثر – د ط – 1341ه، المكتبة العربية بغداد ص6.

في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه وردّ فرع أصل وتشبيه غير جائز بجائز... » [1] .

ويقول ابن فارس : « فأمّا لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول : إنّ للشّاعر عند الضّرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز... » [2] .

ويقول رمضان عبد التواب معلّقا على مفهوم الضّرورة عند الجمهور : « وهم بهذا التعريف يبعدون بالضّرورة الشّعرية عن معناها اللّغوي وهو " الاضطرار " ... فإنّ الضّرورة الشّعرية في نظرنا ليست في كثير من الأحيان إلاّ أخطاء غير شعورية في اللّغة » [3] .

فأصحاب هذا المذهب يرون أنّ الشّاعر ملزم بالاضطرار للخروج عن المألوف من الكلام، ليتّفق له المعنى المراد مع النّسق الإيقاعي، وهذا الاتفاق لا يبيح له ارتكاب اللّحن فيبتعد به عن الصحّة اللّغوية.

إنّ تقييد الضّرورة بالاضطرار والحكم على الشّاعر باللّحن إذا سلكه للوزن، أو تفسير الضّرورة بالخطأ واللاوعي، هو إبعاد لمفهوم الضّرورة ودلالتها النصّيّة عن وجهها اللاّزم للزوم الإيقاع، فالانتقال الكلامي من المنثور إلى المنظوم يستدعي انتقالا أسلوبيا دلاليا وصوتيا، وأحكام الضرورة مرتبطة بالوظائف الثّانية للمستويات اللّغوية، وهي إبداع جديد لتحقيق الذّات الإنسانية في إطار محكم ومتوازن .

(1)- أبوحيان، ارتشاف الضرب، ص 2377 .

(2)- ابن فارس، الصاحبي، ص 213 .

(3)- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 163 .

وسيتّضح هذا الحكم بالتّطبيق على النصّ الشّعري، والذي سيقتصر على وجوه الزّيادة لأنّ الضّرورة أنواع ذكرها ابن السّراج في قوله : « ضرورة الشّاعر أن يضطرّ الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكّر على التّأويل» [1]، فالضّرورة الشّعرية تحصل بالزّيادة أو الحذف أو التقديم أو التأخير ...

وسيعنى هذا البحث بالزّيادة دون بقية الأقسام، وهذه الزّيادة أنواع منها: إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح، صرف ما لا ينصرف، إظهار التضعيف، قطع ألف الوصل...، وسأعتمد منهج الانتقاء دون الإحصاء الكلّي، ثمّ بيان الأثر الدّلالي لتلك الزّيادة في النّص الشّعري وإيضاحه.

III.3.2.2 إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح:

قد يجري المعتلّ مجرى الصّحيح، فعلا كان أم اسما، فتقول في الاسم : جاء القاضيُ، ومررت بالقاضيِ، فتظهر الحركة في حالتي الرّفع والجرّ، أمّا في الفعل فتقول : لم يجري، فتثبت الياء، والأصل حذفها في المعتلّ حالة الجزم (لم يجرِ)، والشّواهد على إثبات حرف العلّة في الموضع الذي لا يثبت فيه وحقّه أن يحذف لعامل لفظي أو معنوي، كثيرة، تتوزّع على الفعل والاسم.

وسأعتمد شاهدين على كلا القسمين لتتبيّن الدّلالة ويتّضح الغرض من زيادة ذلك الحرف في الكلمة .

(1)- ابن السّراج، الأصول في النحو، ج3، ص 435 .

يقول الشاعر [1] : (الوافر)

أبيت على معاريَ [*] فاخرات ** بهنّ ملوّب كـــــــدم العباط[**]

يذكر الشّاعر في البيت مغامرته مع الحور من النّساء ويسند هذا الرأي الأبيات التي سبقته وهي قوله :

فحور قد لهوت بهنّ وحدي ** نواعم في المروط وفي الــرّياط

لهوت بهنّ إذ ملقي مليــح ** وإذْ أنــا في المخيلة والشّطاط[2]

فالشّاعر يبيت على معارٍ فاخراتٍ، وهي الفرش كما فســرها الشّــنتمري: « والمعاري جمع معرى وهو هنا الفراش كأنه من عروته أعروه إذا أتيته وتــرددت عليه»[3] وبعضهم قال بأنها من معاري المرأة وهي أطرافها ووجهها، جاء في ديوان الهذليّين: « أبيت أتعلّل بمعاريها، والواحد معرى وهو مثل قولك: بــت لــيلتي في اللهو، تريد على اللهو »[4].

فالزّيادة حاصلة في قوله: معاريَ والأصل أن يقول أبيت على معــارٍ اســم منقوص، ولكن الشاعر أتم الحرف و لم ينقص، وهو غير مضطرّ لــذلك، لأنّــه إذا

---

(1)– البيت للمتنخل الهذلي، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة بن عادية بن صعصعة بن كعب بن طابخة بن لحيان بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر / ديوان الهذليين،ط2، 1995م، مطبعة دار الكتب المصرية، القسم الثاني، ص 20 .

(*)– يقال ما أحسن معاري هذه المرأة، وهي يداها ورجلاها ووجهها/ لسان العرب، م3، ص 2919

(**)– عبط الذبيحة يعبطها عبطا واعتبطها اعتباطا : نحرها من غير داء ولا كسر فهي سمينة فتية، لسان العرب، مادة (عبط) م04، ص 2783 .

(2)– ديوان الهذليين، القسم الثاني، ص 19 .

(3)– شرح الشنتمري على كتاب سيبويه،ج2، ص 58.

(4)– ديوان الهذليين، القسم الثاني،ص 20

جعله على التّنوين لم ينكسر البيت، وإنّما يصير مزاحفا، وتقطيع البيت على الوجه الذي فيه إجراء المنقوص مجراه هو :

أَبِيتُ عَلَى مَعَارٍ فَاخِرَاتٍ

أَبِيتُ عَلَى مَعَــارِنْ فَا خِرَاتِنْ

0///0// 0/0/0// 0/0//

مُفَاعَلَتُــنْ مُفَاعَلْتُــنْ فَعُولُنْ

فالبيت من الوافر، دخله زحاف العصب، وهو تسكين الخامس المتحــرك، فتصير التفعيلة معارِفَا (مُفَاعَلْتُنْ) تسكّن اللاّم، بعد أن كانت متحركة (مفاعلَتن)، وتتحول إلى (مفاعيلن).

وأمّا تقطيعه على وجه الإتمام، وهو الذي جاء به الشّاعر فهو :

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ

أَبِيتُ عَــلى مَعَارِيَ فَا خِرَاتِنْ

0/// 0// 0///0// 0/0//

مُفَاعَلَتُــنْ مُفَاعَلَتُــنْ فَعُولُــنْ

فالتفعيلة كاملة تامّة لم يدخلها زحاف العصب، مَعَارِيَ فَا (مُفَاعَلَتُنْ)، وهذا الذي أراده الشّاعر على الرّغم من استقامة الوزن في الوجــه الأول (معــارٍ) لأنّ العصب وإن كان مستحسنا فهو زحاف، والزّحاف تغيير في التّفعيلة، يخرجها عن أصلها، يقول قدامة بن جعفر: « وقال أبو إسحاق يحيى عن يونس أنه قال: أهون عيوب الشّعر، الزحاف وهو أن ينقص الجزء عن سائر الأجزاء، فمنه ما نقصــانه أخفى ومنه ما هو أشنع...»[1]

(1)– قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق، كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 19.

لقد عدل الشاعر عن زحاف العصب: في البيت، وآثر إتمام التّفعيلة، فـــزاد الياء في المعاري وهو اسم منقوص، لأنّ العصب في اللغة هو الطّي الشّديد، وسمـــي عصبا في الوافر لأنّه عصب أن يتحرك، أي قبض[1]، ومعنى القبض لا يتلاءم مـــع الحالة النفسية التي يصفها الشّاعر، فهو على معارٍ فاخراتٍ بها طيـــب كلـــون دم العبيط، والمعصوب يتنافى مع اللهو والفرح، يعرّفه التّبريزي بقوله: «وإنمـــا سمّـــي معصوبا لأنّ حركته أخذت فمنع من أن يتحرك، وكل شيء عصبته فمنعته مـــن الحركة فهو معصوب»[2]

فالتّفعيلة ممنوعة من الحركة ومقبوضة، والشّاعر في حالة بسط وارتيـــاح وســـعة وإعجاب، فناسب الحالة النفسية أن يأتي بالتّفعيلة تامّة كاملة متحرّكة غير مقيّـــدة بساكن، وهذا التناسب جاء سجيّة وفطرة وعفويّة، فصارت التّفعيلة متوافقة مـــع الدلالة السياقية (مُفَاعَلَتُنْ) والتي يقابلهما ← مَعَارِيَ فَا، لذلك فالشّاعر قد فرّ مـــن الزّحاف، يقول ابن عصفور: « فلما كره الزّحاف أثبت الياء»[3].

وكلمة ← مَعَارِيَ: هي اسم منقوص ممنوع من الصرف، فـــأجراه مجـــرى الاسم الصحيح في إثبات الحرف الأخير، وهو مفتوح لأنّ هذا حال الممنوع مـــن الصرف، يقول سيبويه معلقا على البيت: «...كما قالوا حين اضطروا في الشّـــعر فأجروه على الأصل»[4] فأصل كل الأسماء الصحّة، لأنّ الاعتلال عـــارض فيهـــا بسبب حروف العلة، فردّ الشّاعر الاسم إلى حالته الأولى، بزيادة في آخره ليستقيم له المعنى المراد وتركه على المنع من الصرف لأنه يتوافق مع زحاف العصب.

---

(1)- انظر، ابن منظور، لسان العرب مادة عصب، م 4 ص 2964-2967.

(2)- التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، تحقيق، فخر الدين قباوة- ط4-1407 ه، 1986م دار الفكر دمشق سوريا، ص 71.

(3)- ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 43.

(4)- سيبويه ، الكتاب ، ج2 ، ص 58.

وإثبات الفتحة في الحرف الأخير، هو إثبات لتمام حاصل، إثر توافر علّته وهي المعاري، الفاخرات التي بها مُلوّب وهو الطيب الذي يشبه دم العبيط أي الذبيحة دون علّة فدمها صافٍ.

إنّ زيادة الياء في هذا البيت هي زيادة وظيفية حقّقت مطلبا نفسيا وصوتيا ولغويا فإثباتها هو إتمام في التفعيلة والتي إذا زوحفت ارتبطت باعتلال الاسم، وإذا تم الوزن، صح الاسم وعاد إلى أصله فالإتمام والكمال والصحة والسلامة مرتبط بحالة البسط والسّعة والسّرور التي يعيشها الشّاعر، فهو معجب بنفسه، مفتخر بمليح تملّقه في الكلام، وهذا المعنى لا يتناسب مع العلّة، والعصب والقبض والسكون والقيد.

والشّاهد على زيادة الحرف في الفعل هو قول الشاعر[1] (الوافر)

ألم يأتيك والأنباء تنمي ** بما لاقت لبون بني زياد[2]

هذا البيت من قصيدة لقيس بن زهير، يصف فيها حاله مع الرّبيع بن زياد حين أعاره درعا فتماطل في ردها إليه، فساق إبلا للربيع وباعها بمكّة، يقول البغدادي: « وفي هذا البيت بيان لما لاقته لبون بني زياد، وافتخار وتبجّح بما فعله من أخذ إبله وبيعها بمكّة»[3].

والشاهد في هذا البيت هو زيادة الياء في الفعل " يأتيك " في حالة الجزم، والأصل أن يقول " أَلَمْ يَأْتِكَ "، وقد استنكر ابن فارس هذه الرواية فهي من باب

(1)- نسبه ابن مالك، إلى قيس بن زهير/ شرح التسهيل، ج3،ص 103.

(2)- البيت من شواهد سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 59/ ابن السّراج، الأصول في النحو، ج 3،ص 443، ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص333.

(3)- البغدادي، خزانة الأدب،ج8، ص 367.

الغلط يقول: « ...ولا معنى لقول من قال: ألم يأتيك...وهـذا وإن صـحّ ومـا أشبهه ...فكله غلط وخطأ»[1]

أما سيبويه فهو يؤكد هذه الرّواية بزيادة الياء فيقول:« وكما أنشدنا من نثق بعربيّته أَلَم يأتِيك والأنباء ... فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل»[2].

إن توجيه ابن فارس لهذه الزيادة بالخطأ والغلط، هو مذهبه الذي اعتمده في كل النصوص التي تحمل معنى الاضطرار والإلجاء، فابن فارس يلغي بـاب الضّـرورة الشّعرية ويرمي من سلكها باللحن والتّعسّف يقول:« فإن قالوا : إن الشّاعر يضطر إلى ذلك، لأنه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره. قيـل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرا، لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ... »[3].

- فالشّاعر قد قصد إثبات الياء وهو يصف حالة الافتخار والتبجّح وسأوضح التقطيع العروضي للرواية الأصلية والأخرى المفترضة :

ش1/ أَلَمْ يَأْتِيـــــكَ وَ الأَنْبَا ءُ تَنْمِي

0/0// 0/0/0// 0/0/0//

مفاعلْتـــن مفاعلْتـــن فعولـــن

ش2/ أَلَمْ يَأْتِـــــكَ وَالأَنْبَـــا ءُ تَنْمِي

0/0// 0/0/0// /0/0//

مفاعلْتُ مفاعلْتـــن فعولـــن

---

(1)- ابن فارس، الصاحبي، ص 213.

(2)- سيبويه الكتاب ج2 ، ص 59.

(3)- ابن فارس، ذم الخطأ في الشعر، حققه وقدم له، رمضان عبد التواب، د.ط 1400ه، 1980م مكتبة الخانجي مصر ، ص21.

البيت ينتمي إلى بحر الوافر، ففي الشكل الأول، حصل تغيّر في التفعيلة (مُفَاعَلْتُنْ) //0/0/0← ألم يأتي، وهو ما يسمى بالعصب، وأصلها (مُفَاعَلَتُنْ) //0///0 والعصب هو تخفيف من توالي المتحركات، واختصار في المقاطع الصّوتية، فالتّفعيلة التامة (مُفَاعَلَتُنْ) //0///0 تتكوّن من خمسة مقاطع: م ق+م ط+م ق+م ق+ م ط(*)، أمّا التّفعيلة المعصوبة- مُفَاعَلْتُنْ- فهي تتكون من أربعة مقاطع: م ق+ م ط+ م ط+ م ط

فاختلاف المقاطع في التّفعيلة الأولى التّامة ابتداء بالمقطع القصير ثم الطويل ورجوعا إلى القصير يليه قصير آخر ثم ينتهي المقطع الصوتي في التفعيلة بالطويل، يؤدي إلى الانتقال الصّوتي من الطويل إلى القصير إلى الطّويل، وهذا الانتقال غير متجانس فالامتداد في الصوت ثمّ اقتطاعه ثمّ امتداده يحدث تعبا في النّطق وإجهادًا للمتكلّم، أمّا في التّفعيلة الثّانية المزاحفة بالعصب فتتكون من أربعة مقاطع، الأوّل قصير ثم تتوالى المقاطع الطّويلة، فالمقطع القصير الثّالث في التّفعيلة التّامة قد تحول إلى ساكن بوساطة الزحاف فتشكل المقطع الطّويل الذي أحدث توازنا صوتيا، وتجانسا إيقاعيا، حسن الوزن في مقاطع التّفعيلة، لأنّ توالي المقاطع الطويلة يؤدي إلى المدود، والمد نوع من التّرنم والتّغني الذي يعد مادة الشعر ورونقه، ولأنّ العرب تنفر من توالي المتحركات تعدل عنه إلى إدخال ساكن بينها، يقول الأخفش: « وأحسن ما يكون عليه الشّعر أن يبني على متحركين بينهما ساكن أو بمتحركين بين ساكنين، فهذا أعدل الشّعر وأحسنه، فإذا كثرت سواكنه ومتحركاته على غير هذه الصفة قبح»(1)

(*)-م ق=مقطع قصير، يقابله في هذه التفعيلة الرمز (/)، م ط=مقطع طويل يقابله في هذه التفعيلة الرمز(/0).

(1)- الأخفش، كتاب العروض، قدم له وحققه أحمد محمد عبد الدايم- دط 1409ه – 1989 م ، مكتبة الزهراء، القاهرة،ص 120.

فالمقطع المزاحف هو الذي أتى به الشّاعر (مُفَاعَلْتُنْ) ← ألم يأتي، لتوافر المتحركات والسواكن بنسبة متعادلة، فأدّى هذا إلى التعادل الصّوتي في التّفعيلة وحدوث النّسق الزمني بين تفعيلات هذا الشّطر، حيث توالت الأولى والثّانية معصوبة، والتّفعيلة الأخيرة (فعولن) معصوبة ودخلت عليها علّة الحذف، فحذف السّبب الخفيف، فاجتمع عليها عصب وحذف فهي مقطوفة، فقد حصل توافق صوتي بين التفعيلات المعصوبة (مُفَاعَلْتُنْ مُفَاعَلْتُنْ مُفَاعَلْ) وتحولت الأخيرة إلى فعولن وهي مثال مألوف في العربية، فزادت القيمة الصّوتية لهذا التّجانس فهي متآلفة في اللفظ (مُفَاعَلْتُنْ فَعُولُنْ) ومتوافقة في الصّوت بالعصب(مُفَاعَلْتُنْ مُفَاعَلْتُنْ فَعُولُنْ)

أمّا الشّكل الثّاني وهو المفترض في قوانين اللغة (مُفَاعَلْتُ)← ألم يأت، فقد دخله زحاف العصب وزحاف الكفّ وهو حذف السابع الساكن، فأصل التّفعيلة (مُفَاعَلْتُنْ) ثم حذفنا الحرف الأخير، فتحولت إلى (مُفَاعَلْتُ) وإذا اجتمع العصب والكفّ سمّي ذلك النّقص، وهو زحاف مزدوج، وحكمه عند أهل العَروض أنّه قبيح يقول ابن السّراج عن هذا الزّحاف في بحر الوافر: « والنّقص فيه قبيح وهو في مجزوئة أقبح »[1].

ويعد البكرجي كل زحاف مزدوج فهو قبيح يقول:« كل أنواع الزحاف المزدوج قبيح غير مقبول عند أهل الفن»[2].

(1)- ابن السّراج، المعيار في أوزان الأشعار، حققه محمد رضوان الداية، دار الملاح، ط3، 1400ه،1979م، دمشق سورية، ص 58.

(2)- قاسم بن محمد البكرجي، شرح شفاء العلل في نظم الزحافات والعلل، دراسة وتحقيق، احمد عفيفين إدارة التراث، مصر،ص 124.

فقد اجتمع على تفعيلة واحدة زحافان وحكم الزحاف أنه عيب، إلا أن بعضه حسن، فكيف يدخل الزحاف في التّفعيلة وحكمه أنه قبيح، فقد اجتمع العيب مع القبح، وكذلك فالتحليل المقطعي لهذه التّفعيلة المزاحفة بالنقص يتناقض مع النّظام الصّوتي، فهي وفق التقسيم المقطعي:

أَلَمْ يَأْتِكَ

//0 /0/

مُفَاعَلْتُ ويقابلها م ق+م ط+ م ط+ م ق

/ 0/ 0/ /

فالصّوت منسجم مع حركات التّفعيلة لكنّه يضطرب بعد المقطع الطّويل الثّاني. حين يليه مقطع قصير، حيث إنّ المتوقع هو المقطع الطّويل الذي ينتهي بساكن، وهو استراحة للمتكلم، فالعرب لا تقف إلا على الساكن، فحصل انقطاع واضطراب صوتي بهذا المتحرك الأخير، وأحدث تعبا وإنهاكا في القوة الكلامية للقارئ وهذا يناقض مطلب الترنّم والتّغنّي الذي يريده المنشد من إنشاد(*) الشّعر. إنّ التّفعيلة المفترضة في قياس اللغة (أَلَمْ يَأْتِكَ) ←مُفَاعَلْتُ، هي تفعيلة فيها معاقبة والمعاقبة هي كما يعرّفها المحلّي:« أنّه يجوز سلامة ثاني السببين المتجاورين معا من الزحاف، وسقوط ثاني أحدهما بشرط سلامة ثاني الآخر من السقوط »(1).

(*)- نشدت الضالة إذا ناديت وسألت عنها، ويقال أيضا، نشدتها إذا عرفتها ... وهو من النشيد رفع الصوت ... وذلك المعرف يرفع صوته بالتعريف فسمي منشدا، ومن هذا إنشاد الشّعر : إنما هو رفع الصّوت ، لسان العرب مادة نشد م6 ص 4421.

(1)- محمد بن علي المحلي، شفاء العليل في علم الخليل، حققه وقدم له وعلق عليه، شعبان صلاح ط1- 1411 – 1991، دار الجيل، بيروت،ص 76.

فلا يجوز اجتماع العقل والكفّ في التّفعيلة الوافر، وقد دخل الكفّ في هذه التّفعيلة (مفاعلْتُ) وهو حذف السّابع السّاكن، ولا يصحّ حذفه إلا إذا عصبت التّفعيلة، لأنّه ستجتمع ثلاثة متحركات (مفاعلَتُ) //0///، فجاءت معصوبة مكفوفة، حالها حال المعاقبة في الكامل إذا دخل الطّي وجب الإضمار (مُتْفَعِلُنْ) /0/// فالمعاقبة[1] في تفعيلة الوافر هي نوع من التّعديل الإيقاعي، فوجبت هنا ولابد من دخولها في التّفعيلة، فأحدثت بذلك توازنا صوتيا لتجنب توالي المتحركات قابلة ثقل في النّطق وعدم توافق في حروف التفعيلات بسبب الكفّ الذي حصل في التّفعيلة الأولى، لذلك فالشّاعر قد عدل عن هذا لاستعمال اللغوي (أَلَمْ يَأْتِكَ) بفطرته وسجيّته، لأنّه يؤدي إلى تفعيلة مضطربة في المقاطع الصّوتية، وبها ثقل كلاميّ حصل بدخول زحاف الكفّ، ووجوب المعاقبة مع العصب.

- إن القياس المفترض عند النحويين هو أن يقول الشّاعر: (أَلَمْ يَأْتِكَ) فعل معتل مجزوم بـ: لم وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، لأنّ هذا الوجه لا يكسر البيت وإنّما يجعله مزاحفا، والعربي الفصيح يختار صحة الإعراب إذا لم تؤدّ إلى كسر إيقاعي ويقول ابن جني: « ولكن اعلم أنّ البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزّحاف، فإنّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزّحاف إذا أدّى إلى

(1)- وجدت تعريف المعاقبة في الوافر عند الأخفش وفيه خطأ لعل الذي نسخ الكتاب وقع في تحريف جليّ يغير المعنى، فمحال أن يقع الأخفش فيه وهو العالم باللّغة والعروض وهذا نصه: " ولم يجيزوا المعاقبة إذا كانت مفاعيلن كما أجازوا في الكامل حين صارت مستفعلن ...." والصواب في الرواية " وأجازوا المعاقبة إذا كانت مفاعيلن كما أجازوا في الكامل..." وقد رجعت إلى كتاب العروض للأخفش بتحقيق أحمد عبد الدايم، ص 143. وكذلك كتاب العروض للأخفش تحقيق سيد البحراوي ط1 1998م دار شرقيات القاهرة ص 64. فوجدت الخطأ نفسه لأنّ المعاقبة جائزة إذا كانت (مفاعيلن) أي (مفاعلْتن) لأنّها معصوبة، فيجوز كفها مع العصب (مفاعلْتُ) لتجنب توالي المتحركات (مفاعلَتُ) //0/// .

صحّة الإعراب، كذلك قال أبو عثمان وهو كما ذكر... »[1]، فأبو عثمان المازني يرى أنّ البيت إذا احتمل صحّة الإعراب حتى وإن زوحف بزحاف قبيح، فالأولى أن يسلك الشّاعر مسلك الصحّة، وقد وافقه على هذا الرّأي ابن جني، وعليه فإنّ القياس عندهما في البيت أن يقول الشّاعر: (أَلَمْ يَأْتِكَ) وإن احتمل قبح الزّحاف وهو : النّقص (عصب وكفّ)

وبعضهم يحمل هذا البيت على الضرورة والحاجة يقول القزّاز: « فإذا احتاج الشّاعر أجرى هذا المعتّل مجرى السالم فأثبت الياء في الجزم »[2]

وهذا الإجراء اللغوي بين المعتلّ والسّالم هو ردّ الفرع إلى أصله لأنّ الأصل في الأفعال السلامة وظهور الحركة بتنوع الحالات الإعرابية، فزيادة الياء هنا هي زيادة تحتكم إلى المنطق اللّغوي وهو الإعلان الصّريح لموقع الحركة في الكلمة وتناسبها مع الحكم الطارئ عليها ويدعم هذا الرأي أنّ كثيرا من العرب يقولون في المعتلّ: زيد يدعوُ في حال الرفع بظهور الحركة، وفي الجزم يقولون: زيد لم يدعو، يقول الزّجّاجي: « "إنّ " من يجري المعتلّ مجرى الصحيح من العرب فيقول: زيد يقضيُ ويمشيُ..." فيحرك آخره في حال الرفع، لا يحذف منه في حال الجزم إلا الحركة وحدها ويدع الحرف فيقول: " زيد لم يقضي ولم يمشي بإثبات الياء..." وهي لغة للعرب مشهورة متّفق على حكايتها »[3]، أمّا الشنتمري في شرحه على الكتاب فيقول: « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنّه إذا اضطر ضمّها في حال الرّفع تشبيها بالصّحيح وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند

(1)- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 333.

(2)- القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة،ص 62.

(3)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، د ط-1378ه،1959م، دار العروبة، القاهرة،ص 103-104.

الضّرورة » [1]. فالزّجّاجي يثبت أنّها لغة مشهورة وهذا يؤكد أنّ الشّاعر حين اختار الوجه الأوّل (ألم يأتيك) لم يكن مضطرّا إلى ذلك، وإنّما هي لغة سائرة مستعملة ترد الفروع إلى الأصول، وترتبط في هذا البيت بالحالة النفسية للشّاعر، فهو يفتخر بأنه ساق إبل الربيع بن زياد إلى مكّة وباعها قصد الانتقام والثأر جراء درعه التي أعارها للرّبيع و لم يردّها إليه، فيريد أن يصل الخبر إلى المخاطب وإلى الرّبيع، لأنّ الأنباء تنتشر وتشيع، فاسمع ماذا فعلت بإبلك كي تعتبر بما فعلت، وكأنّ الشّاعر يطلق صوته معتزّا مفتخرا بعد أن كان محبوسا بين جوانحه كمدا وحزنا، فناسب هذا أن يصرح بالفعل (يأتيك) تامًا غير منقوص، مطلقا غير مقيّد بعلّة أو حذف، وقد وافق المد الصّوتي في الفعل إرادة الشّاعر شيوع الخبر وانتشاره، فهو يمتد إلى الآفاق معلنا الواقعة الجارية، فحصل التّشاكل اللّفظي والمعنوي (ألم يأتيك).

إنّ زيادة الياء في البيت هي زيادة إيقاعية حقّقت مطلبا صوتيا يتعلّق بتناسق المقاطع، فالتّفعيلة المعصوبة التّامّة غير المحذوفة هي تأييد صوتي للمقام والسّياق، والزّيادة اللّغوية للياء شكلت تمثيلا نفسيا لحاجة المتكلّم.

3.2.III الزّيادة في العلل العروضيّة:

العلّة في أصل اللّغة هي المرض، أمّا عند أهل العروض فيقول البكرجي: « ما يعرض للجزء بطريق اللّزوم إذا وقع الجزء عروضا أو ضربا »[2]، فالعلّة في التّفعيلة كالمرض في الجسم، فهي تغير الجزء عن أصله إلى شكل مخالف، وهذه العلّة قسمان علّل نقص وعلّل زيادة وهذه الأخيرة هي التي يُعنى بها البحث، وأنواعها أربعة: التّرفيل، التّذييل، التّسبيغ، الخزم»

(1)- الشمنتري، هامش كتاب، سيبويه ج1، ص 15.

(2)- البكرجي، شرح شفاء العلل ص 125.

- أمّا **التّرفيل** فهو في اللّغة كما يقول ابن منظور :«جـــرّ الـــذّيل وركضـــه بالرّجل... وأرفل ثوبه أرسله»[1]، فالتّرفيل في اللّغة معناه الإرسال والإطالة.
- أمّا في الاصطلاح فهو كما يعرّفه ابن السّراج :«زيادة سبب خفيف على ما في آخره وتد مجموع، ولا يكون إلا في الكامل»[2].

فالزّيادة متعلّقة بالسبب الخفيف الذي يلحق التّفعيلة التي آخرها وتد مجمـــوع، ويكون في هذا الضّرب، ويخصّ مجزوء الكامل دون البحور المتبقيّة، فالكميّة الزّائدة لهذا الإلحاق في الجزء جعله يأخذ صفة الطّول والامتداد والاتّساع، فتتحوّل التّفعيلة من (مُتَفَاعلن) إلى (مُتَفَاعِلاتُنْ) وسيأتي مثاله في التّطبيق.

- **والتّذييل** لغةً من " الذّيل" وهو « آخر كلّ شيء، وذيل الثّوب والإزار: ما جرّ منه إذا أسبل ويقال: أذال فلان ثوبه أيضا إذا أطال ذيله» [3].

وأما معناه في الاصطلاح فهو « زيادة حرف ساكن على ما في آخره وتد مجموع، ولم يسمع إلا في مستفعلن في البسيط وفي متفاعلن إلا شاذًّا»[4] فالتّذييل[*] يختصّ

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب مادة (رفل) م 3،ص 1696.

(2)- ابن السّراج، المعيار، ص 23.

(3)- ابن منظور، لسان العرب مادة (ذيل) م 3،ص 1529،1530.

(4)- المحلّي، شفاء الغليل، ص 97.

(*)- وكثر استعمال التذييل في مجزوء المتدارك عند الشعراء المعاصرين، وقد ذكر شعبان صلاح بعضهم: مثل : نازك الملائكة ، نزار قبّاني، خليل مطران ... وسنأخذ أنموذجا من شعر نازك الملائكة، تقول : على (مجزوء المتدارك)

كم رسمتم منى ** أطفأتها القـــرونْ

ملء هذا المدى ** في الدّجى حالمونْ

/0//0 0//0/ 0//0 /0//00

فاعلن فاعلن فاعلن فاعلانْ

انظر شعبان صلاح، موسيقى الشّعر بين الاتّباع والابتداع، ط3، 1418ه ، 1998م، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، مصر، ص 61.

بمجزوء الكامل ومجزوء البسيط والزّيادة التي لحقت التّفعيلة هنا أقلّ من حيث الزّمنُ الصّوتيّ من تلك الحاصلة في التّرفيل، فهذه زيد عليها حرف واحد، فتتغيّر التّفعيلة في الكامل إلى (متفاعلانْ) وفي البسيط إلى (مستفعلانْ).

- والتّسبيغ هو في أصل اللّغة:« شيء سابغ أي كامل وافٍ وسَبَغَ الشَيءُ يَسْبُغُ سُبُوغًا، طال إلى الأرض واتّسع»(1)

وفي اصطلاح العروضيّين هو : « ما زاد على اعتداله حرف ساكن ممّا يكون في آخره سبب»(2) وتختصّ هذه العلّة بمجزوء الرّمل فحسب، فتتحوّل التّفعيلة (فاعلاتنْ) بزيادة حرف ساكن على آخرها إلى (فاعلاتانْ) فتخرج عن أصلها بهذا الإلحاق.

فهذا يكاد يشبه الأوّل وهو " التّذييل" ، لأنهما زيادة حرف ساكن إلاّ أنّ التّسبيغ يلحق ما آخره سبب خفيف والأوّل يلحق ما آخره وتد مجموع، وينقل ابن منظور عن أبي إسحاق سبب تسميته مسبّغًا يقول:« سمّي مسبغا لوفور سبوغه لأنّ (فاعلاتن) إذا جاء تامّا فهو سابغ، فإذا زدت على السابغ فهو مسبّغ»(3)

أمّا **الخزم**، براء معجمة فهو في اللّغة من قول العرب:« خَزَمَ الشّيءَ يَخْزُمُهُ خَزْمًا: شَكّهُ، والخزامة: برة، حلقة تجعل في احد جانبي منخري البعير، وقيل: هي حلقة من شعر تجعل في وترة أنفه يشدّ بها الزّمام...»(4)

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (سبغ) م3، ص 1927.

(2)- ابن عبد ربّه، العقد الفريد، ج 6،ص 238.

(3)- ابن منظور، لسان العرب، م3،ص 1928.

(4)- المصدر نفسه، مادة (خزم) م2،ص 1152.

أمّا في اصطلاح العروضيّين فهو « زيادة حرف في أوّل الجزء، وأكثر ما يكون بحروف المعاني نحو الواو والفاء، وقد تكون حرفين وثلاثة وأربعة ولا يكون أكثر من ذلك»[1]

فهذا النّوع من الزّيادة يختصّ بأوّل الجزء لا بآخره، ويكون في أوّل البيت وليس في آخر الضّرب كالذي سبق، ويكون في جميع البحور، كقول الشّاعر[2] (الطّويل)

وإذا أنت جازيت امرأً سوء فعله ** أتيت من الأخلاق ما كنت راضيَا

فحرف الواو زائد على البيت لأنّ تقطيع الشّطر الأوّل هو :

وَ/ إِذَا أَنْتَ جَازَيْتَ امْرأً سُوءَ فِعْلِهِ

/ 0/0// 0 / 0/0// 0/0// 0//0//

/ فَعُولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

فإذا اعتدّ بهذا الحرف الزّائد في التّقطيع لم يستقم الوزن، و لم يُعرف البحر، وإنّما زيد لأغراض وظيفيّة تتبع السّياق اللّغوي والدّلالي للقصيدة وسأنتقي شاهدا من الشّعر في علّة التّرفيل وهو قول الحطيئة [3] : (مجزوء الكامل)

وَلَقَدْ سَبَقْتَهُمُ إِلَيْ *** يَ فَلِمْ نَزَعْتَ وَأَنْتَ آخِرْ

(1)- ابن السّراج، المعيار، ص 20،21.

(2)- البيت من شواهد الزمخشري، القسطاس، ص 62، الوافي، التبريزي، ص 190البكرجي شفاء العلل، ص 133.

(3)- الحطيئة، الديوان، اعتنى به وشرحه، حمد وطمّاس، ط 2، 1426ه، 2005م، دار المعرفة بيروت، لبنان، ص 77، والبيت في الديوان: فقد نزعت وأنت آخر.

وتقطيع البيت هو الآتي:

وَلَقَدْ سَبَقْـــ /تَهُمُو إِلَيْ *** يَ فَلِمْ نَزَعْـــ/تَ وَأَنْتَ أَأْخِرْ [1]

0/0//0/// 0 //0/// 0//0/// 0 //0///

مُتَفَاعِلُـــنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُـــنْ مُتَفَاعِلاَتُـــنْ

هذا البيت من قصيدة قالها الحطيئة يمدح فيها "بغيضا" وهو من آل شمـــس ويهجو الزّبرقان وقبيلته ، لأنّ هذا الأخير وعده أن يكرمه و لم يَفِ بوعـــده، بـــل أكرمه "بغيض"، فيقول له : لقد كنت أوّل من استقبلني قبلهم، فلماذا كففت عن الإحسان إليّ، فأنت بذلك قد تأخّرت عنهم.

ورد هذا البيت على مجزوء الكامل، وهو مربّع، أي بأربع تفعيلات تتـــوزّع على الشّطرين والأجزاء الثلاثة الأولى صحيحة سالمة لم يَعْتَرِهَا الزّحاف، أمّا تفعيلة الضّرب فقد أصابتها علّة من علل الزّيادة وهي التّرفيل والتي تقابل : (تَ وأَنْـــتَ أَأْخِرْ) ← مُتَفَاعِلاَتُنْ ، فالأصل في البحر أن يكون تامّا مسدّسا، فإذا جاء مجـــزوءًا نقصت تفعيلاته، والتّرفيل زيادة، فقد سدّت هذه الزّيادة النّقص الحاصل في البيت فأطالت في الصّوت وجعلته ممتدّا، فتوفّرت الحروف والسّواكن واعتـــدل إيقـــاع البيت لأنّ المدّة الزّمنية لإنشاد البيت قد زادت على أصـــل التّفعيلـــة (مُتَفَـــاعلن) وكذلك فالشّكل الإيقاعي للقصيدة مرتبط بالحالة النّفسية التي يعانيهـــا الشّـــاعر، فالذي كان يعدّه صديقا له وهو الزّبرقان، قد وعده بالإكرام وسبق إلى ملاقاتـــه، ولكنّه خيّب أمله فما أحسن إليه ولا أكرمه، بل تأخّر وتوانى في تقديم المعـــروف والجميل، إنّ الشّاعر وهو يحسّ بالخيبة الشّعورية من صديقه قد أســـرع بتجســـيد

(1)- البيت من شواهد ابن جنّي كتاب العروض،ص 66، الزّمخشري، القسطاس، ص 92، ابن السّراج، المعيار ص 64 الجوهري عروض الورقة، ص 38 التّبريزي الوافي ص 83 ابن منظور لسان العرب، م 3، ص 1697.

إحساسه وتلك السّرعة مثّلتها هذه القصيدة المجزوءة التي ينتهي كلّ بيت منها بمقطع طويل مرفّل، وكأنّه يلومه على تقصيره ثم يقول له إنّ قلبي متّسع رغم الذي فعلت وجنيت.

لقد حقّقت هذه الزّيادة في آخر البيت توازنا صوتيا لسدّ النّقص الحاصل بهذا الجزء، وتوازنا نفسيا، فأنت ملام ومذنب ولكنّني صاحب نفس كريمة ممتدّة غير قاصرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة :

إنّ الزّيادة في العربيّة هي من الظواهر التي تعتري السّياق، فتكسبه دلالات توافق المقام اللّغوي والنّفسي، وتتعلّق بمركّبات دقيقة في الجملة، وقد تبيّنت الأغراض التي تجلبها الزّيادة في هذا البحث، واتّضحت مواضعها وأحكامها وهي الآتية :

- إنّ زيادة حروف المباني (سألتمونيها) في التّركيب، تحمل دلالة قويّة على تمثيل المعنى اللّغوي والوظيفي، وهذه الفائدة التي يختصّ بها الحرف الزّائد في الصّيغة، لا تحتملها الحروف الأصليّة، فإنّها لا تأتي لمعنى، وإنّما تتشكّل بها الألفاظ المستعملة في اللّغة.
- تعدّ الألف في حروف المباني أكثر الحروف زيادة، وينتج من هذا وفرة المعاني التي يختصّ بها هذا الحرف، فهي تدلّ على النُّدبة، والإنكار والتَّذكار، وتكون فاصلة بين المتماثلين (النّونان والهمزتان)، وتأتي للخروج، وبدلا من النّون الخفيفة في الوقف، ولغرض الإلحاق ... ويدلّ هذا على اتّساع حرف الألف الصّوتيّ، والذي هيّأ للاتّساع الدّلالي المتعلّق بهذا الحرف .
- تتوزّع بقيّة المعاني على الحروف الزّائدة غير الألف، مثل : التّصغير والنّسبة والجمع والتّوكيد والوقاية والمضارعة، والتّوصّل والاستراحة، وتعدّ هذه المعاني أصليّة يحتاجها السّياق لإثبات المعنى الذي يريده المخاطِب لتحصل الفائدة لدى المخاطَب.
- إنّ الزّيادة في حرف المعنى، هو مطلب بلاغيّ يتجلّى في التّوكيد الذي هو معنى صحيح يُبِينُ عن شدّة حاجة المتكلّم، والتّزيين اللّفظي الذي يتعلّق بتحسين الأداء الصّوتي واللّغوي للسّياق الذي يرد فيه حرف المعنى الزّائد.

- اتّفق النّحاة على زيادة بعض حروف المعاني، واختلفوا في زيادة بعضها، أمّا المتّفق عليها فهي : ما، الباء، من، اللاّم، لا، إنْ، أَنْ، الكاف، وهذه الحروف هي التي شكّلت ثراءً دلاليًّا متعلّقا بالمعاني النّحوية حين ترتبط بالوظائف اللّغوية والبيانية التي يحملها هذا الحرف، منها، الكفّ النّحوي في " إنّما " الذي يؤدّي إلى التّخصيص أو الحصر، والعوض المتعلّق بالاختصار المؤدّي إلى الإيجاز، ومنها زيادة " لا " بين المتلازمين لإفادة التّوكيد، والذي يوصل المعنى إلى رفع التّوهّم المحتمل في نفس المخاطَب .

وأمّا حروف المعاني المختلف فيها هي : الواو، الفاء، على، عن، إلى، أم، فالدّلالة التي تتعلّق بها هذه الحروف هي دلالة فرعيّة، تخضع للتّأويل الذي قد لا يحتمله النّصّ، وعند بعض النّحويّين، أنّ دلالة هذه الحروف تتعلّق لزوما بزيادتها في الشّاهد اللّغوي.

- قد تزاد الأفعال وهي طرف رئيس في التّركيب، ولكنّ زيادتها قليلة في الفعل النّاقص مثل، كان وأخواتها، وهي أقلّ في الفعل التّامّ مثل، ذهب وقعد، أمّا في الفعل النّاسخ " كان " فقد وضع النّحويون شروطا لزيادتها، وإذا توفّرت فيها فإنّها تؤدّي إلى العدول الأسلوبي الحاصل بالمغايرة اللّفظية وهي الزّيادة، والمغايرة المعنوية وهي التّوكيد، و لم يُجِز جمهور النّحاة الزّيادة في أخواتها، لأنّ العرب لم تتكلّم بذلك، و لم يجيزوا الزّيادة في الفعل التّامّ إلاّ ما ورد شاذّا، فهولا يقاس عليه.
- وتزاد بعض الأسماء، منها المتّفق عليه، ومنها المختلف فيه، أمّا المتّفق عليه فهو ضمير الفصل أو العماد، ووضع النّحويّون له شروطا، إذا توفّرت أدّى إلى البيان اللّفظي، وهو الإعلام بالخبرية لرفع التّوهّم والبيان المعنوي وهو تأكيد الغرض المتعلّق بالسّياق والمقام، وأمّا الأسماء المختلف فيها هي : من،

اسم، ذو، وجه، فلا تحمل دلالة معيّنة تختصّ بكلمة في السّياق قد تؤدّيها بتلك الزّيادة فقد انفرد بعض النّحاة بتأويلها، استنادا إلى شاهد واحد في الغالب وهذا لا يسوّغ الحكم عليها بالزّيادة.

- إنّ الزّيادة في الرّسم القرآني، قد ارتبطت بحروف المدّ الثّلاثة (ا، و، ي) مثل: لأوضعوا، سأوريكم، بأييد، الربوا، فخالف هذا الرّسم الخطّ القياسيّ المتعارف عليه، وهذه المخالفة لم تقتصر على الدّلالة الخطيّة فحسب، بل تجاوزتها إلى دلالات ثانية تعلّقت بالجانب الصّوتيّ مثل المطل والإشباع، وتمديد الصّوائت القصيرة، وبالجانب اللّغوي مثل الفرق والفصل والمناسبة، ومتعلّقة عند بعضهم بالتّفسير التّاريخي، أي أنّ هذا الخطّ العربيّ هو صورة لآثار الكتابة القديمة التي أخذت منها العربيّة، فزيدت تلك الحروف لتمثيل بقايا الخطّ الأوّل.
- لقد تأثّر القرّاء في توجيه زيادة الحروف في الرّسم القرآني بآراء النّحاة مثل قولهم، بالفرق والفصل، لأنّ بعض القضايا اللّغوية كانت مشتركة مثل، زيادة الألف في آخر الفعل (كفروا، آمنوا ...)، وزيادتها في : مائة ومائتان، وزيادة الواو في، أولي، أولئك وانفرد النّحاة ببعض الألفاظ التي وجدت في اللّغة العربيّة، وهي غير مستعملة في القرآن الكريم مثل، أوخيّ، عمرو.
- لقد خالف خطّ العروض الخطّ القياسي، وكانت المخالفة بالزّيادة، فالكتابة العروضية تعتمد المنطوق والملفوظ لغرض الموافقة الصّوتية والتشكّل الإيقاعي، فلا يستقيم وزن البيت، ولا يعرف بحره، إذا لم تحصل المقابلة الصّوتيّة في أجزاء البيت.

- إنّ الزّيادة في الضّرورة الشّعرية مثل، صرف ما لا ينصرف، وإجراء المعتلّ مجرى الصّحيح، هي زيادة غير متعلّقة بالاضطرار بل تخضع للمقام والسّياق، وهي إبداع جديد لتحقيق الدّلالة التي يتوخّاها الشّاعر في إطار الوزن والإيقاع .
- إنّ الزّيادة في الإشباع والإطلاق هي زيادة صوتيّة تحقّق توازنا إيقاعيّا في أجزاء البيت، وتحسّن الأداء الصّوتي حين يريد الشّاعر بالإطلاق، التّرنّم والتّطريب لأنّ الشّعر يحصل بالتّغنّي والإنشاد الذي يشدّ السّامع ويحيله على الطلب والاستزادة.
- إنّ الزّيادة في اللّغة العربيّة هي ظاهرة شاملة، تختصّ بالنصّ اللّغوي، وتضيف إلى أجزائه دلالة جديدة، وتعدّ الكلمة الزّائدة، كلمة محمّلة بالمعاني الأصيلة في العربيّة ووصفها بالزّائدة هو وصف للمعنى والدّلالة التي تزاد على المعنى الأوّل الذي يحمله الحرف الأصليّ.

إنّ الزّيادة هي عدول أسلوبيّ في النصّ، يضفي على السّياق تنوّعاتٍ وظيفيّةً، لا تجلبها الأصالة في التّركيب، وهي وسيلة لغويّة محكمة توافق حاجة المتكلّم، وتناسب المقام النّفسي، الذي يراعي ثنائيّة المخاطِب والمخاطَب .

الفهـــارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الموضوعات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنيّة

الآيــة	رقمها	السّورة	الصفحة
﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾	12	الأعراف	03
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾	152	آل عمران	04
﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾	104-103	الصافات	04
﴿ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾	54	الدخان	05
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	06	البقرة	26
﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾	10	الأحزاب	33-32-10
﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾	67	الأحزاب	32-10
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	15	العلق	34
﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾	32	يوسف	175-35-34
﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾	38	الكهف	38
﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾	69	البقرة	42
﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	03	الأنبياء	47
﴿ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾	71	المائدة	47
﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ﴾	270	البقرة	51
﴿ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ﴾	39	سبأ	51
﴿ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴾	19	عبس	51
﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾	02	البقرة	51
﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	07	الفاتحة	53
﴿ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ ﴾	07	البقرة	53
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾	26	مريم	66

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	75	التوبة	68
﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾	84	الواقعة	74
﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾	04	الزلزلة	74
﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾	80	الأنعام	76
﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾	06	الفاتحة	86
﴿ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾	18	النمل	86
﴿ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ ﴾	26	إبراهيم	86
﴿ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾	10	طه	89
﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى ﴾	14	إبراهيم	91-90
﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا ﴾	72	الزّخرف	91
﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	03	ص	95
﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	19	الحاقة	98
﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾	20	الحاقة	98
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	159	آل عمران	151-113-107
﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾	173	البقرة	108
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾	28	فاطر	110
﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾	200	الأعراف	112
﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	79	النساء	114
﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	195	البقرة	115
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	123	هود	115
﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	25	مريم	115
﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾	20	المؤمنون	116/05

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا ﴾	59	الأنعام	118
﴿ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ﴾	03	الملك	118
﴿ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ ﴾	31	الكهف	119
﴿ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾	31	الأحقاف	119
﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾	72	النّمل	121
﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	07	الفاتحة	125
﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ﴾	96	يوسف	131
﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ ﴾	246	البقرة	132
﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا ﴾	33	العنكبوت	132
﴿ وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا ﴾	77	هود	133
﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾	11	الشّورى	135
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾	73	الزّمر	137
﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾	104	الصّافات	138
﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾	53	النّحل	140
﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ ﴾	63	النّور	144
﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾	37	إبراهيم	144
﴿ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ ﴾	52	الزّخرف	145
﴿ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ﴾	29	مريم	151
﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۖ ﴾	40	النّور	154
﴿ وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	76	الزّخرف	158
﴿ وَكُنَّا نَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴾	58	القصص	158
﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡ ﴾	85	البقرة	159

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾	05	البقرة	159
﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ﴾	78	الرّحمـن	163
﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾	115	البقرة	165
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	09	الحجر	168
﴿ وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ ﴾	47	التّوبة	182-175
﴿ أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾	21	النّمل	182-175
﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾	275	البقرة	178
﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ﴾	261	البقرة	181
﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾	65	الأنفال	181
﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾	75	الأنفال	189
﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾	05	الإسراء	189
﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾	04	الطّلاق	189
﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾	145	الأعراف	192-189
﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآىِٕ نَفْسِىٓ ﴾	15	يونس	196

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا : فهرس الأحاديث النّبويّة

	الحديث	الصفحة
01	"يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل و ملائكة بالنّهار"	49
02	" إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوّرون"	119
03	" من حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فليكفّر عنها وليفعل الذي هو خير"	143

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثـــا : فهـــرس الأشعـــار

الرقم	البيت	صاحبه	البحر	الصفحة
01	لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُـولاً وَيَسْلَمُ عَـــامِرُ	قيس بن زهير	الطّويل	05
02	بني عقيـل مـــاذه الخنـــافق المـــال هـــدى و النّســاء طالق		الرّجز	15
03	يعرف الأصل من مزيد الحـروف باشتقـــاق لها و بالتّصـــريف		الخفيف	19
04	حمّلت أمرا عظيمـا فاصطبـرت له و قمت فيـــه بأمـــر الله يا عمرا	جرير	البسيط	21
05	فيا ظبية الوعســاء بين جـلاجـل و بين النّقـــا آ أنت أم أمّ ســالم	ذو الرّمّة	الطّويل	29
06	فصَلِّ على حين العشيّات و الضّحى ولا تعبـد الشيطـان والله فـاعبدَا	الأعشى	الطّويل	37
07	ألا قل لتيّا قبـل مرّتها اسلـمي تحيّـــة مشتـــاق إليها متيّمِ	الأعشى	الطويل	45
08	يلومونني في اشتـراء النّخيـــل أهلـــي فكلّهُـــمُ ألـومُ		المتقارب	48
09	ألفيتـا عينـاك عنـد القفـــا أولى فـــأولى لـك ذا واعيـــه	عمرو بن ملقط الطائي	السّريع	48
10	وهُمُ السّعـاة إذا العشيرة أفظـعت و هُـــمُ فوارسهـا و هم حكّامها	لبيد بن ربيعة	الكامل	54
11	إذا هـبطـــن سماويّـا مـــوارده مـــن نحو دومة خبت قلّ تعريسي	جرير	البسيط	61
12	قدني من نصـر الخبيبين قـــدي ليـس الإمـــام بالشّحيح الملحد	حميد الأرقط	الرّجز	77
13	يَا ليت أُمَّ العمْر كانـــت صاحبي و رَابعَتْني تحت ليـــلٍ ضـــارب		الرّجز	86
14	لا نسب اليـوم و لا خلّـــة اتّســـع الخـــرق على الرّاقع	أنس بن العبّاس	السّريع	87
15	تقول بنتي قـد أنى أنـــاكـا يا أبتـــا علّك أو عســاكـــا	رؤبة بن الحجاج	الرّجز	88
16	أولالك قـومي لم يـكونوا أشابة و هـل يعظ الضّليـل إلاّ أولالـكا		الطويل	91
17	مهمـا لي اللّيلة مهمـا ليـــه أودى بنعلـــيّ و ســربـــاليـه	بشر بن أبي خازم	السريع	98-115
18	أعـلاقة أمّ الوليّـــد بعدمـــا أفنان رأسـك كالثّغـــام المُخلِـس	المرّار الفقعسي	الكامل	108
19	قالت ألا ليتمـا هذا الحمـام لنـا إلى حمامتنـــا و نصفـــه فقـــد	النّابغة الذّبياني	البسيط	109
20	ربّما الجـــامل المؤبّـل فيهـــم وعنـــاجيج بينهـــنّ المهـــار	أبو دؤاد	الخفيف	109
21	و ينمى لها حبّهـــا عندنـــا فما قـــال من كـاشح لم يضـــر	عمر بن أبي ربيعة	المتقارب	119
22	يـــا بـؤس للحـــرب الـتي وضـعت أراهـط فـاستـراحـوا	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	122
23	و ما ألوم البيـض ألاّ تسخـــرا لمّا رأيـــن الشمـط القفنـــدرا	أبو النّجم	الرّجز	124
24	ما إن أتيت بشـــيء أنت تكرهـه إذن فـلا رفعـت سوطـي إليّ يدي	النّابغة الذّبياني	البسيط	127
25	و رجّ الفـتى للخير مـا إن رأيتـه على السنّ خيرا لا يـــزال يزيـــد	المعلوط القريعي	الطّويل	128
26	فمـــا إن طبّنـا جبن و لكـــن منـــايـــانا و دولـة آخرينـــا	فروة بن مسيك	الوافر	129
27	أمـــا و الله أن لو كنت حـــرّا ومـا بـالحرّ أنت و لا العتيـــق		الوافر	131
28	فصيّروا مثل كعصـف مأكـــول		السّريع	134

29	فلمّا أجزنا ساحة الحيّ وانتحـــى	بنـــا بطن خبت ذي قفاف عقنقل	امرؤ القيس	الطّويل	138
30	أراني إذا ما بتّ بتّ على هـــوى	فثُمَّ إذا أصبـحت أصبـحت غاديـا	زهير بن أبي سلمى	الطّويل	141
31	إنّ الكريـم و أبيـك يعتمـــل	إن لم يجـد يوما علـى من يتّكـل		الرّجز	141
32	أبـى الله إلاّ أنّ سرحـة مـالك	على كلّ أفنـان العضـاه تروق	حميد بن ثور	الطّويل	142
33	أتجزع إن نفس أتاها حمامهـــا	فهلاّ التي عن بين جنبيـك تدفـع	زيد بن رزين	الطّويل	143
34	يا ليت شعري و لا منجى من الهرم	أم هل على العيش بعد الشّيب من ندم	ساعدة بن جؤية	البسيط	145
35	أنـت تكـون مـاجد نبيـل	إذا تهـبّ شمـأل بليـل	أمّ عقيل	الرّجز	148
36	فكيف إذا مـررت بـدار قـوم	وجيران لنـا كانـوا كـرامِ	الفرزدق	الوافر	150
37	سـراة بني أبي بكـر تسامـوا	علـى كـان المسوّمـة العراب		الوافر	150
38	عـدوّ عينيـك و شانيهـا	أصبـح مشغـول بمشغـول		السّريع	153
39	أعـاذل قـولي ما هويـت فأوّبي	كثيـرا أرى أمسـى لديك ذنـوبي		الطّويل	154
40	الآن قرّبـت تهجونـا وتشتمنـا	فاذهب فما بك والأيّام من عجـب		البسيط	154
41	يا شاة مـن قنص لمـن حلّت لـه	حرمت عـليّ وليتـها لم تحـرم	عنترة بن شدّاد	الكامل	162
42	إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكمـا	و من يبك حولا كاملا فقـد اعتذر	لبيد بن ربيعة	الطّويل	163
43	إليكـم ذوي آل النـبيّ تطلّعـت	نوازع من قلـبي ظمـاء و ألبُـبُ	الكميت بن زيد	الطّويل	164
44	أبيت عـلى معـاري فـاخرات	بهنّ ملـوّب كـدم العبـاط	المتنخّل الهذلي	الوافر	213
45	ألم يأتيـك و الأنبـاء تنمـي	بمـا لاقت لبـون بـني زيـاد	قيس بن زهير	الوافر	216
46	فأنت مـن الغـوائل حين ترمى	ومـن ذمّ الرّجـال بمنتـزاح	ابن هرمة	الوافر	202-201
47	و أنّني حيث ما يثني الهوى بصـري	من حيث ما سلكـوا أدنو فأنظـور	ابن هرمة	البسيط	202
48	تنفي يداها الحصى في كلّ هاجـرة	نفي الدّنانير تنقـاد الصّيارِيـف		البسيط	202
49	و بـلد عـامية أعمـاؤه	كـأنّ لـون أرضـه سمـاؤه	رؤبة بن العجّاج	الرّجز	204
50	أقلّـي اللّـوم عـاذل والعتـابـا	وقـولي إن أصبت لقـد أصابـا	جرير	الوافر	207
51	و إذا أنت جازيت امرأ سـوء فعله	أتيت من الأخـلاق ما كنت راضيا		الطّويل	226
52	و لقـد سبقتهُـمُ إليْ	يَ فَلِـمْ نزعـت و أنـت آخِـرْ	الحطيئة	مجزوء الكامل	226

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم – برواية حفص –

1- أحمد عبد المجيد هريري، حذف تاء تتفعّل وتتفاعل في القرآن الكريم – ط1 – 1419ه، 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

2- الأخفش، معاني القرآن، تحقيق، هدى محمود قراعة – ط1 – 1411ه، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

3- الأخفش، كتاب العروض، قدّم له وحقّقه، أحمد محمد عبد الدايم – د.ط – 1409ه، 1989م، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر.

4- أشواق محمد النجار، الاقتضاء، دلالاته وتطبيقاته في القرآن الكريم – ط1 – 1429ه 2008م، دار دجلة، عمان، الأردن.

5- أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية – ط2 – 2009م، دار دجلة، المملكة الأردنية، الهاشمية.

6- الأعشى، الديوان، شرحه، مهدي محمد ناصر الدين – ط1 – 1407ه، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

7- الألوسي، روح المعاني، ضبطه وصحّحه، علي عبد الباري عطيّة – ط1 – 1415ه 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

8- الألوسي، الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر – د.ط – 1341ه، المكتبة العربية، بغداد، العراق

9- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة، جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

10- ابن الأنباري، أسرار العربية، عني بتحقيقه، محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، سورية

11- ابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، حققه، رمضان عبد التواب– د.ط – 1970م، مطبعة دار الكتب.

12- ابن الأنباري، مرسوم الخطّ، تحقيق، حاتم صالح الضّامن – ط1 – 1430ه، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
13- الباقلاني، الانتصار للقرآن، تحقيق، محمد عصام القضاة – ط1 – 1422ه، 2001م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
14- البخاري، صحيح البخاري بشرح الكرماني – ط2 – 1401ه، 1981م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
15- البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون – ط2 – 1408ه، 1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
16- البكرجي قاسم بن محمد، شرح شفاء العلل في نظم الزّحافات والعلل، دراسة وتحقيق، أحمد عفيفي – د.ط – إدارة التراث، مصر.
17- التبريزي، الوافي في العروض والقوافي، تحقيق، فخر الدين قباوة- ط4-1407ه، 1986م دار الفكر دمشق سوريا.
18- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها – د.ط – 1994م، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
19- تمّام حسان، البيان في روائع القرآن – ط2 – 1420ه، 2000م، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
20- التنسي، الطراز في شرح ضبط الخرّاز، تحقيق، أحمد بن أحمد شرشال – د.ط – 1420ه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
21- التواتي بن التواتي، الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، د.ط، دار الوعي، الجزائر.
22- ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق، عبد السلام محمد هارون – ط5 – دار المعارف، القاهرة، مصر.
23- جرير، الديوان – د.ط – 1398ه، 1978م، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
24- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق، حسن هنداوي – ط2 – 1413ه،

1993م، دار القلم، دمشق، سورية.

25- ابن جنّي، التصريف الملوكي، تحقيق البدراوي زهران – ط1 – 2001م، دار نوبار، القاهرة، مصر.

26- ابن جنّي، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار – ط2 – دار الهدى، بيروت، لبنان.

27- ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات، تحقيق، علي النجدي ناصف وآخرين – د.ط – 1415ه، 1994م، القاهرة، مصر.

28- ابن جنّي، كتاب العَروض، تحقيق، حسني عبد الجليل – ط1 – 1428ه، 2007م، دار السلام، مصر.

29- الجوهري، عروض الورقة، تحقيق، محمد العلمي – ط1 – 1404ه، 1984م، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

30- ابن الحاجب، الكافية في النحوبشرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

31- ابن الحاجب، الشّافية، بشرح، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق، محمد نور الحسن محمد الزفزاف، د.ط – 1402ه، 1982م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

32- ابن الحاجب، كتاب الأمالي النحوية، تحقيق، عدنان صالح مصطفى – ط1 – 1406ه، 1986م، دار الثقافة، الدوحة، قطر.

33- حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربيّة – ط1 – 1423ه، 2003م، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.

34- الحطيئة، الديوان، اعتنى به وشرحه، حمدوطمّاس – ط2 – 1426ه، 2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

35- الحلبي بهاء الدين، شرح المقرّب، تحقيق، خيري عبد الراضي عبد اللطيف – ط1 – 1426ه، 2005م، دار الزمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

36- حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النّحويّة لدى القدماء – ط1 – 2006م، دار وائل، عمان، الأردن.

37- حميد بن ثور، الديوان، تحقيق، عبد العزيز الميمني – د.ط – 1384ه، 1951م، الدار

القومية، القاهرة، مصر.

38- أبوحيان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق، مصطفى أحمد النماس – ط1- 1404ه، 1984م، مصر.

39- أبوحيان، البحر المحيط، مراجعة، صدقي محمد جميـــل – د.ط – 1425ه، 2005م دار الفكر، بيروت، لبنان.

40- خالد عبد الحميد أبوجندية، اللام المقحمة، دار وهدان.

41- ابن خالويه، الألفات، تحقيق، علي حسين البوّاب – د.ط – 1402ه، 1982م، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

42- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه – ط1 – 2003م، مكتبـــة لبنـــان، ناشرون.

43- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون – د.ط – مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بـــيروت، لبنان.

44- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قباوة – ط1 – 1405ه 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

45- خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللّغوي – ط1 – 1407ه، 1987م، مكتبـــة المنـــار، الزرقاء، الأردن.

46- الدّاني، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق، محمد الصادق قمحاوي – د.ط – مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر.

47- الداني، المحكم في نقط المصاحف، عني بتحقيقـــه، عـــزة حســـن – ط2 – 1407ه، 1986م،دار الفكر، دمشق، سورية.

48- ابن أبي داود، كتاب المصاحف، تحقيق، محب الدين عبد السبحان واعـــظ – ط2 – 1423ه، 2002م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

49- أبوداود سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، دراسة وتحقيق، أحمد بن أحمد شرشال – د.ط – 1421ه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. المملكة العربيـــة السعودية.

50- ابن الدهّان، كتاب الفصول في العربية، تحقيق، فائز فارس – ط1 – 1409ه، 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

51- ديوان الهذليّين – ط2 – 1995م، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر.

52- 50- رؤبة بن العجاج، الديوان، اعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد، دار ابن قتيبة الكويت.

53- رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النّحوالعربي - د.ط – 2008م دار ومؤسسة رسلان، سوريا، دمشق.

54- الرازي، مفاتيح الغيب – ط1 – 1401ه، 1981م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

55- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد خليل عيتاني – ط1 – 1418ه، 1998م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

56- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد – ط5 – 1401ه، 1981م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

57- الرّمانيّ، معاني الحروف، حققه، عبد الفتاح إسماعيل شلبي – د.ط – 1429ه، 2008م، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

58- ذوالرّمة، الديوان، اعتنى به وشرح غريبه، عبد الرحمان المصطاوي – ط1 – 1427ه، 2006م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

59- رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللّغوي – ط2 – 1405ه، 1985م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

60- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة – ط3 – 1408ه، 1987م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر

61- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق، عبد الجليل عبده شلبي – ط1 – 1408ه، 1988م، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

62- الزجّاج، إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري – ط2 – 1402ه، 1982م دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان.

63- الزّجاجيّ، كتاب اللاّمات، تحقيق، مازن المبارك – ط2 – 1405ه، 1985م، دار

الفكر، دمشق، سورية.

64- الزجاجي، حروف المعاني، حققه وقدم له، علي توفيق الحمد – ط1 – 1404ه، 1984م، مؤسسة الرسالة، إربد، الأردن.

65- الزّجاجيّ، مجالس العلماء، تحقيق، عبد السلام محمد هارون – ط2 – 1403ه، 1983م، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

66- الزّجاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق، مازن المبارك – د.ط – 1378ه، 1959م، دار العروبة، القاهرة، مصر.

67- الزّركشي، البرهان، تحقيق، محمد أبوالفضل إبراهيم – ط2 – دار المعرفة، بيروت، لبنان.

68- الزّركلي، الأعلام – ط7 – 1986م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

69- الزركلي : الأعلام – قاموس تراجم – ط5- 1980 دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

70- الزّمخشري، الكشّاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

71- الزمخشري، القسطاس في علم العروض، تحقيق، فخر الدين قباوة – ط2 – 1410ه 1989م، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

72- الزّمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، قدّم له وبوّبه، علي بوملحم – ط1 – 1993م دار الهلال، بيروت، لبنان.

73- أبوزيد الأنصاري، النوادر في اللّغة، تحقيق، محمد عبد القادر أحمد – ط1 – 1401ه، 1981م، دار الشروق، بيروت، لبنان.

74- زهير بن أبي سلمى، الديوان – د.ط – 1402ه، 1982م، دار بيروت، بيروت، لبنان.

75- ابن السرّاج، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

76- ابن السّراج، المعيار في أوزان الشّعر، حقّقه وشرحه، محمد رضوان الداية- ط3- 1400ه، 1979م، مكتبة دار الملاح، دمشق سورية.

77- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق، سورية.

78- السهيلي، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق، محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض، الريـــاض، المملكة العربية السعودية.
79- سيبويه، الكتاب (بشرح السيرافي) – ط1 – 1316ه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر.
80- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد السلام محمد هـــارون، – د.ط – 1421ه، 2001م، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
81- السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق، عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.
82- السّيوطي، شرح شواهد المغني – د.ط – دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
83- السّيوطيّ، معترك الأقران، تحقيق علي محمد البجاوي دار الفكر العربي.
84- السّيوطيّ، الإتقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
85- ابن الشجري، الأمالي، تحقيق ودراسة، محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، مصر.
86- شعبان صلاح، موسيقى الشّعر بين الاتّبـــاع والابتـــداع، ط3، 1418ه، 1998م، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، مصر.
87- الشنقيطي، درر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكـــرم – ط1 – 1401ه، 1981م، دار البحوث العلمية، الكويت.
88- صابر عبد الدايم، موسيقى الشعر العربي – ط3 – 1413ه، 1993م، مكتبـــة الخـــانجي القاهرة، مصر.
89- الصادق خليفة راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة – د.ط – 1996م، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.
90- الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، ضبطه وصحّحه، إبراهيم شمس الدين – د.ط – 1429ه، 2008م.
91- صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن – ط18 – 1990م، دار العلـــم للملايـــين، بيروت، لبنان.
92- الطاهر ابن عاشور، التّحرير والتّنوير – د.ط – 1984م، الـــدار التونســـية للنشـــر،

تونس.
93- الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح وتعليق، السيّد هاشم الرّسولي المحلّلاتي – ط1 – 1406ه، 1986م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
94- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن – د.ط – 1405ه، 1984م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
95- عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث – د.ط – 1406ه، 1986م دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
96- ابن عبد ربّه، العقد الفريد، تحقيق، محمد عبد القادر شاهين – ط2 – 1420ه، 1999م، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
97- أبو عبيدة، مجاز القرآن، عارضه بأصوله وعلّق عليه، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
98- ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق، صاحب أبوجناح – د.ط – .
99- ابن عصفور، المقرّب، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري – ط1- 1391ه، 1971م
100- ابن عصفور، ضرائر الشّعر، تحقيق، السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، بيروت لبنان.
101- ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق، عبد السلام عبد الشافي محمد – ط1 – 1993م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
102- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي – ط2 – 1407ه، 1987م، دار الجيل، بيروت، لبنان
103- علي بن سليمان التميمي، كشف المشكل في النّحو، قرأه وعلّق عليه، يحي مراد- ط1 – 1424ه، 2004م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
104- علي أبوالمكارم، أصول التفكير النّحوي–ط1– 2006م، دار غريب، القاهرة، مصر.
105- عمر بن أبي ربيعة، الديوان، وقف على طبعه وتصحيحه، بشير يموت – ط1 – 1353ه، 1934م، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان.

106- عنترة بن شداد، الديوان، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر.

107- غانم قدوري الحمد، رسم المصحف – ط1 – 1425ه، 2004م، دار عمار، الأردن.

108- غانم قدوري الحمد، محاضرات في علوم القرآن – ط1 – 1423ه، 2003م، دار عمار، عمان، الأردن.

109- عبد الغفار حامد هلال، اللّهجات العربية، نشأة وتطور – د.ط – 1418ه، 1998م دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

110- عبد الغفار حامد هلال، الصّوتيات اللّغوية – ط1 – 2008م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

111- ابن فارس، الصّاحبي، علّق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج – ط1 – 1418ه، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

112- ابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، حقّقه وقدّم له، رمضان عبد التواب – د.ط – 1400ه، 1980م، مكتبة الخانجي، مصر.

113- فارسي، الحجّة للقراء السبعة، تحقيق، بدر الدين قهوجي – ط2 – 1413ه، 1993م، دار المأمون للتراث.

114- الفارسي، التكملة، تحقيق، حسن شاذلي فرهود – د.ط – 1984م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

115- الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق، حسن بن محمود الهنداوي – ط1 – 1424ه، 2004م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

116- الفراء، معاني القرآن، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار.

117- الفرزدق، الديوان، قدم له وشرحه، مجيد طراد – د.ط – 1424ه، 2004م، دار الكتاب العربي.

118- فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربية – ط1 – 1425ه، 2004م، عالم الكتب الحديث، الأردن.

119- الفيروزابادي، القاموس المحيط – د.ط – 1301ه، المطبعة الميرية، ببولاق، مصر.

120- عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللّغوية – ط1 – 1417ه، 1997م، دار صفاء، عمان، الأردن.

121- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره، السيد صقر – ط2 – 1393ه، 1973م، دار التراث، القاهرة، مصر.

122- ابن قتيبة، أدب الكاتب، حقّقه، محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط المطبعة الرحمانية، مصر.

123- قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تحقيق، كمال مصطفى، - د.ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

124- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن – د.ط – دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

125- القزاز محمد بن جعفر، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، تحقيق وتقديم، المنجي الكعبي – د.ط – 1971م، الدار التونسية للنشر، تونس.

126- القلقشندي، صبح الأعشى – د.ط – 1340ه، 1922م، دار الكتب المصرية، مصر.

127- القوشجي، عقود الزّواهر في الصّرف، تحقيق أحمد عفيفي – ط1 – 1421ه، 2001م، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

128- ابن القيم، بدائع الفوائد، دار التوفيقية، القاهرة، مصر.

129- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، مصطفى السيد محمد – ط1 – 1421ه، 2000م.

130- الكميت بن زيد، القصائد الهاشميات، مؤسسة الأعلامي للمطبوعات، بيروت ، لبنان.

131- كوليزار كاكل عزيز، دلالات أصوات اللين في اللّغة العربية – ط1 – 2009م، دار دجلة، عمان، الأردن.

132- لبيد بن ربيعة الدّيوان، اعتنى به، حمدوطمّاس – ط1 – 1425ه، 2004م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

133- مؤمن بن صبري غنام، منهج الكوفيين في الصّرف – ط1 – 1426ه، 2005م،

مكتبة الراشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

134- المارغني، دليل الحيران على مورد الظمآن في فنّي الرسم والضبط – ط1 – 1415ه، 1995م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

135- المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق، أحمد محمد خراط – د.ط – 1395ه، 1975م، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، سورية.

136- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق، عبد الرحمان السّيد – ط1 – 1410ه، 1990م هجر للطباعة والنشر، المهندسين، الجيزة، مصر.

137- المبرّد، المقتضب، تحقيق، عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

138- المحلي محمد بن علي، شفاء الغليل في علم الخليل، حقّقه، شعبان صلاح – ط1 – 1411ه، 1991م، دار الجيل، بيروت، لبنان

139- محمد أحمد خضير، علاقة الظواهر النّحويّة بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، مصر.

140- محمد بن أحمد بن عبد الباري، الكواكب الدرية، أشرف عليه وقدّم له محمد الإسكندراني، ط1، 1415ه، 1995م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

141- محمد حبيب الله الشنقيطي، كتاب إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام- ط2 – 1402ه، 1982م، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

142- محمد حسن جبل، وثاقة نقل النص القرآني – ط1 – 1431ه، 2010م، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

143- محمد المختار ولد اباه، تاريخ القراءات بين المشرق والمغرب – ط3 – 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

144- محمود السعران، علم اللّغة، دار النهضة، بيروت، لبنان.

145- المختار أحمد ديرة، دراسة في النّحوالكوفي – ط1 – 1411ه، 1991م، دار قتيبة بيروت. لبنان.

146- المخلّلاتي، إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، دراسة وتحقيق عمر بن سالم المراطي.

147- امرؤ القيس، الديوان، حققه وبوبه، حنّا الفاخوري – ط1 – 1409ه، 1989م، دار الجيل، بيروت، لبنان.
148- المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة – ط1 – 1413ه، 1992م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
149- الماركشي، عنوان الدّليل من مرسوم خطّ التنزيل، حقّقته وقدمت له، هند شلبي- ط1 – 1991م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
150- المزني، الحروف، حقّقه، محمود حسن محمود – ط1 – 1403ه، 1983م، دار الفرقان للنشر والتوزيع.
151- مسلم، صحيح مسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي – ط1 – 1375ه، 1955م، دار إحياء التراث العربي.
152- ابن مكّي الصّقلّي، تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان، قدّم له، مصطفى عبد القادر عطا- ط1 – 1410ه، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
153- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف
154- النّابغة الذّبياني، الدّيوان، اعتنى به وشرحه، حمدو طمّاس – ط2 – 1426ه، 2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
155- نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر.
156- ناصر حسين، الصّيغ الثّلاثية مجردة ومزيدة – د.ط – 1409ه، 1989م، المطبعة التعاونية، دمشق، سورية.
157- ابن هرمة، الديوان، تحقيق، محمد نفاع، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، بدمشق، سورية.
158- الهروي، كتاب الأزهيّة في علم الحروف، تحقيق، عبد المعين الملّوحي – د.ط – 1413ه، 1993م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سورية.
159- الهروي، كتاب اللاّمات، تحقيق وتعليق، يحي علوان البلداوي – ط1 – 1400ه، 1980م، مكتبة الفلاح، الكويت.

160- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
161- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد – د.ط-.
162- ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد – د.ط – 1411ه، 1991م، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
163- ابن يعيش، شرح المفصّل – د.ط – عالم الكتب، بيروت، لبنان

الرّسائل الجامعيّـــــة :

1/ سامية بوزياد :

حروف المعاني الزائدة في الربع الأول من القرآن الكريم – دراسة نحوية بلاغية- (مذكرة ماجستير) ، إشراف د. ذهبية بورويس ، قسم اللّغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1428ه ، 2007م، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، الجزائر.

الدّوريـــات

1/ جزاء مصاروة ، ظاهرة الازدواج في العربية ، المجلّة الأردنية في اللّغة العربية و آدابها م1 ، ع1.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهـــرس الموضوعات

	الصفحة
المقدمة :	أ- د
المدخل: مفهوم الزّيادة بين القدماء والمحدثين	01
1- مفهوم الزّيادة عند القدماء :	02
الصّلة	03
الإلغاء	04
الإقحام	05
2- مفهوم الزّيادة عند المعاصرين.	06
الزّيادة في المنهج التّحويلي.	06
الزّيادة والتضامّ.	08
الزّيادة والتّأويل.	09
الزّيادة والازدواج.	09
الفصل الأول: زيادة حروف المباني ودلالتها	12-11
1.I تعريف حرف المبنى الزّائد.	13
أدلّة معرفة الحرف الزّائد.	16
1.1.I الاشتقــاق الأصغــر.	17
2.1.I التّصــريف.	17
3.1.I الكثــرة.	17
4.1.I النظّيــر	17
5.1.I كون الزّيــادة لمعنًى.	18
2.I مواضع زيادة حروف المباني ودلالتها.	20
1.2.I زيــادة الألــف.	20

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I.2.1.1 ألــف الندبــة. 20
I.2.1.2 ألــف الإنكار والتّذكــار. 23
I.2.1.3 الألــف الفــاصلة. 26
I.2.1.4 ألفــات تــزاد في الــوقف. 32
I.2.1.5 ألفــات زيدت في المبنى أو لأغراض مقصودة. 40
I.2.2 زيــادة الــواو. 46
I.2.2.1 علامة للجمع والضمير. 46
I.2.2.2 دلالتها على التّذكير أو التّذكير والجمع. 50
I.2.2.3 زيادتها في جماعة المذكرين وفي بنية الكلمة. 54
I.2.2.4 زيادتها للتذّكر والإنكار والحكاية. 56
I.2.3 زيــادة اليــاء . 58
I.2.3.1 زيادتهــا في التصغيــر. 58
I.2.3.2 دلالتهــا على النّسبــة. 60
I.2.3.3 زيادتها في بنية الكلمة. 63
I.2.4 زيــادة النّــون. 65
I.2.4.1 دلالتهــا على التوكيــد. 65
I.2.4.2 زيادتها علامة للرّفع أو التنوين. 70
I.2.4.3 زيــادتها للوقــاية. 75
I.2.4.4 زيــادتها للعــوض. 79
I.2.5 زيــادة الهمــزة. 81
I.2.5.1 دلالتهــا على المضارعة. 81
I.2.5.2 دلالتهــا على التّــوصّل. 84
I.2.6 زيــادة الــلاّم. 88
I.2.6.1 زيــادتها في "لعلّ" 88

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I.2.6.2 دلالتهـا على التَّبعيـد. 90
I.2.7.2 زيـادة التـّاء. 92
I.2.1.7.2 دلالتهـا على التّـأنيث. 92
I.2.8.2 زيـادة الهـاء. 97
I.2.1.8.2 زيـادتها للاستراحة والتبيين. 97
I.2.2.8.2 زيـادتها للتوصـل. 100
I.2.9.2 زيـادة الميـم. 101
I.2.1.9.2 زيـادتها للعوض أو التكثيـر. 101
I.2.10.2 زيـادة السّيـن. 103
الفصل الثاني : زيادة حروف المعاني ودلالتها. 105
II.1 حروف المعاني الزّائدة المتّفق عليها 107
II.1.1 زيـادة "مـا". 108
II.1.1.1 زيـادتها للكفِّ. 108
II.1.1.1 زيـادتها للعوض وغيره. 112
II.1.2.1 زيـادة "البـاء". 114
II.1.3.1 زيـادة "مِنْ". 117
II.1.4.1 زيـادة "اللاّم". 121
II.1.5.1 زيـادة " لا ". 123
II.1.6.1 زيـادة " إِنْ . 127
II.1.7.1 زيـادة " أَنْ ". 131
II.1.8.1 زيـادة " الكاف ". 134
II.2 حروف المعاني الزائدة المختلف فيها. 137
II.2.1 زيـادة "الـواو". 137

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

II.2.2 زيـــادة "الفـــاء". 139
II.2.3 زيـــادة "علـــى". 141
II.2.4 زيـــادة "عـــن". 143
II.2.5 زيـــادة "إلـــى". 144
II.2.6 زيـــادة "أم". 145
II.3 زيـــادة الأفعـــال ودلالتهـــا. 147
II.4 زيـــادة الأسماء ودلالتها. 156
II.4.1 زيـــادة ضمير الفصل. 156
II.4.2 زيـــادة الأسماء المختلف فيها. 161
II.4.2.1 زيـــادة "مَـــنْ" 161
II.4.2.2 زيـــادة "اســـم". 162
II.4.2.3 زيـــادة "ذو" 164
الفصل الثالث: الزّيادة في رسم العربية. 167
III.1 الزّيادة في الرسم القرآني. 168
III.1.1 مراحل جمع القرآن. 168
III.1.2 تعريف الرّسم العثماني. 172
III.1.2.1 تعريف " الرّسم " لغة. 173
III.1.2.2 تعريف الرّسم اصطلاحا. 173
III.1.3 دلالة الزيادة في الرّسم القرآني. 174
III.1.3.1 زيادة الألف. 175
III.1.3.1.1 زيادتها للفرق والفصل. 176
III.1.3.1.2 زيادتها للمطل والإشباع. 182
III.1.3.2 زيادة الواو. 189

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

III.1.3.3 زيادة الياء. 195
III.2 الزّيادة في الرّسم العروضي. 199
III.2.1 الزّيادة في الكتابة العروضيّة. 200
III.2.1.1 الإشباع. 200
III.2.1.2 الإطلاق. 205
III.2.2 الزّيادة في الضّرورة الشّعرية . 209
III.2.2.1 تعريف الضّرورة " لغة " . 209
III.2.2.2 تعريف الضّرورة " اصطلاحا " 210
III.2.2.3 إجراء المعتلّ مجرى الصّحيح. 212
III.2.3 الزّيادة في العلل العروضيّة. 223
– التّرفيل. 224
– التّذييل. 224
– التّسبيغ. 225
– الخزم. 225
الخاتمة. 232-229
فهرس الآيات القرآنية. 237-233
فهرس الأحاديث. 238
فهرس الأشعار. 240-239
قائمة المصادر والمراجع. 253-241
فهرس الموضوعات 258-254

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث:

تُعدّ الزّيادة في اللّغة العربيّة ظاهرة شاملة، فهي تخصّ أجزاء التّركيب الثّلاثة، الاسم والفعل والحرف، وهي الرّابط اللّغوي بين علوم العربيّة.

لقد كثرت زيادة الحرف في القرآن الكريم وفي كلام العرب، والحروف الزّائدة نوعان، حروف المباني، وهي عشرة حروف، وتحمل دلالات متنوّعة تتوزّع على التّركيب اللّغوي، أما حروف المعاني فهي التي تغيّر اللّفظ عن حالته الإعرابيّة إلى حالة مغايرة وتحمل معنى التّوكيد، وأما زيادة الأفعال والأسماء في كلام العرب فهي قليلة، وقد اختلف النّحاة في حكم زيادتها.

ينتظم هذا البحث في مدخل وثلاثة فصول وخاتمة، فأمّا المدخل فقد جلّى مفهوم الزّيادة وفحواها، وإذا كان الفصل الأول قد عني بالزّيادة في حروف المباني، فإنّ الفصل الثّاني قد عالج الزّيادة في حروف المعاني المتّفق عليها والمختلف فيها.

ليأتي الفصل الثّالث متقصّيا ظاهرة الزّيادة في الرّسم القرآنيّ وظاهرة الزّيادة في العروض العربيّ، إذ إنّ الزّيادة في الرّسم القرآنيّ وفي العروض العربيّ هي زيادة ترتبط بخطّ لا يقاس عليه، فالزّيادة في خطّ المصحف ثابتة في رسم القرآن الكريم، وتحذف في النّطق، أمّا الزّيادة في العروض فهي زيادة لفظية مخالفة لقياس العربيّة، وتتبع هذه الزّيادة أغراض صوتيّة تتعلّق بالمقام النّفسيّ واللّغويّ.

ولعلّ من أهمّ النّتائج التي توصّل إليها بحثي هذا هو أنّ الزّيادة حين تعتري السّياق تكسبه دلالات توافق المقامات اللّغوية والنّفسية وأنّ الزّيادة – غالبًا – عدول أسلوبيّ يضفي على النّصوص والسّياقات تنوّعات وظيفيّة، كما أنّها وسيلة لغوية محكمة تراعي مقام الكلام وحاجة المتكلّم معا.

Summary thesis

The addition of letters in the Arabic language is a general feature which it is related to the three components: the noun, the verb and the character. The additional letters are the linguistic link between the sciences of the Arabic language.

the addition of the letters was widely spread in the Koran and the Arabic speaking.

There are two groups of letters added :

The construction letters, in number of ten, carry different connotations which are distributed on the syntax ; and the meaning letters which change the word grammarian condition, provide the meaning of the affirmation. Adding letters to the nouns and to the verbs in the Arabic-speaking is not a very frequent fact, but the grammarians do not agree on the rules of these additions. This thesis consists of an introduction, three chapters and a conclusion. The notion of addition and its content are developed in the introduction; the

first chapter is dedicated to the process of adding the construction letters, whereas the study of the meaning letters addition, either agreed or disputed, is the subject of the second chapter. In the third and final chapter, the addition feature is analyzed in the Koranic script and in the Arabic prosody. But the letters added in the writing of the Koranic verses are constantly transcribed without being pronounced, in contrast to the addition in the Arabic prosody, which is a verbal addition, unlike the use of the Arabic language. This addition aims phonetic goals related to emotional and linguistic situations.

In conclusion, my thesis leads to this result among the most important: When the addition of the letters is perfectly consistent with the turns of phrases, it gives the text a linguistic and emotional harmony. The addition is usually a transposed style which confers functional changes on the texts and contexts; it is also an effective linguistic tool taking into account the place of the speaking and the need of the speaker.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية